الآراء النحوية التي تفرد بها الفراء
من خلال كتابه معاني القرآن

المـــقدمـــة:

اللّغة العربية هي اللّغة الوحيدة التي حظيت باهتمام كثير من الدارسين، فمنذ فجر الحضارة العربية نض أصحاب هذه اللّغة يدرسونا و يضعون القوانين التي تحكمها، و منذ عصر الخلفاء الراشدين "رضوان الله عليهم" و العلماء يتتابعون الواحد إثر الواحد و المدرسة بعد المدرسة في إنشاء النحو العربي وتطويره و تأصيله حتى بلغ مرحلة من النضج العلمي و الوضوح المنهجي لم يبلغها علم آخر.

بل يصح القول أن كتب النحو التي وصلت إلينا بلغت مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة مستزيد، و النحو أساس ضروري لكل دراسة للحياة العربية، في الفقه و التفسير و الأدب و الفلسفة و التاريخ و غيرها من العلوم، لأننا لا نستطيع أن ندرك المقصود من نص لغوي دون معرفة بالقواعد التي تخضع لها تلك اللّغة، يقول عبد القاهر الجرجاني: « إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، و أن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، و أنّه المعيار الذي لا يتبين نقصان الكلام و رجحانه حتى يعرض عليه، و المقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، و لا ينكر ذلك إلاّ من ينكر حسّه و إلاّ من غالط في الحقائق نفسه»(1)

ليس هذا فحسب بل للنحو الفضل الكبير في معرفة ما أورده الله Y في كتابه العزيز الحكيم لذا اندفع علماء فطاحل قعّدوا لهذا العلم في جهد لا يعرف الكلل فوضعوا له أسسه و مبادئه خاصة عندما أخذ اللّحن يشيع على ألسنة النّاس، و أخذ الانحراف في اللّسان العربي يشق طريقه عند عامة الناس.

[1] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز مطبعة المنار 1133هـ- ص23

فالحفاظ على معاني القرآن الكريم كان دافعا قويا للقيام بهذا العمل العظيم، فكانت البداية من الخليل بن أحمد الفراهيدي و معاصريه إلا أن هذا الدافع لم يكن الوحيد بل فهم القرآن الكريم نفسه كان دافعا قويا آخر للاهتمام بالنحو، و كدليل على ذلك أنّ أعلام علوم اللّسان كسيبويه و الأخفش و الكسائي و الفرّاء و أبو علي الفارسي و ابن جنّي و غيرهم...كلهم أعاجم، والعلاقة بين اللغة والقرآن دفعت من أراد منهم فهم القرآن أن يتقن العربية و يدرك أساليبها ليفهم كتاب الله العزيز الحكيم.

و فعلا استطاع هؤلاء بعد مسيرة طويلة الوصول 'إلى مبتغاهم، و قدّموا لنا كتبا تضم أبواب النحو معتمدين فيها على ما سمعوه من العرب الأقحاح و ما نزل في كتاب الله عزّ و جل و أول من بادر فيهم بالتأليف سيبويه ثم الأخفش ثم الكسائي و جاء بعده الفرّاء و غيرهم...

و إذا كانت الجهود متضافرة لتطوير النّحو فهذا يعني أن هذا الرّعيل من النحاة كانت له نفس الآراء لذا نجد في خضم هذا العمل العظيم يبرز اتجاهان هما: الاتجاه البصري، و الاتجاه الكوفي و اتفاقا فيما اتفقا فيه و اختلفا فيما اختلفا فيه من المسائل التي كانت و مازالت محلّ الدّراسة عند الباحثين.

و إذا كان الاتجاه البصري قد ترأسه أبو الأسود الدؤلي، فمن هو المؤسس الحقيقي للمذهب الكوفي؟

لقد أجمع القدماء على أنّ نحو الكوفيين يشكل مذهبا مستقلا أو مدرسة مستقلة و الحق أننا إذا أردنا أن نبحث عن رجال مدرسة الكوفة النحوية الذين تؤرخ بهم و الذين يرجع إليهم الفضل في إقامتها و تأسيسها لن نجد أبرز من الكسائي و الفرّاء فلا يشك أحد في أنّ النحو الكوفي بدأ بهما فإليهما يرجع الفضل في رسم صورة هذا النحو و وضع أسسه و أصوله حتى قال فيهما أبو بكر

الأنباري: « لو لم يكن لأهل بغداد و الكوفة من علماء العربية إلاّ الكسائي و الفرّاء لكان لهم الافتخار على جميع النّاس»

و الحق أنّ الكسائي أوّل كوفي خرج على أساليب البصريين و خالفهم في كثير من آرائهم، إلاّ أنّ الفرّاء يعتبره جلّ النحاة إمام المدرسة الكوفية لأن جلّ آراء الكوفيين إنّما هي في الأصل للفرّاء، فقد قال فيه أبو العبّاس: « لولا الفرّاء لما كانت عربية، لأنّه حصلها و ضبطها، و لولا الفرّاء لسقطت العربية، لأنا كانت تتنازع و يدّعيها كلّ من أراد و يتكلّم النّاس فيها على مقادير عقولهم و قرائحهم فتذهب»(1).

لهذا كله جعلته قطب هذه الدراسة و هذا البحث المتواضع معتمدة على كتابه **(معاني القرآن)**

فبعد إطلاعي على كتاب **(معاني القرآن)** للفرّاء وجدت له آراء كثيرة خالف فيها البصريين وحتى أستاذه و وليّ نعمته و لمّا لاحظت تنوّعها بين النحوية و الصرفية و كان الاختلاف حتى في القراءات رأيت أنّه من الأجدر الإلمام بجانب من جوانب الاختلاف فوقع الاختيار على هذا الموضوع:

« الآراء النحوية التي تفرّد با الفـرّاء من خلال كتابه معاني القرآن »

فكثيرا ما يختلف تلاميذ المدرسة الواحدة في و جهات النظر الخاصة اختلافا يرجع إلى أسباب عديدة منها اختلاف المنهج و سعة الإطّلاع، كما اختلف سيبويه مع الخليل، اختلف الأخفش الأوسط مع سيبويه اختلف أيضا الفرّاء مع الكسائي.

فما هو سبب هذا الخلاف علما أن الكسائي عمدة الفرّاء؟ و هل للفرّاء فعلا مذهب ينحرف فيه عن مذهب الكسائي و إذا كان كذلك فكيف نفسّر المنهج العام الذي رسمه الكسائي و سار عليه أتباع المدرسة الكوفية و أوّلهم الفرّاء؟

[1] - الفرّاء، معاني القرآن تحق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجّار مقدمة الكتاب.

هذه الأسئلة هي الأرضية التي انطلقت منها في هذا البحث المتواضع و عليها تتضح ملامح هذا الموضوع، و الذي أقرّ أنّه موضوع لا يمكن حصره في رسالة واحدة، و لذلك اقتصرت على بعض المسائل دون غيرها من المسائل التي كانت موضع الخلاف.

و قد قسّمت هذا البحث إلى أربعة فصول مصدّرة بمقدمة:

الفصل الأول:

تحدثت فيه عن نشأة النحو و المهد الأوّل له لأننا لا نستطيع أن نتناول دراسة شخصية لها باع طويل في دراسة النحو دون الإشارة إلى هذا العنصر، و قد تعرّضت في البداية إلى سبب نشأة النحو، هذا العلم الذي استنزف كثيرا من طاقات العلماء و جهودهم قديما، و ما زال إلى يومنا هذا موضوع أخذ و رد في كثير من مسائله بين جهابذته و دارسيه، و قد أشرت إلى الدافع الأساسي للقيام بهذا العمل ألا و هو الغيرة على الدين الحنيف، دين الإسلام و الخطر الذي أصبح يهدّد القرآن الكريم بسبب انتشار آفة اللّحن و لم أنس الحديث عن موقف الفرّاء من ذلك.

و أشرت أيضا إلى المؤسس الحقيقي لهذا النحو، معتمدة في ذلك الأدلة و الآراء التي تجمع على أنّ الرّائد الأوّل في هذا المجال هو أبو الأسود الدؤلي، إلاّ أنني أحسب أنّ الإمام علي-كرّم الله وجهه- له الفضل في هذا التوجيه و هذا لما أوتي من بلاغة القول و فصاحته و غيرته على الدّين الحنيف.

كما تطرقت إلى مراحل نشأة النحو، و قسمتها إلى مراحل ثلاث، مرحلة الوضع و كانت فطرية، و أهم أعلام هذه المرحلة، نجد أبا الأسود الدؤلي، عبد الرحمن بن هرمز، نصر بن عاصم اللّيثي، يحي بن يعمر، عنبسة الفيل و ميمون الأقرن.

ثم تأتي المرحلة الثانية، و هي مرحلة الجدال و الحجاج و يمثّلها رجال الطبقة الثانية من المدرسة البصرية و في هذه المرحلة أدّى القيّاس الدور الكبير في تغيير مسار تطور النحو.

و يعتبر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أوّل من بعج النحو، و مدّ القياس و العلل، ثم تبعه في هذه المرحلة رعيل من النحاة كعيسى بن عمر الثقفي، و أبي عمرو بن العلاء و يونس بن حبيب، هؤلاء الأعلام الذين واصلوا تطوير النحو و نضجه.أمّا الفرّاء فله موقف من القياس رأيت أن أدرجه باختصار في الفصل الأوّل على أن أعود إليه ثانية في الفصل الرابع إن شاء الله.

و تأتي في الأخير مرحلة التدوين و هي المرحلة التي بدأ فيها تأريخ النحو على صفحات أمّهات الكتب و رائد هذه المرحلة هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي أبدع في تأليف كتابه **(العين)** و يليه سيبويه و لا ينكر أحد ما لهذا الأخير من مكانة وسط معاصريه و من جاء بعده و دوره الفعّال في تطوير النحو.

الفصل الثاني:

أما الفصل الثاني فقد احتوى الموطن الثاني لنشأة النحو العربي ألا و هو الكوفة، و قد تعرّضت فيه إلى ظروف نشأتها تاريخيا و سياسيا و نشأة النحو بها دون أن أنسى سبق البصرة الكوفة في النشأة، وهذا ما لا ينكره أحد، فالبصريون هم الذين أسّسوه و أصّلوه، إلاّ أن هذا لا يعني أنّه لم يبق للكوفيين ما يزيدونه بل كان لهم الفضل أيضًا في تطويره و نضجه، و قد تطرّقت إلى أعلامها الأوائل و أدرجتهم وفق ثلاث طبقات.

مثل الطبقة الأولى الرؤاسي و الهرّاء، و مثل الطبقة الثانية الكسائي الذي يعتبره النحاة أوّل من وضع اللبنات الأولى للمذهب الكوفي و إليه يرجع بروز هذه المدرسة، و قد احتل مكانة مرموقة وسط علماء اللسان و الدليل على ذلك تلك المناظرات التي جمعته بعلماء فطاحل من عصره.

أمّا المرحلة الثانية فيمثلها الفرّاء، هذه الشخصية الفذّة التي وقع عليها اختياري من دون سائر النحاة لتكون موضوع هذا البحث المتواضع.

و قد حاولت أن أتعرّض لحياته بشيء من الإسهاب و لكن لم يتسن لي ذلك، فلم تكن حياته مفصّلة في المصادر التاريخية، لهذا اكتفيت بالقليل الذي وجدته مبثوثا في كتب التراجم خاصة كالحديث عن نسبه و ولادته و نشأته و أهم صفاته التي جعلته يحضى باحترام معاصريه له، كما أشرت إلى رحلاته التي ساعدته على الاتصال بالآخرين و ما اتصف به من خلال أقوال العلماء فيه، أمّا مؤلفاته فذكرت ما وجد منها و ما ضاع، مركّزة على كتابه موضوع الدراسة **(معاني القرآن)** و سبب تأليفه لأنه كما يبدو للفرّاء قصّة مع هذا الكتاب و قد أدرجتها في هذا الفصل.

و لدراسة شخصيته أشرت إلى مشايخه الذين ساهموا في تكوينه العلمي و خاصة أستاذه الذي تأثر به في البداية ثم خالفه في بعض الآراء و في آخر عنصر من هذا الفصل ذكرت دوره في تأسيس المذهب الكوفي من خلال بعض المسائل التي خالف فيها سيبويه و جماعته من البصريين.

الفصل الثالث:

وفي هذا الفصل جمعت فيه المسائل النحوية التي خالف فيها الفرّاء الكسائي من خلال كتابه **(معاني القرآن)** و قبل المباشرة في دراسة تلك المسائل، و إبداء آراء بقية النحاة، كان لابد من التعرّض إلى المصطلحات التي اعتمد عليها الفرّاء علمًا أنّه عمل على تغيير جلّ ما ورد عن سيبويه وغيره.

فمن يتناول كتابه **(معاني القرآن)** لا يتسنى له فهم وجهة نظره إلاّ بعد دراية تامة بتلك المصطلحات و من خلال هذا يمكن القول إنّ الفرّاء حاول فعلا وضع مدرسة نحوية خاصة فلم يكن الاختلاف في العوامل و المعمولات بل غّير حتى المصطلحات و تبعه في ذلك الكثير من النحاة، والملاحظ أن المصطلحات النحوية التي اعتمد عليها الفرّاء في كتابه **(معاني القرآن)** تتصل جلّها بالمعاني النحوية بالإضافة إلى الجانب الدلالي الذي يمكن الوصول إليه من خلال بعض التراكيب و مثال ذلك البدل، فالفرّاء يسميه التكرير و المقصود بذلك تكرار العامل، أمّا حين يسميه مفسّراً فالمقصود بذلك تفسيره للمبدل منه، و كذلك الحال بالنسبة للصرف و الخلاف... و هكذا.

و الحقيقة أنه لم يخالف الكسائي في المسائل النحوية فقط كما ذكرنا آنفا، بل خالفه حتى في بعض القراءات فعلى الرّغم من اعتماده على ما سمعه من هذا الأخير إلاّ أنّه كان يستحسن بعضها و يردّ بعضها الآخر.

و لاّبد من الإشارة إلى أنّ المسائل موضوع الخلاف بين الفرّاء و أستاذه كثيرة مبثوثة في كتب النحو، و لكنني اكتفيت بالمشهورة منها، و حاولت تصنيفها كما وردت في كتابه **(معاني القرآن)** بداية من فاتحة الكتاب إلى سورة الناس، ولكن في بعض الأحيّان يتعرض للمسألة أكثر من مرّة، عندما تتكرر الظاهرة النحوية في آية أخرى من الذكر الحكيم.

و في رصد تلك المسائل عملت على ذكر رأي الفرّاء من جهة و ما تقابلها من وجهات نظر علماء و باحثين آخرين سواء أكانوا من نفس المدرسة أو من المدرسة البصرية، من القدماء و المحدثين و ذلك عملا على الاستعانة بهم في معرفة أي وجهة نظر كانت أصوب.

و في كثير من الأحيّان كان الفرّاء يخالف الكسائي و سيبويه في آن واحد و آخذ على سبيل المثال فعل التعجب "نعم" و "بئس"، الاسم المرفوع بعد "لولا" و غيرها من المسائل.

و في عرض تلك المسائل كنت أرجع غالبا إلى رأي سيبويه لأزيل تلك الاتامات التي وصم بها الفرّاء، فقد اتّهموه بأنّه أخذ **(الكتاب)** لسيبويه لأجل نقده فحسب، و الحقيقة غير ذلك فمثلما خالف الفرّاء سيبويه في بعض الآراء نجده يتبنى آراء أخرى، فالدافع إذا لم يكن النقد بقدر ما كان الانتفاع.

الفصل الرابع:

أمّا هذا الفصل فقد خصّصته لمصادر الأخذ عند الفرّاء، فالمصدر الأوّل و المعتمد عليه هو القرآن الكريم لما له من أهمية في تثبيت القواعد و بنائها، فكثيرا ما كان يردد« الكتاب أعرب و أقوى في الحجة من الشعر»

فمن خلال عنوان الكتاب**(معاني القرآن)** يتبيّن لنا أن الفرّاء لم يدرس القواعد النحوية التي بنيت عليها آيات الذكر الحكيم بعيدة عن المعاني المقصودة.

أمّا المصدر الثاني فهو القراءات فهو موضوع آخر جدير بالدّراسة نظرًا لاهتمام الفرّاء بهذا الجانب في كتابه **(معاني القرآن).**

و للفرّاء مقاييس لقبولها و استحسّانا أو تضعيفها و من بينها مطابقتها بالمصحف و كثرة استعمالها في كلام العرب.

و اللافت للانتباه أن الفرّاء قد انتهج منهج أستاذه في هذا الجانب إذ نجده يكثر من النقل عن القرّاء و المفسرين لذلك كثرت أسماء القرّاء في كتابه**(معاني القرآن)**

أمّا المصدر الثالث فهو الحديث الشريف، إلاّ أنّ الفرّاء لم يعتمد عليه كثيرا، بل كان يكتفي بالمعنى دون اللفظ شأنه في ذلك شأن بقية النحاة، و يرجع سبب ذلك إلى انعدام الثقة في نقل الحديث بلفظه عن الرسول صلى الله عليه و سلم

أمّا المصدر الرابع فهو الشعر، و الفرّاء من النحاة الذين أولوا اهتماما واسعا لهذا الشاهد، فقد وسّع من دائرة استخدامه في كتابه**(معاني القرآن).**

أمّا المصدر الأخير فهو الرواية عن العرب و الأعراب، إذ نجد الفرّاء يعتمد على كلام العرب الفصحاء و حتى كلام الأعراب الذين نزلوا الحواضر و إذا كان قد أكثر من نقل الكلام فلأنه لا يريد أن يبخس لأيّة لغة سَمِعَها حقها في الوجود و الأداء و بهذا استطاع أن يجمع ذخيرة من الشواهد لا يستهان بها و يمكن الرّكون إليها و لتأصيل آرائه النحوية لم يعتمد الفرّاء فقط على النقل بل اعتمد أيضا على القياس و التعليل.

القياس: إذا كان الكسائي قد توسّع في القياس فإن الفرّاء لم يكن كذلك دائما بل نجده أدقّ من أستاذه في كثير من أقيسته، و القياس يرتبط عنده بالذكر الحكيم أولاً ثم كلام العرب و النحاة المحدثون أعابوا الكوفيين كثيرا على توسعهم في القياس إلى درجة الأخذ بالشاذ، أقول فعلا كانوا كذلك، لكن الفرّاء لم يتبعهم في هذا و كدليل على ذلك رفضه لبعض الأقيسة الشاذة.

و نختم هذا العنصر بالتعليل عند الفرّاء فقد اعتمد عليه إلى جانب القياس لتبسيط الظواهر الصرفية، و النحوية التي أوردها في كتابه**(معاني القرآن)**، و بذلك حاول إزالة كلّ إبهام في فهم ما أورده من آراء.

و قد ضمنت خاتمة البحث جملة من النتائج الهامة المستخلصة من دراسة تلك المسائل، ومن بينها أنّ الفرّاء لم يغيّر المصطلحات عبثًا و إنّما له هدف آخر ألا و هو تكوين مدرسة خاصة.

أمّا المنهج الذي أخذت به في هذا الموضوع، فهو المنهج الوصفي التحليلي تبعًا للطبيعة الموضوع والمتعلّق بتتبع المسائل موضوع الخلاف بين الفرّاء و الكسائي، وكنت خلال هذه الدراسة أتعرض إلى آراء سابقيه و معاصريه من الدارسين أملاً في الوصول إلى معرفة الرأي الصواب.

و للإلمام بذا الموضوع اعتمدت على مجموعة من المصادر و المراجع التي أحسب أنني وجدت فيها بعض المعلومات المتعلّقة بالآراء المقصودة في هذا البحث و التي استوفت الغرض.

و من المصادر المعتمد عليها أذكر أوّلا **(معاني القرآن)** للفرّاء، و **(فيات الأعيان)** لابن خلّكان، **(الإقتراح)** للسيوطي ، **(ألفية ابن مالك)** و غيرها... و قد تنوّعت بين كتب النحو، التاريخ و التراجم والطبقات.

أمّا المراجع و الكتب الحديثة، فكانت متنوّعة كأصول النحو لد/محمد عيد، و د/ محمود سليمان ياقوت و المدارس النحوية لشوقي ضيف و نحوها.

و إنّه لمن الصعب تناول موضوع في مجال من مجالات النحو، إلاّ أن حبّي لهذا الـ ال، و أملي في التخصص فيه كان دافعا قويا للمواصلة على البحث على الرّغم من الصّعاب التي واجهتني والجهد الكبير الذي بذلته و في كلّ هذا استعنت بالله ليوفقني في هذا العمل المتواضع.

و اختياري لهذا العنوان:

«الآراء النحوية التي تفرّد با الفرّاء من خلال كتابه معاني القرآن»

كان لغرض توضيح الآراء النحوية التي خالف فيها الفرّاء الكسائي خاصة.

أمّا الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذه الشخصية فلأنني أرى أنّ الفرّاء يعتبر دون مغالاة المؤسس الحقيقي للمذهب الكوفي فإليه تنسب جلّ آراء الكوفيين.

إضافة إلى هذا فالفرّاء من أبرز أعلام النّحو إلاّ أنّه جار عليه الإهمال و النسيان فلم أجد باحثين أفردوا له كتبًا تناولوا فيها حياته و دوره في تأسيس المذهب الكوفي بشيء من الإسهاب.

;λ

الفصل الأول

نشـأة النحـو

سبب نشأة النحو

وقوع القرّاء في اللّحن

واضـع النحـو

مراحل نشأة النّحو

أ – مرحلة الوضع [فطرية]

1- عبد الرحمن بن هرمز
2 - نصر بن عاصم اللّيثي
3 - يحـي بـن يـعمـر
4 - عنبسة الفيـل
5 - ميـمون الأقـرن

ب - مرحلة الجدال و الحجاج

1- عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي
2 - عيسى بن عمر الثـقـفـي
3 - أبو عمرو بن العـلاء
4 - القياس عند أبي عمرو بـن العـلاء
5 - يـونس بـن حبيب

ج ـ مرحلـة التدويـن

1 - الخليل بن أحمد الفراهـيدي
2 - سيبويه و دوره في نشـأة النحو

نشـأة النحـو:

ما يمكن ذكره في بادئ الأمر هو أنّ اللّغة العربية تتميز بميزة فريدة على سائر اللّغات الأخرى و هي ارتباطها بالقرآن الكريم الذي حفظها من الاندثار الذي تعرضت له بعض من اللّغات عـبر مسيرة التاريخ.

و من المعلوم أن هذه اللّغة العربية قد نشأت سليمة في جزيرة العرب فكان أبناؤها ينطقون بـا نقية سليمة من كل ما يشينها، ولقد بقيت كذلك حقبة زمنية طويلة، و هذا ما يؤكـده الأدب الجاهلي الذي وصل إلينا نثره و شعره.

و يعود الفضل إلى سوق عكاظ، هذه السوق التي كانت ملتقى العرب، يتوافد عليهـا أبلـغ الخطباء و أنبغ الشعراء من كل فج من أفجاج شبه الجزيرة العربية ليلقوا ما جادت به قـرائحهم محافظين في ذلك على اللّغة الفصيحة، و بقي الأمر كذلك، إلى أن بزغ نور الإسلام فدخل النّاس في دين الله أفواجا، فأصبحت المملكة الإسلامية مترامية الأطراف توحّدها راية الإسلام، وتجمعها لغة القرآن.

تواصلت الفتوحات الإسلامية و كان لزاما على من دخل الإسلام أن يتعلّم العربية فأصبحت اللّغة العربية هي لغة التخاطب فاكتسحت اللهجات المحلية لتلك البلدان وصهرتا في بوتقتها وهذا بعد أن اختلط العرب بغيرهم من الأجناس الأخرى فاستمرّ هذا الاختلاط والتأثر سواء كان ذلك

في البيوت بعد أن تصاهروا و اندمج بعضهم في بعض. أو في المساجد و الأسواق، و نتج عن هذا الاختلاط ظهور الموالي و المتعرّبين، الذين لم يتمكنوا من الانسلاخ من لغتهم الأم، فانتـشرت في اللّغة العربية جرثومة ما فتئت أن ازدادت رويدا رويدا مع زيادة رقعة الإسلام ألا و هي اللّحـن، وأصبحت خطرا ليس على اللّغة العربية فحسب بل و على القرآن الكريم أيضا .

لهذا انبرى العلماء العرب في صدر الإسلام إلي التصدّي لهذا السيل الجارف الذي كاد يكتسح اللّغة العربية بما قذف فيها من لحن تسربت عدواه إلى القرآن الكريم.

- فإلى أي مدى انتشر اللّحن في صدر الإسلام ؟
- وهل كان وحده السبب و الدافع الأساسي لنشأة النحو ؟
- و ما موقف الفرّاء من ذلك ؟

سبب نشأة النحو:

عُرف عن الرسول ε أنّه أفصح العرب لسانا و أوضحهم بيانا و أعذبهم نطقا، وأقواهم حجّة فكأنّ الله تعالى جمع فيه من المعارف ما تفرّق و لم يوجد في غيره من بني أبيه، فهو القائل: (**أوتيت جوامع الكلم**)، و (**أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش**) و ردّه على الصّحابة رضوان الله عليهم حينما عجبوا من فصاحته و هو يصف لهم السّحابة حيث قال: (**ما يمنعني، وإنّما أنزل القرآن بلساني ، بلسان عربي متين**) ، فكل هذا يثبت فصاحته و سمو لغته ، فقد قرأ القرآن الكريم فصيحا خاليا من الغلط على الرغم من أنّه كان أمّيا ، و تبعه في ذلك الصحابة رضوان الله عليهم ، و قد حرص الرسول ε على القراءة السليمة للقرآن الكريم أشد الحرص، ومع ذلك ظهر اللّحن في عهده .

قال أبو الطيب عبد الواحد: « و اعلم أنّ أوّل ما اختلّ من كلام العرب فأحوج إلى تعلّم الإعراب، لأنّ اللّحن ظهر في كلام الموالي و المتعرّبين من عهد النبي ε فقد روينا أن رجلا لحن بحضرته فقال: (**أرشدوا أخاكم فقد ضلّ**) »[1]، و بعد وفاته زاد انتشار اللّحن على الرّغم من حرص الخلفاء الراشدين أيضا على القراءة السليمة للقرآن فهذا أبو بكر τ يقول: « لأن أقرأ فأسقط أحبّ إليّ من أن أقرأ فألحن »[2] . و استمرّ هذا الفساد في عهد عمر τ فيروى في كتب الطبقات و التراجم أنّه قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب τ فقال: من يقرئني

---

[1]- أبو الطيب عبد الواحد اللّغوي، مراتب النحويين ص 23، ط(2) سنة 1375 هـ / 1955 م - دار الفكر العربي- بيروت.
و انظر الخصائص لابن جنّي ج II . ص 8 ط (2) سنة 1371 هـ / 1952 م - دار الكتاب العربي- بيروت .
[2] - أبو الطيب اللّغوي ، مراتب النحويين ، ص 23 .

شيئا مما أنزل الله على محمد ε ؟ فأقرأه رجل سورة براءة، فقال : « أن الله بريئ من المـشركين ورسوِله » [التوبة/3] ، بالجر لكلمة (رسوله)، فقال الأعرابي : أوَ قد بريئ الله من رسوله! إن يكـن الله بريئ من رسوله فأنا أبرأ منه ! فبلغ عمرτ مقالة الأعرابي ، فدعاه فقال: يا أعرابي ! أتبرأ مـن رسول الله ؟! فقال : يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة و لا علم لي بالقرآن ، فسألت من يقرئني ، فأقرأني هذا سورة براءة فقال : « أن الله بريئ من المشركين و رسوِله » فقلت أوقد بريئ الله تعالى من رسوله ! إن يكن بريئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فقال : له عمر τ ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين ؟ فقال: [أن الله بريئ من المشركين و رسولُه] فقال الأعرابي: وأنـا، والله، أبرأ ممن بريئ الله و رسوله منه، فأمر عمر τ ألاّ يقرأ القرآن إلاّ عالم باللّغة[1].

و واضح من هذه الروايات أنّ اللّحن ظهر أوّل الأمر حين قراءة آي الذكر الحكيم.

فهل بقي اللّحن في قراءة القرآن الكريم فقط أم تعدّاه إلى اللّغة المنطوقة ؟

لقد أشرت في البداية أنّ العرب في العصر الجاهلي كانوا يتكلّمون باللّغة العربية مـستقيمة في أساليبها بعيدة عن اللّحن إلى أن جاء الإسلام فاختلط العرب بغيرهم من الشعوب و الأجنـاس الأخرى، وهذا ما عّبر عنه الزبيدي بقوله: « و لم تزل العرب تنطق علـى سـجيتها في صـدر إسلامها وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان. فدخل الناس فيه أفواجـا، وأقبلوا إليه أرسالا، و اجتمعت فيه الألسنة المتفرقة و اللّغات المختلفة، ففشا الفـساد في اللّغـة العربية و استبان منها في الإعراب الذي هو حليها، و الموضح لمعانيها »[2].

---

1 -محمد الطنطاوي ، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، ص 25 ط (5) سنة 1973 م - دار المعارف- مصر .
2 -الزبيدي ، طبقات النحويين و اللّغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل ص 1 ط (1) سنة 1373 هـ / 1954 م .

و قد وردت في كتب الطبقات و التراجم روايات كثيرة تؤكّد تـسرّب اللّحـن إلى كـلام العرب، منها ما ذكره محمد الطنطاوي نقلا عن معجم الأدباء لياقوت الحمـوي قـال: « قـال ياقوت: ومرّ عمر بن الخطّاب τ على قوم يسيئون الرمي، فقرعهم، فقالوا: إنا قـوم **مـتعلمين**، فأعرض مغضبا و قال: و الله لخطؤكم في لسانكم أشدّ علي من خطئكم في رميكم »[1].

أما أبو الطيب اللّغوي فقد أورد رواية أخرى تبيّن تصدّي عمر τ لظاهرة اللّحن قال: «كتب كاتب لأبي موسى الأشعري إلى عمر: "من أبو موسى" فكتب إليه عمر: "سلام عليك، أمـا بعد، فاضرب كاتبك سوطا واحدا، و أخّر عطاءه سنة " »[2].

و قد حفلت كتب الطبقات و التراجم بالروايات و الأخبار و العبارات التي تـذم اللّحـن، وتعيب من يقع فيه و من ذلك قول ابن شبرمة: « إنّ الرجل ليلحن و عليه الخز الأدكن فكـأنّ عليه أخلاقا، و يعرب و عليه أخلاق فكأنّ عليه الخز الأدكن ». و يروى عن أبان بن عثمان أنّه قال: « اللّحن في الرجل السّريّ كالتغيير في الثوب الجديد »[3].

و مهما كثرت الروايات حول ظهور اللّحن و تفشيه على الألسن فإنّ أول انتشاره كـان في الحواضر و يؤكد ذلك قول الرسول ε:(**أنا من قريش و نـشأت** في بـني **سـعد، فـأ**نى لي **اللّحن**)[4].

---

1 - الطنطاوي نشأة النحو و أشهر النحاة ص 16 .

2 - أبو الطيب اللّغوي مراتب ، النحويين و اللّغويين ص 23 / ابن جنّي الخصائص جIIص8.

3 - الزبيدي ، طبقات النحويين و اللّغويين ص 4 .

4 - أبو الطيب اللّغوي ، مراتب النحويين و اللّغويين ص 23 .

و كدليل على ذلك اعتماد الرواة في أخذهم على قبائل من هوازن و منها قبيلة بـني سـعد. و ليس الرواة فحسب بل حتى اللّغويون و النحاة ففي قياساتم لم يجدوا إلا القـرآن و الحـديث وكلام العرب يرجعون إليها كمصادر أساسية. فانتقل أهل الحضر من الرواة والنحاة إلى البوادي لصقل ألسنتهم ومن هؤلاء الفرّاء.

فهل وقع الفرّاء في اللّحن كونه من أهل الحضر ؟

وقوع الفرّاء في اللّحن :

لقد كان اللّحن في المراحل الباكرة من الحياة اللّغوية عند العرب بسيطا، و يمكن السيطرة عليه بواسطة التعليم و التلقين و الإرشاد إلى الصّواب، و لكن مع اتساع رقعة الدولة الإسلامية كمـا أشرت و ظهور الموالي و المتعربين زاد انتشار اللّحن وأصبح أكثر في كلام أهل الحـضر، لـذلك يقال إنّ الفرّاء وقع في لحن بحضرة هارون الرّشيد، قال الزبيدي: « وحدّث محمد بن الجهم قال: حدثني ابن المستنير قطرب قال: دخل الفرّاء على هارون الرّشيد فتكلّم بكلام لحن فيه مرّات، قال جعفر بن يحي: إنّه قد لحن يا أمير المؤمنين، فقال الرّشيد للفرّاء: أتلحن ؟ قال يا أمير المؤمنين: إنّ طباع أهل البدو الإعراب و طباع أهل الحضر اللّحن، فإذا تحفظت لم ألحـن و إذا رجعـت إلى الطبع لحنت، فاستحسن الرّشيد قوله »[1].

و من هذا نصل إلى أنّ الفرّاء كان على علم بلحنه و لكنّه أجاز ذلك لمـا رأى أنّ المعـنى لا يختلف، و أكّد ذلك أبو العبّاس أحمد بن يحيى في قوله: « العرب تخرج الإعراب على اللّفظ دون المعاني و لا يفسد الإعراب المعنى، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب، و إنّما صحّ قول الفرّاء لأنه عمل العربية و النحو على كلام العرب فقال: كلّ مـسألة وافـق إعرابـها معناها، و معناها إعرابا، فهو صحيح»[2].

و إذا عدنا إلى كتاب (**معاني القرآن**) للفرّاء و هو الكتاب المعتمد عليه في هـذا البحـث لوجدنا أمثلة كثيرة من هذا القبيل.

---

1 - الزبيدي، طبقات النحويين و اللّغويين، ص 143.

2 - المصدر السابق ص 143.

و مثال ذلك وقوفه عند قوله تعـالى: [خَتَم اللهُ عَلَى قُلوُبِهِمْ وَ عَلَى سَمْعِهِمْ وَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ] [البقرة/7]، نبّه الفرّاء إلى أنّ معنى الختم انقطع عند قوله: "و على سمعهم ". و إذا أردنـا رفع "الغشاوة " يكون بـ "على أبصارهم "، أي الخبر لأنّ المبتدأ و الخبر عنده يترافعان فكـل منهما يطلب الآخر، أما إذا أردنا النصب فيكون حسب رأيه بإضمار"و جعل" و قـد أجـاز الوجهين(1).

فلم يتعرض الفرّاء في كتابه (**معاني القرآن**) إلى دراسة الذكر الحكيم من الجانب النحـوي والصرفي فحسب بل حتى الجانب الدلالي أولاه اهتماما بالغا خاصة للقراءات المختلفة، و كـان دائما يذكر الأوجه المختلفة و الآراء المتباينة ثم يورد الجانب الصحيح حسب رأيه قائلا: « و هو أجود الوجهين، و هو أبين الوجهين ... ».

و عن انتشار ظاهرة اللّحن عند أهل الحضر يقول أبو الحسن الأخفش: « و ليس أحد مـن العرب الفصحاء إلاّ يقول: أنّه يحكي كلام أبيه و سلفه، يتوارثونه آخر عن أوّل ، و تـابع عـن متّبع، و ليس كذلك أهل الحضر لأنهم يتظاهرون بينهم بأنّهم قد تركوا و خالفوا كـلام مـن ينتسب إلى اللّغة العربية الفصيحة ، غير أنّ كلام أهل الحضر مُضَاهٍ لكلام فـصحاء العـرب في حروفهم وتأليفهم إلا أنم أخلّوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح »(2).

---

1 - الفرّاء ، معاني القرآن ج ص13 .

2 - ابن جنيّ، الخصائص ج IIص 29.

و هكذا انتشرت آفة اللّحن حتى أصبح العرب يعدون من لا يلحن، قال الأصمعي: « أربعة لم يلحنوا في جدّ ولا هزل: الشعبي و عبد الملك بن مروان و الحجاج بن يوسف و بن القرية، والحجاج أفصحهم »[1].

و يتضح من كل هذه الروايات أنّ اللّحن قد أصاب القرآن و كلام العرب على السواء وهكذا أخذ الانحراف في اللسان العربي يشق طريقه عند عامة الناس .و للحفاظ على هذه اللّغة التي كرّمها الله انبرى ثلّة من العلماء في الصدر الأوّل الإسلامي للحدّ من انتشار هذه الآفة و ذلك بوضع قوانين و قواعد بسيطة كانت بداية لنشأة النحو. فالحقيقة التي لا ينبغي الحياد عنها أنّ وضع هذا العلم إنما كان لهذه الحوادث متضافرة و التي كثرت في كتب الطبقات و التراجم، وهذا ما يؤكده ابن خلدون في قوله: « فلما جاء الإسلام و فارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم و الدول، و خالطوا العجم تغيّرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمتعربين، و السمع أبو الملكات اللسانية ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها، لجنوحها إليه باعتياد السمع، و خشي أهل العلوم منها أن تفسد تلك الملكة رأسا و يطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على الفهوم، فاستنبطوا من مجارى كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ... و اصطلحوا على تسميتها بعلم النحو »[2].

و إذا كانت الروايات و الأخبار التي و ردت في كتب الطبقات و التراجم تكاد تجمع على أنّ سبب نشأة النحو يعود إلى ظهور اللّحن في قراءة القرآن الكريم و في اللّغة المنطوقة.

فهل تجمع على واضعه ؟ أم هناك تباين في الآراء ؟

---

1 - الطنطاوي ، نشأة النحو، ص 17 .

2 -ابن خلدون ، المقدمة ، ص 470 ط(1) سنة 1413 هـ / 1993 م – دار الكتب العلمية -

للإجابة عن هذا السؤال يجدر بي أن أورد بعض الرّوايات التي كثر تداولها في كتب الطبقات والتراجم حول سبب نشأة النحو و واضعه حتى أصبح للرواية الواحدة أكثر من وجه .

واضـــع النحـــو:

يجمع القدماء على أنّ واضع النحو من صدر الإسلام لكنّهم اختلفوا في من هو الواضع، أهو الإمام علي - كرّم الله وجهه - أم أبو الأسود الدؤلي ؟

يرى المتقدمون أنّ واضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي و من هؤلاء: ابن سلام الجمحـي في طبقات فُحُول الشعراء، و ابن قتيبة في المعارف و الزجاجي في الأمالي و أبي الطيب اللّغـوي في مراتب النحويين و الزبيدي في الطبقات وابن النديم في الفهرست، أمّا المتأخرون منهم فقد ذهبوا أنّ واضعه هو الإمام علي - كرّم الله وجهه - و بذا كثرت الروايات و منها ما يلي:

1) « قال أبو القاسم الزجّاجي في أماليه: حدّثنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبري قال: حدّثنا أبو حاتم السجتاني، حدّثني يعقوب بن إسحاق الحضرمي، حدّثنا سعيد بن سالم الباهلي، حـدّثنا أبي عن جدّي عن أبي الأسود الدؤلي قال: دخلت على علي بن أبي طالـب τ فرأيتـه مطرقـا متفكرا، فقلت فيما تفكر يا أمير المؤمنين ؟ قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحنا فأردت أن أصـنع كتابا في أصول العربية، فقلت: إن فعلت هذا أحييتنا و بقيت فينا هذه اللغة . ثمّ أتيته بعد ثلاث فألقى إليّ صحيفة فيها بسم الله الرحمان الرحيم، الكلام كلّه اسم و فعل و حرف فالاسم ما أنبأ عن المسمى و الفعل ما أنبأ عن حركة المسمى و الحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل »[1]

2) أما ابن النديم فقد أورد رواية أخرى في الفهرست جاء على النحو التالي : « قـال أبـو عبيدة أخذ النحو عن علي بن أبي طالب – عليه السلام – أبو الأسود و كان لا يخرج شيئا ممـا

---

[1] - السيوطي ، الأشباه و النظائر ج Iص 27 ، ط (1) سنة 1404 هـ / 1984 م – دار الكتاب العربي - بيروت .
و انظر مراتب النّحويين لأبي الطيب اللّغوي ص 27 .

أخذه عن علي - كرّم الله وجهه – إلى أحد حتى بعث إليه زياد أن اعمل شيئا يكون للناس إماما و يعرف به كتاب الله فاستعفاه من ذلك حتى سمع أبو الأسود قارئا يقرأ: " إنّ الله بريئ من المشركين و رسولِه " بالكسر. فقال : ما ظننت أنّ أمر الناس آل إلى هذا ، فرجع إلى زياد فقال : أنا أفعل ما أمر به الأمير»[1] و كنت قد أدرجت هذه الرّواية بشكل آخر في العنصر السّابق و ذلك أنّ عمر بن الخطّاب τ سمع لحن الأعرابي « فأمر بأن لا يقرئ القرآن إلا عالم باللّغة و أمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النّحو »[2] . و واضح من هذه الرواية أنّ نشأة النحو ترتبط باللّحن حين قراءة آي الذكر الحكيم، و أنّ عمرτ هو الذي أمر أبا الأسود بوضع النحو ويروى أنّ وضع النحو كان بطلب من أبي الأسود نفسه و هذا ما توضّحه الرواية الثالثة .

3) قال الزبيدي: « ذكر ابن أبي سعد عن عمر بن شبّة عن أبي بكر بن عيّاش عن عاصم بن أبي النّجود، قال: أوّل من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي، جاء إلي زياد بالبصرة، فقال: إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم، و تغيّرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاما يقيمون به كلامهم ؟ قال: لا . فجاء رجل إلى زياد فقال: أصلح الله الأمير! توفيَ أبانا و ترك بنون، فقال زياد: توفي أبانا و ترك بنون ! أدع لي أبا الأسود. فقال: ضع للناس الذي كنت نهيتك عنه أن تضع لهم »[3].

4) « و روي أنّ الذي أوجب عليه الوضع في النحو أنّ ابنته قعدت معه في يوم قائظ شديد الحرّ فأرادت التعجّب من شدّة الحرّ فقالت : " ما أشَد الحر " ، فقال أبوها : الغيظ ، وهو ما

[1] - ابن النديم ، الفهرست ص 45 ، تحقيق رضا سنة 1391هـ/1971م

[2] - الطنطاوي ، نشأة النحو ، ص 25 .

[3] - الزبيدي ، طبقات النحويين و اللّغويين ص 14 .

نحن فيه يا بنّية ، جوابا عن كلامها لأنه استفهام ، فتحّيرت و ظهر لها خطؤها فعلم أبو الأسـود أنّها أرادت التعجب ، فقال لها : قولي يا بنّية : ما أشد الحر ! فعمل باب التعجب و باب الفاعل و المفعول به و غيرها من الأبواب »[1] و يظهر من هذه الرواية أنّ نشأة النحو مرتبطة باللّحن في اللّغة المنطوقة و هذا من خلال الحوار الذي دار بين الأب و ابنته و أنّ أبا الأسود الدؤلي وضـع النحو دون أن يأمره أحد بذلك كما يروى في سبب وضع أبي الأسود الدؤلي النحو أنّ رجلا قدم من البصرة مع أهله و كان فارسا مرّ أمام أبي الأسود و هو يقود فرسه « فقال: مالك يا سعد ؟ ألا تركب ؟ فقال : فرسي ضالع ، فضحك به من حضره ، قال أبو الأسود هؤلاء المـوالي قـد رغبوا في الإسلام و دخلوا فيه و صاروا لنا إخوة ، فلو علّمناهم الكلام ! فوضع بـاب الفاعـل والمفعول لم يزد عليه »[2]

5) و هذه رواية أخرى توضّح أنّ أبا الأسود وضع النحو دون أن يأمره أحد، قـال الأصـمعي: «كان غلام يطيف بأبي الأسود يتعلم منه النّحو، فقال له يوما: ما فعل أبوك يا ُبنّي ؟ قال: أخذته حمّى، فضحته فضحًا ، و طبخته طبخًا و فنخته فنخًا ، فتركته فرجًا ، قال : فما فعلت امرأة أبيك التي كانت تشاره و تجارّه و تزارّه ، و تارّه ، وتماره ؟ قال: خيرا، طلّقها و تزوّج غيرها، فحـضيت و رضـيت وبظيت، قال: و ما بظيت يا ابن أخي ؟ قال: حرف من العربية لم يبلغك، قال: لا خير لك فيمـا لم يبلغني منها»[3] وفي رواية الزبيدي « قال: يا بني ما لم يبلغ عمّك فاستره كما تستر الهرّة خُرأها»[4].

---

1 - المصدر السابق ص 14 .
2 - المصدر نفسه ص 14 .
3 - أبو الطيب اللّغوي ، مراتب النحويين ، ص 27 / السيوطي ، المزهر جIIص 397 ، ط (4) – دار الفكر -
4 - الزبيدي ، طبقات النحويين و اللّغويين ص 17 .

و إذا كانت جلّ الروايات و الأخبار التي وردت في كتب الطبقات و التراجم تكاد تجمع على نسبة وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي فإننا لا نعْدم بعض الرّوايات الأخرى التي تنسب هـذا الوضع إلى غيره من النّحاة، و أحسن من فصّل ذلك ابن النّديم في قوله: « زعم أكثر العلمـاء أنّ النحو أخذ عن أبي الأسود الدؤلي ، و أنّ أبا الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علـي بـن أبي طالب صلوات الله عليه و قال آخرون : رسم النحو نصر بن عاصم الدؤلي و يقال اللّيثي ، قرأت بخط أبي عبد الله ابن مقتة عن ثعلب أنّه قال : روى ابن لهيعة عن أبي النضر قال : كـان عبـد الرحمن بن هرمز أوّل من وضع العربية و كان أعلم النّاس بأنساب قريش و أخبارهـا و أحـد القرّاء، و كذا حدّثني الشيخ أبو سعيد السيرافي τ »[1] .

و يؤكد من جهة أخرى الزبيدي أنّ علم النحو يرجع إلى جهود ثلاثة هم:

أبو الأسود الدؤلي، و نصر بن عاصم، و عبد الرحمن بن هرمز.

يقول: « فكان أوّل من أصّل ذلك و أعمل فكره فيه، أبو الأسود ظالم بن عمـرو الـدؤلي، و نصر بن عاصم، و عبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنّحو أبوابا وأصّلوا له أصـولا. فـذكروا عوامل الرّفع و النصب و الخفض و الجزم، و وضعوا باب الفعل و الفاعل و المفعول و التعجـب والمضاف ». ثم استدرك الزبيدي قائلا: « وكان لأبي الأسود في ذلك فضل الـسبق و شـرف التقدم ». ثم نوّه بجهد من أتى بعدهم بقوله: « ثم وصل ما أصّلوه من ذلك التالون لهم والآخذون

1 - ابن النديم ، الفهرست ص 45 .

عنهم، فكان لكل واحد منهم الفضل بحسب ما بسط من القول، و مدّ من القياس، و فتق مـن المعاني و أوضح من الدلائل، و بيّن من العلل »[1].

و بعد عرض هذه الروايات حول نشأة النحو وواضعها، يمكن أن نستنبط مجموعة مـن الآراء لنخلص بعد ذلك إلى الرأي الأرجح و أدرجها على النحو التالي:

1) وضع أبو الأسود النحو اعتمادا على بعض الأصول والأبواب التي ألقاها إليه الإمام علـي كرّم الله وجهه.

2) وضع أبو الأسود النّحو بأمر من عمر بن الخطّاب τ أو زياد بن أبيه.

3) وضع أبو الأسود النّحو دون مشورة أو أمر من أحد بعد أن لاحظ تفشي ظاهرة اللّحن في قراءة القرآن أو في اللّغة المنطوقة وهذا ما يؤكّده قوله: « إنّـي لأجـد للّحـن غمـرا كغمـر اللّحم»[2].

4) وضع نصر بن عاصم الدؤلي أو اللّيثي النّحو.

5) وضع عبد الرحمن بن هرمز النّحو.

6) وضع أبو الأسود و نصر بن عاصم و عبد الرحمن بن هرمز النّحو، و كان أبو الأسود لـه فضل السّبق و شرف التقدم على هذين الرجلين.

_ و الرأي الأوّل أرجحها، و يتضح هذا مما أوتي الإمام علي - كرّم الله وجهه - من بلاغة القول و فصاحته، فقد بلغ فيهما الإمام الذروة و لا عجب إذ حفظ القرآن الكريم و أثرت فيـه

1 - الزبيدي ، طبقات النحويين و اللّغويين ص 2 .

2 - المصدر السابق ص 15 – إحياء النّحو ، د / إبراهيم مصطفى ، ط (2) سنة 1413 هـ / 1992 م .

بلاغته و كان تلميذا للرّسول εالذي أوتي جوامع الكلم، فحفظ عنه و تأثر ببيانه و اقتبس مـن بلاغته و تلقى عنه الحكمة و الرأي و الدين فاستقام له أسلوب مطبوع، و قول فصيح، و عبـارة بليغة، و يتجلى ذلك كلّه في ديوان خطبه الذي عرف باسم (**نج البلاغة)** وكل خطبه آيـة في البلاغة و سمو الأسلوب و يعتبر هذا الكتاب ينبوعا ثريا من ينابيع الفصاحة العربية . لهذا كلّـه ليس بمستغرب أن يوجه أبا الأسود لوضع النّحو و يفتح له الطريق حين أعطاه بعـض الأصـول والأبواب فقد كان حقا مرجعا من مراجع الدين واللّغة و الفصاحة.

و تؤكد كتب الطبقات و التراجم من خلال بعض الروايات اعتراف أبي الأسود الدؤلي نفسه تلقيه أصول النّحو من علي - كرّم الله وجهه - و من ذلك ما ذكره أبو العبّاس المبرّد: « سـئل أبو الأسود الدؤلي عمن فتح له الطريق إلى الوضع في النّحو و أرشده إليه، فقال : تلقيته من علي بن أبي طالب رحمه الله » و في حديث آخر قال : « ألقى إليّ علي أصولا احتذيت عليها »[1] .

كما تؤكد أيضا كتب الطبقات أنّ عليا τ طلب منه أن يتوسع فيما أمدّه به و قد أورد ذلك السيوطي على النّحو التالي: « ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك ، و اعلم يا أبـا الأسـود أن الأشياء ثلاثة : ظاهر ، و مضمر ، و شيء ليس بظاهر ولا مضمر ، و إنّما تفاضـل العلمـاء في معرفة ما ليس بظاهر و لا مضمر »[2] و لا ينكر أبو الأسود رجوعه إلى علي - كرّم الله وجهـه - في كل ما يصل إليه ، « قال أبو الأسود : فجمعت منه أشياء و عرضتها عليه ، فكان من ذلك

---

1 - الزبيدي ، طبقات النحويين و اللّغويين ص 11 .
2 - السيوطي، الأشباه و النظائر ج I ص 27 .

حروف النصب ، فذكرت منها : " إن " ، " أن " و " ليت " و " لعلّ " و " كأنّ " و لم أذكر " لكن " فقال لي لم تركتها ؟ فقلت لم أحسبها منها، فقال: بل هي منها فزدها فيها»[1].

و خلاصة هذا كلّه أنّ الروايات في كتب الطبقات و التراجم تكاد تجمع على نسبة النحو إلى أبي الأسود الدؤلي و يثبت ذلك ما ذكره ابن النديم في الفهرست، فقد روى أنّ رجـلا بمدينـة الحديثة اسمه محمد بن الحسين كان جمّاعة للكتب، و مشتهرا بجمع الخطوط القديمة و يبـدو أنّـه وضع يده على أوراق ممّا خلّفه أبو الأسود. قال ابن النديم: « ... فرأيتها و قلبتها فرأيت عجبا إلاّ أنّ الزمان قد أخلقها، و عمل فيها عملا أدرسها... و رأيت ما يدل على أنّ النحـو عـن أبي الأسود ما هذه حكايته و هي أربع أوراق و أحسبها من ورق الصين ترجمتها هذه فيها كلام في الفاعل و المفعول من أبي الأسود رحمه الله عليه بخط يحي بن يعمر، و تحت هذا الخط بخط عتيـق هذا خط علان النّحوي، وتحته هذا خط النضر بن شميل »[2].

فالذي أخاله أقرب إلى الحقيقة هو أن الواضع الحقيقي للنحو هو أبو الأسود الدؤلي حتى وإن كان قد أخذ الأصول و الأبواب من الإمام علي - كرم الله وجهه - ولا حرج في ذلك ، و هو لا يخفي إعجابه و تأثره بالإمام علي - كرم الله وجهه - و يؤكد حبه الشديد له قوله :

يقول الأرذلون بنـو قشـير	طوال الدهر لا تنسـى عليـا
أحب محمدًا حـبًا شـديـدًا	و عبّاسا و حمزة و الوصيـا
فإن يـك حبّهم رشـدًا أصبه	و لست بمخطئ إن كان غيّـا

1 - المرجع السابق.

2 - ابن النديم، الفهرست، الفن الأوّل من المقالة الثانية.

فللإمام كما أشرت سابقا فضل الهداية إلى وضع الأصول، و لأبي الأسود اليـد الطـولى في توسيعها.

و نخرج من هذا كلّه بحقيقة لا يجب أن ننكرها وهي أنّ النحو صناعة و صناعته ليست دينية فحسب بل لغوية، فهو مرتبط باللّغة و كلام العرب عامّة ثم باللّغة و القرآن.

و السؤال المطروح الآن هو:

هل وضعه عربي محض و أين كان ذلك ؟

- لقد كان وضعه كما تقدم في صدر الإسلام بعد اختلاط العرب بغيرهم مـن الأجنـاس الأخرى، و خوفهم على لغتهم و دستورهم و هو القرآن الكريم، أمّا موطنه فهو العراق، ملتقـى العرب و غيرهم و هذا لما توفر فيه من رخاء العيش من جهة و ظهور اللّحن من جهـة أخـرى فالعرب في بوادي الحجاز لم يكونوا بحاجة إلى نحو لأن لغتهم بقيت نقية من شـوائب اللّحـن. وسأتوسع في هذا في عنصر آخر إن شاء الله.

و إذا كان القدماء قد اختلفوا في تحديد دور أبي الأسود في مجال النّحو فإنّ الـشيء الثابـت الوحيد الذي اتفقوا عليه هو أنّ أبا الأسود أوّل من نقط أواخر الكلمات في المصحف الكـريم، ويؤيد هذا أنّه لما أراد التنقيط طلب من زياد بن أبية أن يبعث إليه بثلاثين رجلا و لما أحـضرهم زياد اختار منهم رجلا من عبد القيس « فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف

فانقط نقطة فوقه على أعلاه وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحـرف و إن كـسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف»[1].

و ابتدأ أبو الأسود نقط المصحف على هذا النحو حتى أتى على آخره، علما أنّ الكاتب كان ينقط بمداد يخالف لونه لون المداد الذي كتبت به الآيات الكريمة.

و يرى المتأخرون أنّ مصطلحات الفتحة و الضمة و الكسرة أخذت من قـول أبي الأسـود الدؤلي: «فتحت و ضممت و كسرت ».

أما جرجي زيدان فيرى أنّ أبا الأسود اقتبس هذه الحركات: « و الأرجح أنّه اقتبس ذلك من الكلدان أو السريان جيرانه في العراق »[2] و هذا قول مردود لأنّ الرّوايات التي استعرضتها تدلّ على أصالة العربية.

أما في سبب تسمية هذا العلم بالنّحو فيعود بالأغلبية إلى قول الإمام علي – كرّم الله وجهه – لأبي الأسود الدؤلي « ما أحسن هذا النّحو الذي نحوت »[3]

1 - ابن النديم ، الفهرست ص 45 و انظر أبا الطيب ، مراتب النحويين ص 29 .

2 - جرجي زيدان ، تاريخ آداب اللّغة العربية ج Iص 221 – دار مكتبة الحياة – بيروت سنة 1983 م .

3 - الزبيدي ، طبقات النحويين و اللّغويين ص 13 .

و تروى كتب الطبقات و التراجم أنّ هذه التسمية لم تعرف في عصر أبي الأسود بل كـان يعرف بالعربية ، قال الزبيدي : « و هو أوّل من أسس العربية ، و نج سبلها و وضع قياسها » ، قال أبو العبّاس المبرّد : « أوّل من وضع العربية ونقّط المصاحف أبو الأسود ظالم بن عمرو »[1] .

و يعقب على ذلك محمد الطنطاوي قائلا : « فما يذكر في كتب التراجم من نسبة التـسمية بالّنحو إلى أبي الأسود مبني على التسامح »[2] .

هل كانت نشأة النّحو دفعة واحدة أم مرّت بمراحل ؟

---

1 - نفس المصدر السابق .

2 - الطنطاوي ، نشأة الّنحو ص 33 .

مراحل نشأة النّحو:

مرّ النّحو - شأنه شأن بقية العلوم - بمراحل مختلفة فبدأ بخطى وئيدة لكنه ما فتئ أن نضج و ذلك لحاجة العرب إليه قبل كل العلوم.

أ ـ مرحلة الوضع [فطرية] :

وصلت من خلال العرض السابق إلى تأكيد حقيقة ألا و هي: أنّ واضع النّحو هو أبو الأسود الدؤلي و لكن من غير الممكن أن يضع أبو الأسود الدؤلي قواعد دون اللجوء إلى فترة سـابقة أو مؤثرات سابقة أو بمعنى آخر.

هل كلام العرب في الجاهلية لم يكن سليما شعره و نثره ؟

إذا عدنا إلى اللّغة العربية في العصر الجاهلي لوجدناها صافية سليمة كما أشرنا سابقا و يؤكد هذا ديوان العرب (**شعرا و نثرا**) فكانوا يحرصون أشدّ الحرص على الحفاظ عليها. فقد كـانوا ينتقلون إلى سوق عكاظ ليلقوا بما جادت به قرائحهم في الشعر والخطابة وهو المكان الذي يـبرز تشبث العرب بفصاحتهم.

والفائدة الكبرى التي جناها العرب من كلّ هذا هو اتساع الثروة اللّغوية بما فيها المعاني مـن جهة وصقل اللّغة من جهة أخرى، فكانت تراكيبهم دقيقة وصياغاتم محكمة وكأنّهم على علـم بقواعد النحو منذ زمن، قال جرجي زيدان: « فالعرب كانوا يعرفون الإعراب قبل علم النحـو كما كانوا يحسنون النظم قبل علم العروض وكان ذلك ملكة طبيعية فيهم حتى اختلطوا بالأعاجم

و أسلم هؤلاء و ليس فيهم ملكة اللّغة ليفهموا القرآن »[1] و ما يؤكد فصاحة لغتـهم اعتمـاد النحاة و اللّغويين بعد ذلك في قياساتم و تعليلاتم على الشعر القديم و كلام العرب.

فأبو الأسود الدؤلي عندما اهتدى إلى وضع النّحو كانت له فكرة سابقة استطاع من خلالهـا التمييز بين الفصيح و غير الفصيح و هذا ما يؤكد نفوره من اللّحن، و حتى و إن كان عمله هذا لا يتعدى نتفا كانت بداية لنشاط تميّز بالنقاش و الجدل، فيكفيه فخرا أنّ له الفضل الوافر في بدء الغرس الذي نما و ترعرع و نضج بعد ذلك.

وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن النحو العربي نقل من النّحو اليوناني أو السرياني ، و منـهم جرجي زيدان يقول : « فالظاهر أن العرب لما خالطوا السريان في العراق أطلعوا على آدابه و في جملتها النّحو ، فأعجبهم ... فلمّا اضطروا إلى تدوين نحوهم نسجوا على منوالـه لأن اللّغـتين شقيقتان »[2]، إلا أن هذا الاعتقاد بعيد جدا عن الحقيقة. ونتيجة هذا كلّه أن:

1 – النشأة الأولى للنّحو كانت عربية فطرية فقد نطق العرب بلسان فـصيح قبـل ضـبط القواعد النّحوية فأكبر ما يمتاز به العرب الذكاء، حضور البديهة و فصاحة القول، لذلك كـان أكبر مظاهر حياتم الفكرية: لغتهم و شعرهم و خطبهم و أمثالهم.

2 – النّحو العربي قديم جدا لا صلة له بالنّحو اليوناني فأرسطو طاليس قسّم الكلام إلى ثلاثة أقسام: اسم و كلمة وأداة، ولكنه لم يقل اسم و فعل وحرف.

فاللّغة العربية تميّزت قبل الإسلام بثروة واسعة في الصور النحوية.

---

[1] - جرجي زيدان، تاريخ آداب اللّغة العربية ج I ص 220.

[2] - جرجي زيدان، تاريخ آداب اللّغة العربية ج I ص 219.

- تواصلت هذه المرحلة مع مجموعة من النحاة الأوائل الذين أخذوا عن أبي الأسود وسأشير إليهم باختصار.

- عبد الرحمن بن هرمز :

كان يكنى أبا داود، و يلقب بالأعرج و قد تردد هذا اللقب في كتاب الطبقات و التـراجم وذكره الزبيدي في الطبقات : « كان عبد الرحمن بن هرمز من أوّل من وضع العربية، و كان من أعلم النّاس بالنّحو و أنساب قريش » [1] . أخذ النحو عن أبي الأسود في البصرة، و لكنه عـاش في المدينة، و اتصل بالصحابة لتلقي القرآن الكريم و الحديث الشريف.

قال الزبيدي: « و ابن هرمز مدنيّ ، فذكرناه هاهنا لتقدّمه و يروى أنّ مالكا اختلف إلى ابن هرمز عدّة سنين في علم لم يبثّه في الناس ، يرون أنّ ذلك من علم أصول الدّين ، و ما يـردّ بـه مقالة أهل الزيغ و الضلالة »[2] .

2 - نصر بن عاصم اللّيثي :

و كان فقيها عالما بالعربية فصيحا وقد قال فيه الزّهري: « إنّه ليفلّق بالعربية تفليقا » أي يأتي بالعجب، و يروى أنّ له الفضل في تغيّر ترتيب الأبجدية إلى ما هي عليه الآن.

3 - يحـــــــــي بـن يـعمــــر :

أخذ النّحو عن أبي الأسود و روى الحديث عن ابن عمر وابن عباس، وهو من التابعين وقـد عدّه القدماء من القرّاء و الرّواية الآتية تبيّن فصاحته، قال الزبيدي: « و ذكر يوسف بن حبيـب قال: قال الحجاج لابن يعمر: أتسمعني ألحن على المنبر ؟ قال: الأمير أفصح من ذلك. فألحّ عليه، فقال: حرفا، قال: أيّا ؟ قال: في القرآن، قال الحجاج: ذلك أشنع له، فما هو ؟ قال: تقول: [قل

---

1 - الزبيدي ، طبقات النحويين و اللّغويين ص 20 .

2 - المصدر السابق ص 21 .

إن كان آباؤكم و أبناؤكم] إلى قوله عزّ وجلّ: [أحبَّ] [التوبة/24] فتقرؤها (أحـب) بـالرّفع و الوجه أن تقرأ بالنّصب على خبر كان، قال الأجرم: لا تسمع لي لحنا أبدا، فألحقه بخرسان»[1].

4 - عنبسـة الفيـــــــــل :

هو عنبسة بن معدان المعروف "معدان الفيل" من أهل ميسان، قدم البصرة و أقام بها و قـد روى ياقوت في (**معجم الأدباء**) سبب تسميته بالفيل، روى شعر جرير و الفرزدق لكنه كـان يفضل جرير و بلغ هذا الفرزدق فهجاه بهذا البيت:

لقد كان في معدان و الفيل زاجرٌ لعنبسة الراوي علي القصائدا[2]

و روي عن الخليل أنّه ذكر: « أنّ أبرع أصحاب أبي الأسود عنبسة الفيل و أنّ ميمون الأقرن أخذ عنه بعد أبي الأسود »[3]

5 - ميـمون الأقـــــــرن :

تشير كتب الطبقات و التراجم أنّه كانت له حلقة نحوية تردد عليها ابن أبي إسحاق الحضرمي ويروى أنّه أخذ النحو عن أبي الأسود و يقال عن عنبسة الفيل « رأس الناس بعد عنبسة و زاد في الشرح»[4].

و هؤلاء النّحاة الخمسة الذين ذكرناهم يعدّون أشهر تلاميذ أبي الأسود، و هنـاك مجموعـة أخرى من الذين أخذوا عن أبي الأسود و لكن كتب الطبقات و التراجم لم تهتم بهم و من هؤلاء: ابن أبي عقرب، و الحرّ النّحوي و عطاء بن أبي الأسود الدؤلي.

---

1 - الزبيدي ، طبقات النحويين و اللّغويين ص 22 .

2 - أبو الطيب اللّغوي ، مراتب النحويين ، ص 30 .

3 - السيوطي ، المزهر جII ص 397 دار الفكر .

4 - السيوطي، المزهر جII ص 397 .

و الرجال الخمسة الذين ذكرناهم هم أفذاذ الطبقة الثانية إلاّ أنّ ما تكوّن لديهم من نحو كان يشبه الرواية للمسموع و لم يتعد ذلك إلى ظهور الخلاف بينهم و الجدل حول المسائل لقرب عهد القوم بسلامة اللّغة آنذاك، فقد اعتمدوا على الحفظ فلم تنبت بينهم فكرة القياس، ضف إلى هذا اهتمامهم بقراءة القرآن و رواية الحديث فجميع هؤلاء كانوا من القرّاء.

إلاّ أننا لا ننكر هذا الجهد البسيط الذي فتح المجال لطبقة أخرى كانت أكثر عددا من سابقتها فواصلت الدرب باهتمام أكبر، و هكذا انتهت مرحلة الوضع الفطرية ليأخذ التدرّج في نشأة النحو مسارا آخر و ذلك باحتدام الجدل و النقاش بين النحاة و اللّغويين و الشعراء، فازدادت مباحث النّحو و استخرجت ضوابط و قواعد و هذا بظهور فكرة القياس في المرحلة الثانية.

فما هو دور القياس في نشأة النّحو و نموّه في هذه المرحلة ؟

ب - <u>مرحلة الجدال و الحجاج</u> :

و يمثلها رجال الطبقة الثالثة من المدرسة البصرية وقبل التعرّض إلى جهود هؤلاء لابدّ من الإجابة على السؤال المطروح آنفا.

أدى القياس الدّور الكبير في إنتاج صيغ جديدة قياسا على وجود صيغة أو بناء متداول على الألسنة، و يروي ابن الأنباري أنّ النّحو كلّه قياس و في هذا يقول: « أعلم أنّ إنكار القياس في النّحو لا يتحقق، لأن النّحو كلّه قياس و لهذا قيل في حدّه " النحو علم بالمقاييس المستنبطة من

استقراء كلام العرب " فمن أنكر القياس، فقد أنكر النّحو ولا يعلم أحد من العلمـاء أنكـره، لثبوته بالدلائل القاطعة و البراهين الساطعة »[1].

أمّا في كتابه جدل الإعراب فقد عرّفه كما يلي: « هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه »[2] هذا معناه أن نقيس الأمثلة على قاعدة مطّردة، ولا يكون هذا بطريقـة عـشوائية، وإنّما لابد من توفر أركان وضعها النحاة من قبل و قد حصروها في أربعة أركان هي:

أ-الأصل و هو المقيس عليه.

ب-الفرع و هو المقيس.

ج-العلّة الجامعة بين الأصل و الفرع.

د-الحكم الذي يثبت به الفرع.[3]

و قد أورد ابن الأنباري مثلا لهذا قائلا: « وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدّما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا، قياسا علـى الفاعل، فالأصل هو الفاعل ، و الفرع هو ما لم يسم فاعله ، و الحكم هو الرفع ، و العلّة الجامعة هي : الإسناد ، و الأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل و إنما أجرى على الفـرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد »[4] .

و قد شرح السيوطي الأركان الأربعة و وضع لكل ركن فصل في كتابه (**الاقتراح**).

1 - السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النّحو ص 95، بن أحمد محمد قاسم ، ط (1) سنة 1396 هـ / 1976 م – مطبعة السعادة – القاهرة.

2 - المصدر السابق ص 94 .

3 - السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النّحو ص 96 .

4 - المصدر السابق ص 96 .

و يمكن شرح أركان القياس من الناحية التطبيقية اعتمادا على النص السابق كما يأتي:

الأصل (المقيس عليه) ⇐ الفاعل.

الفرع (المقيس) ⇐ نائب الفاعل.

العلّة الجامعة ⇐ الإسنـ ـ ـ ـاد.

الحكم ⇐ حق نائب الفاعل الرفع.

فالقياس يؤدي إلى إنتاج صيغ جديدة كما أشرنا إلى هذا من قبل و قد وضّح ابن جـنّي في كتابه (**الخصائص**) كثرة القياس في كلام العرب قائلا: « و اعلم أنّ من قوّة القياس عنـدهم اعتماد النّحويين أنّ ما قيس على كلام العرب، فهو عندهم من كلام العرب نحو قولك في قولـه كيف تبني من ضرب مثل جعفر : ضربب هذا من كلام العرب ، ولو بنيت مثلـه ضِـرب أو ضورب أو ضروب ، أو نحو ذلك لم يعتقد من كلام العرب لأنه قياس على الأقـلّ اسـتعمالا والأضعف قياسا »[1] ، و واصل ابن جنّي في حديثه عن دور القياس في إنتاج الصيغ الجديدة قائلا : « و مِما يدلّك على أنّ ما قيس على كلام العرب فإّنه من كلامها أّنك لو مررت على قـوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف نحو قولهم في مثال (صمحمح) من الضرب (ضربرب) و من القتل (قتلتل) ومن الأكل (أكلكل) ... ونحو ذلك فقال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلّمون؟ لم تجد بدّا من أن تقول: بالعربية، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف»[2].

---

1 - ابن جنّي ، الخصائص ج Iص 114 .

2 - ابن جنّي ، الخصائص ج Iص 360 .

و من هذا كلّه نستنتج أنّ لولا القياس لما استطاع العرب التعبير عن كل المعاني و قـد أكّـد ابن الأنباري عندما أبطل أن يكون النحو نقلا بل هو قياس يعتمد فيه على العقل بقول: «والسرّ في ذلك أنّ عوامل الألفاظ يسيرة محصورة و الألفاظ كثيرة غير محصورة فلـو لم يجـز القيـاس، واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لأدّى ذلك إلى أن يفي ما يحصر بما لا يحصر، ويبقى كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنه لعدم النقل ، وذلك مناف لحكمة الوضع ، لذلك وجـب أن يوضع قياسا عقليا لا نقليا »[1]، و لعدم الالتباس بين ما هو منقول و ما هو مقيس يواصل ابـن الأنباري قوله : « ألا ترى أنّ اللّغة لما وضعت وضعا نقليا لا عقليا لم يجز إجراء القيـاس فيهـا، واقتصر فيها على ما ورد به النقل ؟ ألا ترى أنّ القارورة سميت قارورة لاستقرار الماء فيهـا و لا يسمى كل ما يستقر فيه شيء قارورة ؟ ... فلو قلنا إنّ النّحو يثبت نقلا، لا قياسا و عقلا، لأدّى ذلك إلى رفع الفرق بين اللّغة و النّحو أو إلى التسوية بين المقيس و المنقـول، وذلـك مخـالف للمعقول »[2] وللكلام عن القياس لا تسعه صفحات من هذا العمل بل يكون موضـوع بحـث كامل يطول الحديث فيه عن أنواع القياس و أركانه و متى يجب القياس و متى يبطل ، كل هـذا تناولته كتب عدّة نذكر منها : **الاقتراح** للسيوطي ، **لمع الأدلّة** لأبي البركات الأنباري ، **أصـول النّحو** لابن جنّي ، و غيرها .

---

1 - ابن الأنباري ، لمع الأدلّة ص 36 تحقيق سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية.

2 - المصدر السابق ص 36 .

و هذا ما يؤكد تحمس النّحاة لهذا الموضوع ، فكان ابن جنّي يقول : « إنّ المسألة واحدة من القياس أنبل و أنبه من كتاب لغة عند عيون الناس »[1] .

و قد تأثر ابن جنّي في مجال القياس و الاهتمام به بأستاذه أبي علي الفارسـي الـذي قـال: « أخطئ في خمسين مسألة في اللّغة و لا أخطئ في واحدة في القياس »[2] ، و نالت أقيـسة أبي علي إعجاب تلميذه ، و الدليل على ذلك قوله عنه : « لله هو و عليه رحمته ، فما كان أقـوى قياسه و أشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ، فكأنّه إنّما كان مخلوقا له »[3].

إذا كانت هذه آراء بعض النّحاة في القياس فما موقف الفرّاء منه ؟

الفرّاء كغيره من النّحاة اعتمد على منهج معين في دراساته النّحوية، و هو منهج أستاذه علي بن حمزة الكسائي الذي كان يعتمد على القياس و النقل و سيأتي الحديث عنه مفصلا في الفصل الرابع إن شاء الله.

فإذا عدنا إلى كتابه (**معاني القرآن**) وجدنا عبارات كثيرة تؤكد اعتماده على القياس كـأن يقول مثلا: « و على هذا يقاس كل ما في القرآن منه » أو « لو نويت الجزاء لجـاز في قيـاس النّحو» أو « فقس على هذا » أو غيرها من العبارات، و من جملة المسائل اللّغوية و النحوية التي اعتمد فيها الفرّاء على القياس ما يلي:

1 - ابن جنّي ، الخصائص ج 1ص 88 .
2 - المصدر السابق ج 1ص 88 .
3 - المصدر السابق ج 1ص 276 و ما بعدها .

- قال تعالى : [و أمر أهلك بالصّلاة و اصطبر عليها لا نسألك رزقا] (فنسأل) في موضع رفع ، قال الفرّاء : و لو نويت الجزاء لجاز في القياس النحو [1].

- و يواصل الفرّاء قياساته بحمل بعض التراكيب النحوية على أخرى من حيث الاستعمال كما فعل مع " أنّ " المفسرة ، و بيّن أنّ هذه الأداة تكون مفسّرة إلا إذا كان في الكلام معـنى القول دون حروفه و استشهد بقول الله عزّ وجلّ : [إنا أرسلنا نوحا إلى قومه أن أنذر قومك] [نوح/1]. جاءت "أن" مفتوحة أي تفسيرية لأن الرسالة تحمل معنى القول ومنه الكثير في القرآن و قد استشهد به الفرّاء ثم قال: « و هو كثير ، فقس بذا ما ورد عليك »[2] .

و كثيرا ما كان يعتمد الفرّاء في قياسه على ثقافته الكلامية و الفقهية و بصفة عامة ما سمعـه من العرب ومثال ذلك إشارته إلى القياس في الرسم الكتابي لبعض الكلمات مثل "يستهزءون".

قال الفرّاء:« و رأيت يستهزءون، يستهزأون بـالألف و هـو القيـاس، و الأوّل أكثـر في الكتب»[3]

فعلى الرغم من أنّ الرسم الثاني يتوافق مع قواعد الرسم الإسلامي للكلمـات إلا أنّ الرسـم الأوّل هو أكثر استعمالا.

و أقف عند هذه المسائل على سبيل المثال لا الحصر لأنني سأعود إليها أكثر تفصيلا في الفصل الرابع من هذا العمل - إن شاء الله - عندما أتعرض إلى أصول النحو عند الفرّاء.

- من يتمعن في القياس و أحكامه لابد أن يتبادر إلى ذهنه سؤال لا محالة و هو:

1 - الفرّاء ، معاني القرآن ج Iص 161 .
2 - المصدر السابق ج Iص 81 .
3 - الفرّاء ، معاني القرآن ج II ص 135 .

من أوّل من قاس النحو و متى وجد القياس طريقه إلى النحو ؟

1- عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي :

للإجابة على هذه الأسئلة لابد من العودة إلى كتب الطبقات و التراجم و التي أجمعت على أنّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أوّل من قاس النحو قال أبو الطيب اللّغوي : « كان يقال عبد الله أعلم أهل البصرة و أعقلهم ففرّع النحو و قاسه و تكلّم في الهمز حتى عمل فيه كتـاب مـا أملاه و كان رئيس الناس و واحدهم »[1] و قد اشتهر عند ابن سلام بأنّه : « أوّل مـن بعـج النحو، و مدّ القياس و شرح العلل ».

على الرغم من أنّه لم يصلنا كتاب مدوّن لابن أبي إسحاق في هذا الـال، إلاّ أن آراءه المتفرقة في كتب النحو و اللّغة تؤكد درايته بالقياس و لا يعني هذا أنّه أوّل من لجأ إلى القياس في النحو بل هناك من اجتهد قبله و هذا ما تؤكده الرواية السابقة و التي من خلالها نخرج بالنتائج التالية:

1) هو من بعج النحو أي شقّه و بالتالي فهو أحد الروّاد الأوائل الذين أتوا بعد مرحلة نشأة النحو و كانت له آراء استحسنها من جاء بعده.

2) أوّل من مدّ القياس، أي بسّطه و زاد فيه فلم يبتكره و لم يبتدعه.

3) أوّل من شرح العلل أي بسّطها و توسع في استخدامها و أكثر منها.

---

[1] - الزبيدي، مراتب النحويين ص 31.

كل هذا دفع بعض الدارسين إلى القول بأنّ: « ابن أبي إسحاق و تلميذه يحملان كلام العرب ما لا يطيق »[1] فقد جعل من القياس الأساس في آرائه النحوية و تعليلاته اللّغوية و هذا ما دفـع القدماء إلى نسبة التوسع في استخدام القياس إليه.

و لكن السؤال الذي يمكن طرحه الآن هو: كيف توسع ابن أبي إسحاق في القياس ؟

قبل أن نخوض في غمار توسع القياس عند عبد الله ابن أبي إسحاق نتوقف قليلا عند نسبه.

هو عبد الله بن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي و هم بدورهم موال لبني عبد شمس ابن عبـد مناف. أخذ عن الأقرن عاش في النصف الأوّل من القرن الثاني للهجرة، هذا العصر الذي نشطت فيه بعض العلوم إضافة إلى كونه مولى من الموالي كل هذا سهل عليـه الاخـتلاط بالأجانـب والاتصال بهم. و قد اجتهد في علم النحو حتى الغاية فيه و فاق أهل عصره. قال ابـن سـلاّم: «سمعت أبي يسأل يونس عن ابن أبي إسحاق و علمه، فقال: هو و البحر سواء أي هو الغاية»[2].

تقول بعض الروايات أنّه كان أشد تجريدا للقياس و تقول مجمعات اللّغة عن معنى التجريـد: عزل صفة أو علاقة عزلا ذهنيا و قصر الاعتبار عليها، أو ما يترتب على ذلك و قد ذهب فريـق من المحدثين إلى ربط القياس عند ابن أبي إسحاق بالمنطق و من هؤلاء د/محمد عيد.

و النتيجة التي يمكن أن نخرج بها هي أنّ هذا النحو يعتمد في قياسه على القواعـد النحويـة المطّردة و الابتعاد عن النصوص اللّغوية التي يرى فيها شذوذا، و قد دفعه هذا إلى تخطئـة بعـض الشعراء الذين استعملوا في أشعارهم كلمات شاذة في الإعراب.

[1] - د/ محمد عيد، أصول النحو العربي ص 29، ط (6)، سنة 1997 م – دار الكتب القاهرة -

[2] - الزبيدي، طبقات النحويين و اللّغويين ص 26.

و من أشهر من نقدهم الفرزدق، و من انتقاداته له ما ذكره ابن سلاّم في الطبقات، فقد سمع ابن أبي إسحاق الفرزدق ينشد قوله في مدح بعض بني مروان:

وَ عَضُّ زَمَانٍ يا بْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَـالِ إلاّ مُسْحـَتـًا أو مُجلّـفُ

فرفض ابن أبي إسحاق رفع كلمة " مجلّف " لأن القياس النحوي يستوجب نصبها عطفـا على " مسحتا ".

و تشير كتب الطبقات و التراجم إلى أنّ ابن أبي إسحاق سأل الفرزدق: علام رفعت " أو مجلف" ؟ فقال الفرزدق على ما يسوءك و ينوءك علينا أن نقول و عليكم أن تتأولوا»[1].

و هذه الرواية تبين مدى استياء الفرزدق من انتقادات ابن أبي إسحاق الحضرمي.

و الملفت للانتباه أنّ النحاة وافقوا الفرزدق في رفعه كلمة " مجلّف " و قدموا تعليلات مختلفة منها ما ذكره ابن جنّي في (**الخصائص**) " باب القول على الإطراد و الشذوذ " و قد أورد ابـن سلاّم رواية أخرى وقف فيها ابن أبي إسحاق موقف الناقد أمام الفرزدق يقول: « أخبرني يونس أنّ ابن أبي إسحاق قال للفرزدق في مديحه يزيد بن عبد الملك:

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن منثـور
على عمائمنا يلقى و أرحلنـا على زواحف تزجى، مخّها رير

قال ابن أبي إسحاق: أسأت، إنّما هي " ريرٌ " و كذلك قياس النحو في هذا الموضع »[2].

---

[1] - ابن سلاّم الجمحي، طبقات فحول الشعراء ، ج Iص 21 ، ش : محمود محمد شاكر – مطبعة المدني – القاهرة .

[2] - ابن سلاّم الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ج Iص 17 ، ش : محمود محمد شاكر – مطبعة المدني – القاهرة .
وانظر أبا الطيب، مراتب النحويين ص 32.

فإذا أردنا إعراب كلمة " ريرُ " وجدناها خبر المبتدأ مخها فحقّها إذا الرفع و ليس الجر، و قد اضطر بعد ذلك الفرزدق إلى التغيير فقال: « على زواحف تزجيها محاسيرُ » على أنّ محاسيرُ صفة مجرورة للزواحف.

أكثر ابن أبي إسحاق من انتقاداته للفرزدق فأثقل عليه و أغضبه لكثرة تعرّضه له، فضاق صدر الرجل و توعّده بالهجاء قائلا:

« والله لأهجوّنك ببيت يكون شاهدا على ألسنة النحويين أبدا »[1]، فهجاه بهذا البيت:

فلو كان عبد الله مولّى هجوته ولكـن عبد الله مولى مواليـا

وقد أراد الفرزدق من وراء هذا البيت إذلاله كونه انضم إلى قبيلة آل حضرم الـذين كـانوا موالي بني عبد شمس بن عبد مناف ليعتز بهم ، إلاّ أنّ الفرزدق لم يسلم أيضا هذه المرّة من انتقـاد ابن أبي إسحاق له ، فما كاد يسمع هذا الأخير بيت الفرزدق حتى قال له : « أخطأت ، أخطأت إنما هو مولى موالٍ »[2] .

ويقصد ابن أبي إسحاق بذلك خطأ الفرزدق في معاملة " موالٍ " المضافة معاملة الممنوع من الصرف، فقد جرّها بالفتحة، وكان ينبغي عليه صرفها لأن قياس النحو يوجب حذف الياء حين التنوين رفعًا وجرّاً.

و هناك روايات أخرى تؤكد معرفة ابن أبي إسحاق القياس و اعتماده في ذلك على الإطـراد و عدم الشذوذ، و ممّا ذكره أيضا ابن سلاّم قوله: « قلت ليونس، هل سمعت من ابن أبي إسحاق

---

1 - أبو الطيب، مراتب النحويين، ص 31.

2 - المرجع السابق، ص 3 .

شيئا قال : نعم ، قلت له (القائل يونس) : هل يقول أحدٌ "الصّويق" يعني "السّويق" ؟ قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، و ما تريد إلى هذا ! عليك بباب من النحو يطرد و ينقاس »[1].

إلاّ أنّ هذا الباب النحوي الذي يطرد و ينقاس عند ابن أبي إسـحاق، لابـدّ أن لا يـدخل فيه الشذوذ، ضف إلى هذا أنّ ابن أبي إسحاق فتح باب التمارين العقلية في النحو، و قـد ربـط بعض الباحثين هذا بتأثره بالمنطق – كما أشرنا آنفا – و من هؤلاء : د / محمد عيـد في كتابـه (**أصول النحو**) يقول : « و إذا كانت الصلة المباشرة بين ابن أبي إسحاق و المنطق و نحو السريان مجهولة الآن ، فإنّ الدلائل تكاد تؤكد حدوث تلك الصلة و تأثره بـا ، و تـتلخص في تلـك الظروف العامة لنسبه و عصره و عقله »[2] .

شُهد لابن أبي إسحاق بالذكاء الحاد، و البصيرة النافذة فقد روي عن الأصمعي أنّـه قـال: « حضر الفرزدق مجلس ابن أبي إسحاق، فقال له: كيف تنشد هذا البيت ؟

و عينان قال الله كونا فكانتـا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فقال الفرزدق: كذا أنشد، فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليـك لـو قلـت: فعـولين ؟ فقال الفرزدق : لو شئت أن تسبّح لسبّحت » و نض فلم يعرف أحد في اللس ما أراد[3] .

و قد فسر ذلك بن جنّي على أنّ الخبر غير موجود في البيت لأنّ "كان" تامة.

و كان ابن أبي إسحاق يجيد المناظرات و قد ساعدته حدّة ذكائه على التفوّق علـى بعـض معاصريه، يقول فيه أبو عمرو بن العلاء المازني: « ما ناظرني أحدٌ قطّ إلاّ غلبته و قطعته إلاّ ابـن

1 - د/ محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص 70 / الزبيدي ، طبقات النحويين و اللّغويين ، ص 26 .
2 - د/ محمد عيد، أصول النحو العربي ، ص 72 .
3 - ابن جنّي، الخصائص ج III ص 302 / السيوطي، الاقتراح، ص 139.

أبي إسحاق، فإنّه ناظرني في مجلس بلال بن أبي بردة في الهمز فقطعني فجعلت إقبالي على الهمـز حتى ما كنت دونه »[1].

كل هذه الأخبار و الروايات تجزم أنّ ابن أبي إسحاق له الفضل في مدّ القياس و توسيعه و أنّ فكرة القياس وجدت منذ نشأة النحو، و إن بدأت النشأة في هذه الفترة بسيطة مبنية على الجدل والحجاج.أمّا الرجل الثاني من الطبقة الثانية فهو عيسى بن عمر الثقفـي؛ فهل كـان لـه نفس الـدور فـي نموّ النحو؟

2 - عيسى بن عمر الثقفي:

كان عيسى بن عمر الثقفي مولى لثقيف، و لذا سمي "الثقفي" أخذ العلم عن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، و قد تأثر به أيّما تأثر، و قال فيه الخليل: « كان أفـصح النـاس، و كـان صاحب تقعير و استعمال للغريب في كلامه »[2]، توفي سنة 149هـ.

كان ثقة، عالما بالنحو و القراءة، و تشير كتب الطبقات و التراجم إلى أنّ عيسى بـن عمـر صنّف كتابين في النحو هما: (**الجامع**) و هو مبسط و (**الإعمال**) و هو مختصر، و قـد ذكرهمـا الخليل و كان قد أخذ عنه، قال ابن النديم: أنشدنا القاضي أبو سعيد – رحمه الله – للخليل يذكر عيسى بن عمر و الكتابين:

بطل النحو جميعا كلّـه غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال و هذا جامع فهما للناس شمـس و قمر[3]

---

1 - الزجاجي، مجالس العلماء، ص 85، تحقيق عبد السّلام محمد هارون – الكويت – سنة 1962 م.

2 - السيوطي، المزهر جII ص 399 / الزبيدي، طبقات النحويين و اللّغويين، ص 36.

3 - ابن النديم، الفهرست ، ص 47 / السيوطي ، المزهر جII ص 399 .

و على الرّغم من أنّ هذين الكتابين لم يصلا إلينا مدونين إلاّ أننا لا نعدم آراء هذا النحوي و التي كانت بداية لنشأة النحو و هذا خاصة من خلال جداله و احتجاجه مع بقيـة اللّغـويين والنحاة فكان يجيز بعض المعايير اللّغوية و يبطل بعضها الآخر، معتمدا في ذلك على ما سمعه مـن الإعراب، ضف إلى هذا مدح الخليل له إنّما يدل على مكانته و علوّ شأنه.

و قد نال كتابه (الجامع) اهتمام بعض العلماء و ذهب بعضهم إلى أن (**الكتاب**) لسيبويه هو نفسه (**الجامع**) و لكن سيبويه أضاف أشياء و بسط بعض المسائل اعتمادا على مشايخه.

يعد عيسى بن عمر الثقفي واحدا من أهم تلاميذ ابن أبي إسحاق الحضرمي، وقد تأثر بـه في استخدام القياس، إذ لم يكن يأخذ بكل كلام العرب، و خاصة الذي لا يتوافق مع القواعد الـتي استنبطها النحاة، كما حرص على عدم وجود أي شذوذ في الاستعمال، و كل ما شذّ يتخـذه كأستاذه وسيلة لتخطئة بعض الشعراء.

فكما خطأ ابن إسحاق الفرزدق، خطأ عيسى بن عمر النابغة الذبياني في قوله:

فبتّ كأنّي ساورتني ضئيلة   من الرّقن في أنيابا السّم ناقع.

قال عيسى بن عمر الثقفي: « أساء النابغة في قوله، حيث يقول: في أنيابا السم الناقعُ»[1].

فالقياس هنا أن يكون"ناقعاً" بالنصب على الحال وليس"ناقعٌ" بالضم «و تعليل ذلك عنده أن الجملة الاسمية الواقعة قبل الحال قد استوفت ركنها و تمّ الإسناد فيها »[2].

1 - أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص 70 / الزبيدي ، طبقة النحويين و اللّغويين ، ص 35 .

2 - سيبويه، الكتاب، ج1ص 112 تحقيق عبد السّلام محمد هارون، ط(1) سنة 1385 هـ / 1966 م- دار الجيل- بيروت.

توسع كأستاذه في استعمال القياس و ذلك بحمل تركيب نحوي على آخر، و مثال ذلك مـا جاء به سيبويه في تعليقه على بيت الأحوص:

سلام الله يا مطرٌ عليها　　　　و ليس عليك يا مطرُ السّلام

قال سيبويه: « و كان عيسى بن عمر يقول: يا مطرًا، يشبهه بقوله: يا رجلاً ، يجعله إذا نون و طال كالنكرة و لم نسمع عربيا بقوله وله وجه من القياس إذا نون و طال كالنكرة »[1].

فعلى الرغم من أن عيسى بن عمر الثقفي لم يسمع هذا من عربي إلاّ أنّه لجأ إلى القيـاس في حمل هذا التركيب النحوي فجعله كالنكرة المقصودة التي تنوّن عند النداء. أمّا الأحوص فقد نوّن "المطر" في صدر البيت لضرورة شعرية على أنّه منادى مبني على الضم في محل نصب، و الدليل على ذلك أنّ "المطر" في عجز البيت جاء دون تنوين كما هو الأصل في النداء.

و إذا عدنا إلى (**الكتاب**) لسيبويه نجده يحمل في طياته آراء كثيرة لعيسى بن عمر الثقفـي وإذا كان قد اهتم به فلأنّه رآه ثقة فيما يرويه لذا اعتمد عليه في رواية بعض الأبيات التي احتوت على لهجات القبائل حين إنشاء الشعر و في الكثير من الأحيّان لم يكن سيبويه يرفض القياس الذي يعتمد عليه في تخريجاته النحوية لأنّ عيسى بن عمر كان يسمع عن الثقـاة و لا يأخـذ بكـلّ اللهجات، يقول سيبويه: « و زعم عيسى أنّ بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي:

فألفيته غير مستعتب　　　　ولا ذاكـر الله إلا قليـلا

[1] - المصدر السابق ، جI ص 129 .

لم يحذف التنوين استخفافا لتعاقب الرور، و لكنه حذفه لالتقاء الـساكنين، كمـا قـال "رمى القوم "، و هذا اضطرار، و هو مشبه بذلك الذي ذكرت لك »[1].

فقد حذف التنوين من كلمة " ذاكر"، و نصب لفظ الجلالة، حتى لا يلتقي ساكنان، أوّلهمـا ساكن التنوين و الآخر ساكن الام في " الله " و قد قاسه سيبويه على "رمى القومُ "، فعند النطق تحذف حرف العلّة من "رمى" كما أشار سيبويه إلى أن الحذف في البيت الشعري كان ضرورة.

كما حرص سيبويه على تسجيل بعض القراءات القرآنية عن عيسى بن عمر الثقفي، و يعلّـل با استعمال العرب لبعض التراكيب النحوية و مثال ذلك ما يتصل بضمير الفصل، فمنهم مـن يقول:" كان زيد هو المنطلقَ " بنصب المنطلق على أنّه خبر " كان " ، و البعض الآخر يرفـع "المنطلق" على أنّه خبر "هو" فيكون الضمير هنا مبتدأ و ليس ضمير فصل . و الجملة الاسميـة "هو المنطلق" في محل نصب خبر كان . قال سيبويه: « حدثنا عيسى أنّ ناسا كثيرا يقرؤونـا [وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ] [الزخرف/76] .

و قال الشاعر قيس بن ذريح:

تبكي على لبنى و أنت تركتها و كنت عليها بالملا أنت أقدر[2]

فإذا عدنا إلى الآية الكريمة نجد كلمة "الظالمون" مرفوعة على أنّه خبر " هم " و الجملة في محل نصب خبر " كانوا ".

1 - سيبويه، الكتاب، ج1ص 169.
2 - سيبويه ، الكتاب جII ، ص 392 .

أمّا قول الشاعر: " أقدر " فهو خبر للمبتدأ " أنت " في عجز البيت، و الجملة " أنـت أقدر " في محل نصب خبر " كنت ".

يُعد عيسى بن عمر واحدا من مقرئي البصرة في زمانه، فقد اهتم بالقراءات القرآنية معتمدا في ذلك على القياس، إلاّ أنّه لم يبلغ كما يقول بعض القدامى مبلغ أبي عمرو بن العلاء أو الكسائي، و من جملة القراءات التي علّلها معتمدا على أقيسة النحو قوله تعالى:[يا جبال أوبي معه و الطير] [سبأ/10] بنصب كلمة "الطير" و يقول : « هو : على النداء كقولك يا زيد و الحارث لمـا لم يمكنه : يا زيد و يا الحارث »[1] .

فـ "يا" لا تدخل على المنادى المعرّف بالألف و الام.

و ممّا أجازه عيسى بن عمر أيضا استنادا إلى كلام العرب قوله : « كل اسم علـى ثلاثـة أحرف، أوّله مضموم و أوسطه ساكن فمن العرب من يثـقله ومنهم من يخففه ، مثـل عُـسْر وعُسُر و رُحْم و رُحُم و حُلْم وحُلُم »[2] .

و في إبراز مكانته أورد بن جنّي رواية تؤكد فصاحته في الأداء اللّغوي و التزامـه الإعـراب قال:« عن محمد بن سلاّم الجمحي قال: قال يونس بن حبيب: كان عيسى بن عمر يتحـدث في مجلس فيه أبو عمرو بن العلاء. فقال عيسى في حديثه: ضربه فحُشّت يده، فقال أبو عمرو: مـا تقول يا أبا عمر ! فقال عيسى: فحُشّت يدُه، فقال أبو عمر: فحَشّت يده »[3].

1 - ابن سلاّم ، طبقات فحول الشعراء ، جIص 20 .
2 - السيوطي ، المزهر جII ص 108 – 109 .
3 - ابن جنّي، الخصائص ج III ص 301 .

و قد أجاز يونس النصب و الرفع و قال : « و كان إذا اجتمعا في مجلس لم يتكلم أبو عمرو مع عيسى لحسن إنشاده و فصاحته »[1] .

فهذه شهادة من عالم من علماء اللّغة و النّحو أراد أن يؤكد مكانة عيسى بن عمـر وسـط معاصريه و يكفيه فخرا أنّه كان أستاذا لجيل من كبار علماء اللّغة و النحو مثل: الخليل ، سيبويه و الأخفش و الأصمعي و غيرهم .

فقد كانت آراءه النحوية و اللّغوية و أقيسته امتدادا لما بدأه أستاذه في رسم الطريق الـصحيح لنشأة النحو.

و لا نبرح هذه الفترة لنجد رجلا آخر برز و عاصر عيسى بن عمر الثقفي، كان له الفضل في وضع النحو ألا و هو أبو عمرو بن العلاء.

3 - أبو عمرو بن العـــــلاء :

اختلف المترجمون في اسم أبي عمرو فقالوا: زّبان وقالوا ربان و هو كما نقلته كتب الطبقات « رّبان بن العلاء بن عمّار بن العريان ابن عبد الله بن الحصين التميمي المازنيّ، أخذ النحو عن ابن أبي إسحاق، و كان أوسع علما بكلام العرب و لغاتا و غريبها من عبد الله بن أبي إسحاق وكان من جلّة القرّاء و الموثوق بم»[2].

---

1 - المصدر السابق ص 301 .

2 - الزبيدي ، طبقات النحويين و اللّغويين ص 28 .

و يروى أنّه أخذ عن نصر بن عاصم و أخذ عنه يونس بن حبيب البصري و كان يونس يقول فيه: « لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كلّه في شيء واحد لكان ينبغي لقـول أبي عمـرو أن يؤخذ كلّه، و لكن ليس من أحد إلاّ و أنت آخذ من قوله و تارك »[1].

و قد مدحه الفرزدق بمقطوعة منها:

مازلت أفتح أبوابا و أغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمّار

و ربما إعجاب أبي عمرو بشعر الفرزدق أوقعه في حيرة من أمره أمام سلم بن قتيبة، فيروى أنّ عمرو بن العلاء قال: « سمرت ليلة عند سلم بن قتيبة بالبصرة فهجم بي السّمر و النشيد على قول الفرزدق:

فإن عطست قيس بن عيلان ضلّة فلا عطسـت إلاّ بأجـدع راغـم
أتغضب أن أذنـا قتيبـة حزّتـا جهارا و لم تغضب لقتل بن حازم
و مـا منهـا إلاّ بعثنـا برأسـه إلى الشام فوق الشاحجات الرواسم

ثم فطنت فأمسكت ، فقال لي سلم : لا عليك يا أبا عمرو لست قائلها فاضرب بها وجوهنا في ظلمة الليل »[2] .

و قد عدّ العلم المشهور في علم اللّغة و القراءة، ليس هذا فحسب بل تعدى اهتمامه على جمع اللّغة و الأدب و الأخبار و الأشعار، فكان لغوياً راوية للشعر،و يعود هذا إلى كثرة سماعه عـن العرب.

1 - الزبيدي ، طبقات النحويين و اللّغويين ص 28 .
2 - أبو الطيب ، مراتب النحويين ، ص 35 – 36 .

و نجد يونس بن حبيب قد أورد رواية تبرز مدى اعتماد أبي عمرو على الـسماع في ضـبط بعض الكلمات يقول: « مضيت إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي فقلت له: كيـف تقـرأ [فإذا برق البَصر] ؟ [القيامـة/7] فقال: " فإذا برَق البصر" و فتح الراء، فقمت من عنـده إلى أبي عمرو فقال: من أين بك ؟ قلت: من عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي سألته كيف تقرأ " فإذا برق البصر" فقال: "فإذا برَق البصر" بفتح الراء، فقال أبو عمرو: و أين يراد بـه، يقـال برَقت السماء و برَق النبت و برَقت الأرض فأما البصر فبرق كذا سمعنا »[1].

و الملاحظ أن كثرة السماع عند أبي عمرو بن علاء و حفظه الشواهد الشعرية جعلاه يدرك الفروق اللّغوية بين لهجات القبائل العربية و ما بينها من تفاوت و قد ورد في طبقات ابن سلاّم ما يؤيد هذا الرأي قال: « ما لسان حمير و أقاصي اليمن اليوم بلساننا، و لا عربيتهم بعربيتنا »[2].

قال يونس بن حبيب: قال عمرو بن العلاء: « ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلاّ أقلّه و لـو جاءكم وافرا لجاءكم علم و شعر كثير »[3].

و هذا دليل آخر يبين قدرة أبي عمرو بن العلاء على الحفظ و الرواية من جهـة و علمـه أنّ النصوص التي يستقريها لا تمثل لغة العرب كلّها.

جالس عيسى بن عمر الثقفي أبا عمرو بن العلاء و سأله قائلا: « يا أبا عمرو، ما شيء بلغني أنك تجيزه؟ قال: و ما هو؟ قال: بلغني أنك تجيز " ليس الطيب إلاّ المسك " بالرفع. قال: فقال له أبو عمر:

---

1 - الزجاجي ، مجالس العلماء ، المجلس رقم 116 ، ص 247 .

2 - السيوطي ، المزهر ج1ص 174 .

3 - السيوطي، المزهر ج1ص 249 / ابن جنّي ، الخصائص ج1ص 386 .

نمت يا أبا عمر و أدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلاّ وهو ينصب، و لا في الأرض تميمي إلاّ و هو يرفع»[1].

و حتى يؤكد أبو عمرو بن العلاء صحة ما ذكره، طلب من اليزيدي و خلف الأحمر و كانـا حاضرين أن يذهبا إلى أبي المهدي ليلقناه الرفع لأنه لا يرفع، و إلى أبي المنتجع ليلقناه النصب لأنه كان لا ينصب، و كان يعلم أنّ كل منهما سيتمسك بقراءته.

ثم رجع اليزيدي و خلف الأحمر إلى أبي عمرو بن العلاء فأخبراه بما حدث معهمـا عنـد أبي المهدي و المنتجع التميمي و كان عنده عيسى بن عمر و لم يغادره فسمع ما حدث.« فـأخرج عيسى خاتمه من يده فقال: و لك الخاتم بذا، و الله فقت الناس »[2].

- كان أبو عمرو بن العلاء ثقة في ما يرويه، لأنه كان يهتم بالتدقيق للتوصـل إلى الـضبط الصحيح لبعض الكلمات معتمدا في ذلك دائما على السماع من الأعراب كما عـرف بنزاهتـه وعفّته، يقول فيه بن جنّي: « قال أبو عمرو بن العلاء – رحمه الله - "ما زدت في شعر العـرب إلاّ بيتا واحدا " يعني ما يرويه للأعشى من قوله:

و أنكرتني و ما كان الذي نكرت   من الحوادث إلاّ الشّيب و الصلعا

أفلا ترى إلى هذا البدر الطالع الباهر، و البحر الزخر الذي هو أبو العلماء و كهنهم و بدء الرواة و سيفهم، كيف تخلّـصه من تبعات هذا العلم و تجرّحه، و تراجعه فيه إلى الله و تحوّبه حتى إنّه لما زاد فيه بيتا واحدا، وفّقه الله بالاعتراف به»[3] .

---

1 - الزجاجي، مجالس العلماء، ص 1 / السيوطي، المزهر، جII ص 277 و ما بعدها / السيوطي، الأشباه و النظائر، ج III ص 96.

2 - الزجاجي، مجالس العلماء، ص 5 / السيوطي، المزهر، جII ص 278 / السيوطي، الأشباه و النظائر، ج III ص 97.

3 - ابن جنّي، الخصائص ج III ص 310 .

4 - القياس عند أبي عمرو بـن العــلاء :

أمّا القياس فكان أبو عمرو بن العلاء من المتشددين فيه معتمدا في جلّ الحالات على السماع و قد روى الزجاجي في مجالسه رواية تؤكد ذلك، فقد سأل أبو عمرو بن العلاء أبا خيرة قـائلا: « كيف تقول: استأصل الله عِرقاِتهم أو عِرقاَتهم ؟ فقال: استأصل الله عِرقاَتهم. فلـم يعرفهـا أبو عمرو و قال لان جلدك يا أبا خيرة »[1]. و قد عقب بن جنّي على هذا بقوله: « و ذلك أنّ أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجر، ثمّ رواها فيما بعد أبو عمرو بالنـصب و الجرّ »[2] و كان يؤيده في ذلك السماع، خاصة أنّه كان يأخذ باللّغة الفصيحة و يقيس عليها، و من تعليلاته ما ذكره ابن جنّي : حكى الأصمعي قوله : « سمعت رجلا من اليمن يقول فـلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي ! قال: نعم أليس بصحيفة »[3].

و قد أباح ابن جنّي لعمرو بن العلاء و من في طبقته الخوض في القيـاس و التعليـل قـائلا: «أفتراك يريد من أبي عمرو بن العلاء و طبقته و قد نظروا و تدرّبوا، و قاسـوا، و تـصرّفوا أن يسمعوا أعرابيا جافيا غفلا يعلّل هذا الموضع بهذه العلّة و يحتج لتأنيث المذكّر بمـا ذكـره فـلا يهتاجهم لمثله و لا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا فعلوا كذا و كذا و صنعوا كذا و كذا و قد شرع لهم العربي ذلك »[4].

---

1 - الزجاجي ، مجالس العلماء ، ص 5 .

2 - ابن جنّي، الخصائص ج1ص 384 .

3 - المصدر السابق ج1ص 249 .

4 - المصدر السابق ج1ص 249 .

و إذا كان عمرو بن العلاء أخذ بذه اللّغة فلا يعني هذا أنّه كان يأخذ بكل اللّغات فقد سـئل مـرّة «كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال: أعمل على الأكثـر، و أسمّـي مـا خـالفني لغات»[1] و لنا أن نشير أنّ أبا عمرو كان يفضل لغة دون أخرى لذا يقول: أفصح العرب عليا هـوازن وسفلى تميم »[2] علما أنّ القبيلة التي نشأ فيها الرسول ρ و هي سعد بني بكر قبيلة من عليا هوازن.

و على الرغم من كثرة حفظه و سماعه لكلام العرب إلاّ أنّه أخطأ في بعض ما قاسه و مثـال ذلك ما جاء في الرواية التالية : أنشد رجل من أهل المدينـة أبـا عمـرو بـن العـلاء قـول ابن قيس الرقيات :

إنّ الحوادث بالمدينة قـد أوجعنني و قرعـن مروتيـه

فانتهره أبو عمرو، فقال: ما لنا و لهذا الشعر الرخو. إنّ هذه الهاء لم توجد في شـيء مـن الكلام إلاّ أرخته فقال المدني: قاتلك الله، ما أجهلك بكلام العرب، فاستشهد بقول الله عزّ وجلّ: [ما أغنى عنّي ماليه هلك عنّي سلطانيه] [الحاقـة/28-29] ، و قوله عزّ و جلّ : [و يا ليتني لم أوت كتابيه ، و لم أدر ما حسابيه] [الحاقة/25-26] ، فانكسر أبو عمرو انكسارا شديدا [3].

لم يكن عمرو بن العلاء نحويا بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح ، بقدر ما كان لغويا ، راوّية للشعر ، إلاّ أننـا لا نعدم لأبي عمرو بعض الآراء النحوية ، و مثال ذلك الاسم المنصوب بعد حبّذا ، فقد اختلف النحاة في نـصبه على الحال أم التمييز ، و قد أشار أبو عمرو إلى أنّه منصوب على التمييز و ذهب بعض النحـاة إلى القـول أن

---

1 - الزبيدي ، طبقات النحويين و اللّغويين ص 34 .

2 - السيوطي ، المزهر ، ج1ص 211 .

3 - الزجاجي ، مجالس العلماء ، ص 188 .

الجامد تمييز و المشتق حال ، و قيل الجامد تمييز و المشتق إن أريد تقييد المدح به كقول الشاعر : " يا حبّذا المال مبذولا بلا سرفٍ " ، فهو حال ، وإلاّ فهو تمييز نحو " حبذا راكباً زيد "[1] .

و قد خاض أبو عمرو بن علاء باب التصريف أيضا و من آرائه في هذا الباب ما أثبته له ابن جنّي في (**باب الإدغام الأصغر**) قال: فإذا كانت فاء " افتعل" زايا أو ذالا أو دالا تقلب تاؤه دال و هذا هو باب الإبدال في الصرف ، و إذا كانت فاء " افتعل" دالا يجب الإدغام، أمّا إذا كانت ذالا لنا أن ندغمها مع الدال المنقلبة و لنا أن نتركها و هذا ما أثبته أبو عمرو بن العلاء و رفضه سيبويه[2].

كما أجاز بعض الأوزان التي اعتبرها غير شاذة و منها ما أورده الـسيوطي قـال: « قـال الجواهري في الصحاح: حكى عن أبي عمرو بن العلاء القَبول (بالفتح) مصدر لم أسمع غيره وزعم بعضهم أنّه قال في لغة الوَضوء (بالفتح) للمصدر و الوَقود كذلك [3].

و لأبي عمرو بن العلاء آراء أخرى ذكرها النحاة و المترجمون تبرز فضله في نشأة النحو فقـد شهد له العلماء في زمانه بتقدمه و أقرّوا بفضله كما أثنى عليه من جاء بعده فهذا الخليل يقـول: «فكان عبد الله يقدّم على أبي عمرو في النحو و كان أبو عمرو يقدّم عليه في اللّغة »[4].

أما أبو الطّيب فقد أثنى عليه بقوله: « لم يوجد على أبي عمرو خطأ في شيء من اللّغة إلاّ في حـرف قصر عن معرفته عِلْمُ من خطّأه فيه »[5] و هو القائل عن نفسه «كنت رأسا و الحسن حيّ»[6].

---

1 - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيت ،جII ص 146 – 147 ، ط (1) ، سنة 1418 هـ/1998 م –دار الكتب العلمية – بيروت .
2 - ابن جنّي ، الخصائص ، جII ص 142 .
3 - السيوطي ، المزهر ، جII ص 739 .
4 - أبو الطيب ، مراتب النحويين ص 33 .
5 - أبو الطيب ، مراتب النحويين ص 40 .
6 - السيوطي ، المزهر ، جII ص 399 .

و لكنه مع هذا لم يخلف أثرا مدونا يرجع إليه من جاء بعده و ذلك أنه (كما تـذكر كتـب الطبقات) لما تنسك أحرقها و تفرّد للعبادة و توفي في طريق الشام عام 154هـ.

و آخر من مثّل هذه المرحلة: يونس بن حبيب؛ فما هي الجهود التي بذلها في سير نشأة النحو؟

5 - يونس بـــــــــن حبيب :

هو أبو عبد الرحمان الضّبي مولى بني ضبّة ، أخذ عن أبي عمرو و غيره قال يـونس : « أوّل من تعلمت منه النحو حمّاد بن سلمة »[1] لقد سمع من العرب كما سمع من قبلـه ، و كانـت حلقته في مسجد البصرة ينتابها أهل العلم و طلاب الأدب و فصحاء الأعراب ، أخذ عنه سيبويه كما أخذ عنه الكسائي و الفرّاء و له آراء خاصة في النحو منتشرة في كتب النحاة ، و من ذلك ما ذكره سيبويه في الكتاب فلما مات سيبويه قيل ليونس ، إنّ سيبويه ألّف كتابا من ألف ورقـة في علم الخليل ، فقال يونس: و متى سمع سيبويه من الخليل هذا كلّه ؟ جيئوني بكتابه، فلمّا نظـر في كتابه و رأى ما حكى قال: يجب أن يكون هذا الرجل صادق عن الخليل فيما حكاه ، كمـا صدق فيما حكى عنّي »[2] .

لقد خاض يونس في التفسير الغريب اللّفظي، و بيان معاني المفردات و هذه رواية وردت على لسان يونس تدلّ على جهوده في هذا المجال. قال يونس: « كنت عند أبي عمرو بن العلاء، فجاءه شبيل بن عزرة الضّبعي فألقى له لبد بغلته، فجلس عليه، ثم أقبل يحدّثه، فقال شبيل: يا أبا عمـرو سألت رؤيبتكم هذا عن اشتقاق اسمه فما عرفه قال يونس : فلم أملك نفسي عند ذكره لرؤبـة

---

[1] - الزبيدي ، طبقات النحويين و اللّغويين ، ص 47 .

[2] - نفس المصدر ص 49 .

فزحفت إليه ثم قلت : لعلّك تظن أن معدّ بن عدنان أفصح من رؤبة و من أبيه ! فأنا غلام رُؤْبة فما الروَبة و الروبة و الرّؤْبة ؟ فلم يحر جوابا و قام مغضبا »[1].

ثم أخذ يونس يفسر الألفاظ السابقة.

و قد توقف يونس بن حبيب أمام بعض أبواب علم الصرف و ما يندرج تحتها من القـضايا ومن أمثلة ذلك أنه لا يجيز النسب إلى ما كان على وزن " فعيلة" و "فُعَيلَة" إلاّ بحذف اليـاء. قال البعض: سليمة، سليمي و في خُريبة، خُريبي ، وقال يونس : « هذا قليل خبيثٌ »[2].

كما أبدى آراءه في بعض الأوزان الصرفية و خاصة منها الممنوع من الصرف، فقد سئل مرّة عن "أوْلف" فقال: هو "فوعل" ليس "بأفعل" لأنّ الهمزة فاء الفعل، لأّنك تقول رجل مألوف فتثبت الهمزة، و كذلك "أرنب" ينصرف لأّنه "فوعل" لأنك تقول أرض مؤرنبة فتثبت الهمزة، و المألوف النون[3].

و قد اعتمد سيبويه كثيرا على يونس بن حبيب في تسجيل بعض اللّهجات و إصدار بعـض الأحكام عليها مع ربطها بكلام العرب، قال سيبويه: « زعم يونس أنّ ناسا من العرب يقولون: مررت بماءٍ قِعْدةَ رَجلٍ و الجر الوجه، و إنّما كان النصب هنا بعيدا من قبل أنّ هذا يكـون مـن صفة الأوّل. فكرهوا أن يجعلوه حالا »[4].

---

1 - نفس المصدر ص 49 / الزجاجي ، مجالس العلماء ، ص 303 .

2 - سيبويه ، الكتاب ، ج III ص 339 .

3 - الزجاجي ، مجالس العلماء ، ص 254 .

4 - سيبويه ، الكتاب ، ج II ص 112 .

كما اعتمد عليه في الأخذ ببعض القراءات القرآنية قال في (باب ما ينصب على التعظيم والمدح): « وسمعنا بعض العرب يقول: " الحَمْد لله ربَّ العالمين " فسألت عنها يونس فزعم أنا عربية »[1]. فـ "رب" في هذه الحالة منصوب على المدح، على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره " أمدح رب ".

و قد خاض يونس أيضا في القياس وقد نصحه بذلك ابن أبي إسحاق حين قال له: « عليـك بباب من النحو يطرد و ينقاس » و لن أطيل في الحديث عن يونس بن حبيب في هذا الباب لأنني سأتعرض إليه إن شاء الله في الفصل الثاني كونه من شيوخ الفرّاء و قد أخذ عنه الكثير.

و بقي أن أشير أنّ بآراء يونس بن حبيب تنتهي المرحلة الثانية من مراحل نشأة النحو لتبـدأ المرحلة الثالثة ألا و هي مرحلة التدوين.

ج ـ مرحلـــــة التدويـــــــن :

برز في هذه المرحلة رعيل من النحاة و اللّغويين، بذلوا جهودا ليست بالهينة في سبيل تـدوين النحو العربي، بداية من الخليل إلى سيبويه إلى الكسائي إلى الفرّاء و أتوقف عند الفرّاء لأن النحـو الكوفي لم يكتمل إلاّ به. و سيكون الحديث عنه مفصّلا في الفصل الثاني، إنشاء الله.

و أكتفي في هذه المرحلة بجهود كل من الخليل و سيبويه في تدوين النحو بعدما كان يتـداول عن طريق السماع.

1 - الخليل بن أحمد الفراهيدي :

[1] - المصدر السابق ، ج II ص 63 .

هو أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي و هو سـيّد أهـل الأدب قاطبة في علمه و زهده أخذ عن عمرو بن العلاء و عيسى بن عمر الثقفي، له فـضل كـبير في تصحيح القياس و استخراج مسائل النحو و تعليله و قد أخذ عنه سـيبويه ، و قيـل أنّ عامـة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل ، فكلّما قال سيبويه سألته ، أو قال من غير أن يذكر قائلـه فهو الخليل بن أحمد .

و الخليل أسبق العرب إلى تدوين اللّغة و ترتيب ألفاظها على حـروف المعجـم قبـل الأصـمعي وسيبويه و غيرهما من النحاة، قال أبو الطيب: « و أبدع الخليل بدائع لم يسبق إليها، فمن ذالـك تأليفـه كلام العرب على الحروف في الكتاب المسمى بكتاب (**العين**) فإنّه هو الذي رتّب أبوابه، و توفي مـن قبل أن يحشوه »[1] و قد اعتبره السيوطي أيضا أوّل من صنّف في جمع اللّغة. قال السيرا في في طبقـات النحاة في ترجمة الخليل: « عمل أوّل كتاب (**العين**) المعروف المشهور الذي به يتهيأ ضبط اللّغة »[2].

لقد كان الخليل في فاقة و زهد، لا يبالي بالدنيا و متاعها و قد روى أبو الطيب اللّغـوي عـن محمد بن يحي قال: « حدّثنا أبو بكر سعدويه قال: سمعت نصر بن علي الجهضمي يقـول: كـان الخليل بن أحمد من أزهد الناس و أعلاهم نفسا و أشدّهم تعففا، و لقد كان الملـوك يقـصدونه، ويتعرّضون له ينال منهم و لم يكن يفعل، و كان يعيش في بستان له خلفه عليه أبوه بالجزية»[3].

1 - أبو الطيب ، مراتب النحويين ص 57 .
2 - السيوطي، المزهر ، ج1ص 76 .
3 - أبو الطيب ، مراتب النحويين ص 56 .

و يروى أن سليمان بن علي والي فارس و الأهواز آنذاك بعث إليه برسول لتأديـب ولـده، فأخرج الخليل إلى الرسول خبزا يابسا و قال: مادمت أجد هذا فـلا حاجـة بي إلى سـليمان، فقال الرسول: فما أبلغه عنك ؟ فقال أبياتا مطلعها:

أبلغ سليمان أني عنه في سعة و في غنى غير أني لست ذا مال[1]

و روى ابن النديم في (**الفهرست**) عن ابن دريه رواية أخرى حول نسبة كتـاب (**العـين**) للخليل جاء فيها « قيل أنّ الخليل من ولد نصر بن سيار صحب الخليل مدّة يسيرة، وأن الخليـل عمله له و أخذ طريقته، و عاجلت المنية الخليل فتممه اللّيث »[2].

و يقال أن اللّيث بن نصر بن سيار الخرساني سّمى نفسه "الخليل" لشدّة حّبه للخليل بن أحمد فإذا قال في (**الكتاب**) الخليل بن أحمد فإنه يقصد "الخليل" أمّا إذا قال "الخليل" فإنه يقصد نفسه لا غير.

و إذا كان الخليل سبّاقا إلى تدوين القياس و التعليل فإنه سباق إلى وضـع علـم العـروض، و يروى أنه تعلّق بأستار الكعبة و قال: « اللهم ارزقني علما لم يسبقني إليه الأوّلون ، و لا يأخذه عنّي إلاّ الآخرون ، ثم رجع و عمل العروض »[3].

و لم يكتف بوضع الأوزان وفق الشعر القديم بل جاء بأوزان ليست من أوزان العرب ففـتح بذلك بابا للشعراء ينضمون الأشعار على تلك الأوزان.

و قد حضي الخليل بين العلماء و الشعراء بمكانة مرموقة فذكروه في شعرهم، و من ذلك مـا قاله إسحاق الموصلي في هجاء الأصمعي:

---

1 - الزبيدي ، طبقات النحويين و اللّغويين ص 43 .
2 - ابن النديم ، الفهرست ص 47 .
3 - أبو الطيب ، مراتب النحويين ص 87 .

أليس من العجائب أنّ كلبا		أصمـع باهـليا يستطيـل

و يزعم أنّه قد كان يفتـي		أبا عمرو و سـأله الخليل[1]

أمّا د/ شوقي ضيف فقد قدّر الخليل أيّما تقدير واعتبره عقلا فذا استنبط قوانين دقيقة معتمدا في ذلك على العقل، و ما يلفت الانتباه أن العلوم كانت متداخلة آن ذاك، و الدليل أن الخليل وحـده كتب في مجالات مختلفة، في العروض في الحساب و الشكل، فهذه العبقرية لا نجدها في رجل سواه، كما جاء بأفكار جديدة، فقد اعتمد على التفسير العلمي لكل ظاهرة لغوية بطريقة عقلانية.

و قد سئل ابن المقفع عن الخليل فقال: رأيت رجلا عقله أكثر من علمه، و قيل للخليل: كيف رأيت بن المقفع ؟ فقال: رأيته رجلا علمه أكثر من عقله [2].

و هذا يبرهن مرّة أخرى أن الخليل في التفكير و سيبويه بعده في التدوين.

ذكرنا في البداية أن الخليل هو أوّل من صنف في جمع اللّغة، و هو أوّل من ابتكر فكرة المعاجم اللّغوية بطريقة لم يسبقه إليها أحد فراح يرتب الحروف حسب مخارجها عند النطق، و بذا فـتح الأبواب على مصرعيها لوضع المعاجم اللّغوية من جهة و الدراسات اللسانية من جهـة أخـرى و يمكن أن نقول أنه أوّل عالم في اللسانيات قبل مارتيني و تشومسكي إلاّ أن كتابه قد تعـرّض لقدح جمهور من أهل اللّغة أمثال ابن جنّي الذي قال : « أمّا كتاب (**العين**) ففيه من التخلـيط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل »[3] ، إلاّ أنّ للسيوطي رأي آخـر وافق فيه أبا العبّاس ثعلب يقول : « و أكثر الظن فيه أن الخليل سبّب أصله ، و ثقّـف كـلام

---

1 - أبو الطيب ، مراتب النحويين ص 61 .

2 - الزبيدي ، طبقات النحويين و اللّغويين ص 45 .

3 - السيوطي ، المزهر ج I ص 79 .

العرب ، ثم هلك قبل كماله ، فتعاطى إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه ، فكان ذلك سـبب الخلل الواقع فيه و الخطأ الموجود فيه »[1].

و للخليل آراء نحوية كثيرة مبثوثة في الكتب النحوية خاصة (**الكتاب**) لسيبويه.

فقد سأل سيبويه الخليل عن قول الشاعر:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا   تجد حطبا جَزْلاً و َنارًا تأجّجَا

- قال تلمم بدل من الفعل الأوّل و نظيره في الأسماء : مررت برجل عبد الله فأراد أن يفسّر الإتيان بالإلمام كما فسّر الاسم الأوّل بالاسم الآخر[2] .

- و قد سئل الخليل عن الرفع لما جُعل للفاعل ؟ فقال : الرفع أوّل حركة ، و الفاعـل أوّل متحرك ، فجعلوا أوّل حركة لأوّل متحرك .[3]

- كما سئل الخليل بن أحمد عن قول الله عزّ و جلّ: [ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً] [مريم/29] فقال: هذا على الحكاية ، كأنّه قال : ثم لننزعنّ من كلّ شيعة الذين يقال: أيهم هو أشدّ عتيا ، فقال سيبويه : هذا غلط ، و ألزمه أن يجيز لأضربنّ الفاسق الخبيث بـالرفع على تقدير لأضربنّ الذي يقال له هو الفاسق الخبيث بالرفع ، و هذا لا يجيزه أحد.[4]

- و من آرائه النحوية أيضا عدم جوازه نداء ما فيه الألف و الام و لقد أورد سيبويه هـذه المسألة قائلا: « و زعم الخليل – رحمه الله – أن الألف و الام إنما منعهما أن يدخل في النداء من

---

1 - المرجع السابق ج I ص 82 .
2 - سيبويه، الكتاب ج III ص 86 .
3 - الزجاجي ، مجالس العلماء ص 118 .
4 - الزجاجي ، مجالس العلماء ص 138 .

قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة، و ذلك أنه إذا قال: يا رجلُ و يا فاسقُ فمعناه كمعـنى يا أيها الفاسقُ و يا أيها الرجلُ و صار المعرفة لأنك أشرت إليه و قصدت قصده و اكتفيت بـهذا عن الألف و الام و صار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا و ما أشبه ذلك، و صار معرفة بغير ألف و لام لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه و صار هذا بدلا في النـداء مـن الألـف و الام واستغنى به عنهما كما استغنيت بقولك اضرب عن لتضرب. وكما صار المرور بدلا من التنوين و كما صارت الكاف في رأيتك بدلا من رأيت إياك»[1].

و يدل هذا على أنّ النّداء يؤدي إلى تعريف ما هو نكرة عن طريق استعمال المتكلم للإشارة والنظر إلى الشخص الذي يناديه. لذلك يرى الخليل أن الاسم المنادى يعادل أسماء الإشارة من حيث التعريف.

و هناك الكثير من الآراء النحوية التي نجدها مبثوثة في تضاعيف كتاب سيبويه لـذلك قـال أبو العبّاس ثعلب "الأصول و المسائل في الكتاب للخليل".

و من هذا العرض البسيط نخرج بالنتيجة التالية:

✰ بدأت مرحلة التدوين بالخليل، هذا العالم الذي جمع بين مختلف العلوم، ثم فتح الباب أمام سيبويه ليواصل ما بدأه أستاذه فهذا السيوطي يضيف على هذا ما نقله عن أبي بكر محمـد بـن حسن الزبيدي اللّغوي قائلا: « الخليل بن أحمد أوحد العصر، و قريع الدهر، و جِهْبـذُ الأمّـة وأستاذ أهل الفِطنة الذي لم ير نظيره، و لا عرف في الدنيا عديله »[2].

---

1 - سيبويه ، الكتاب ج IIص 197 – 198 .

2 - السيوطي ، المزهر ج Iص 80 .

لقد حمل المشعل بعد الخليل تلميذه النجيب سيبويه و واصل مسيرته في هذا العمل الجليـل. فكان أوثق الناس في الحكاية عنه إذ نقل عن أستاذه كل الآراء ثم خالفه في البعض منها و قيل أن سيبويه ذكر الخليل 603 مرّة، فكان يقول: " قال الخليل، زعم الخليل ".

فإلى أيّ مدى بلغ اجتهاد سيبويه في تدوين النحو ؟

2 - سيبويه و دوره في نشأة النحو :

سيبويه وهو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب بن علة بن جَلد ابـن مالك بن أدر فارسي الأصل.

وقد اختلف المترجمون في ضبط "قنبر" و الذي ذهب إليه معظم العلماء هو فتح القاف وسكون النون و يؤيد هذا الضبط قول الزمخشري في تمجيد سيبويه:

ألا صلّى الإله صلاة صدق		على عمرو بن عثمان بن قنبر

فإن كتابه لم يغن عنـه		بنوا قلم و لا أبنـاء منبـر[1]

و يكنى أبا الحسن إلا أنه عرف بلقبه سيبويه ويقول مؤلفو كتب الطبقات و التراجم، أنه لقب لم يعرف به أحد قبله، وهو لقب فارسي اختلف بعض العلماء في معناه فمنهم مـن يـرى أنـه مركب من" سيب " بمعنى التفاح، و " ويه " بمعنى الرائحة، أمّا البعض الآخر فيرى أنه مركب من " سي " و معناه بالفارسية ثلاثون و" ويه " أي الرائحة فالمعنى من هذا ثلاثون رائحة. إلا أن هناك من المحدثين من اطلع على اللّغة الفارسية و استبعد هذا المعنى.

1 - سيبويه ، الكتاب ج 1ص 3 .

ولد بالبيضاء وهي قرية من قرى شيراز بفارس، قدم إلى البصرة لتلقي الحديث فنشأ بها يطلب العلم و الأدب و أول ما طلب الحديث و الفقه، فقد لزم حلقة حمّاد بن سلمة ، فقال حمّاد يومـا: قال ρ : (**ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء**) فقال سـيبويه: «ليس أبو الدرداء » و ظنّه اسم ليس ، فقال حمّاد : « لحنت يا سيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت وإنما "ليس" هاهنا استثناء . فقال: سأطلب علما لا تلحّني فيه ، فلزم الخليل فبرع »[1] .

أخذ النحو عن الخليل و هو أستاذه و عن يونس بن حبيب و عيسى بن عمر و غيرهم وأخذ اللّغة عن أبي الخطّاب الأخفش و كان من ثمار صحبته للخليل تأليفه لكتابه ، هذا الكتاب الـذي يبقى شاهد صدق على علو كعبه في علم النحو .

قال ابن النديم: « قرأت بخط أبي العبّاس ثعلب اجتمع على صنعة كتـاب سـيبويه اثنـان و أربعون إنسانا منهم سيبويه »[2].

لقد اشتهر (**الكتاب**) فاصبح تحفة يتهافت عليها كل من أراد التعرّف على أسـرار اللّغـة العربية اللّغوية منها و النحوية بل أصبح إذا قال أحدهم قرأت الكتاب أو قرأ فلان الكتاب إنمـا يعني كتاب سيبويه لا غير، أما المبرّد و كان ممّن انتقد كتاب سيبويه ، فكان إذا أراد أحد أن يقرأ عليه الكتاب يقول له : « هل ركبت البحر ؟ » تعظيما له و استصعابا لما فيه[3] و قـد صـدق المازني عندما قال: « من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي »[4] .

---

1 - الزبيدي ، طبقات النحويين و الغويين ص 66 .

2 - ابن النديم، الفهرست ص 57 .

3 - المصدر السابق .

4 - المصدر نفسه .

فهو أوّل مؤلف جمع أخبار النحاة الأوّلين و أقوالهم في النحو و الصرف، و هو أوّل كتـاب لتدوين النحو العربي وصل إلينا بهذه الصورة الكاملة.

و لا ينكر سيبويه انتفاعه ممّن سبقوه خاصة الخليل و يونس بن حبيب، و كان كتابه سـجلا حافلا بآراء الخليل و لذا كثيرا ما يقول فيه: " سألت الخليل، زعم الخليل " و عن يونس يقول: « و جميع ما ذكرت لك في هذا الباب و ما أذكر لك في الباب الذي يليه قول يونس»[1].

و لم يكتف سيبويه بجمع آراء السابقين فحسب بل له آراء و قواعد خاصة عندما يكون أمام آراء مختلفة فيرجح أجودها و يعود إلى القياس الذي امتلأ به الكتاب.

و يبدو من خلال (**الكتاب**) أن سيبويه ألّفه بعد وفاة الخليل، لذا كان يقول – رحمه الله – عندما يذكره.

و بعد جهود كبيرة بذلها سيبويه من أجل وضع الكتاب الذي دوى اسمه في تاريخ العربيـة، و دوى معه اسم من نسب إليه حدثت المسألة الزنبورية و هي مشهورة في تاريخ الدرس النحوي، هذه المناظرة التي كانت شعلة أضاءت طريق الكسائي و جماعته من جهة، أمّا من الجهة الثانية فقد كانت بمثابة المقصلة التي قطعت شرايين سيبويه و دفعته إلى الانعزال حتى الموت. و رواها الكـثير من المترجمين و منهم الزبيدي في الطبقات و جاءت على النحو التالي على لسان الفـرّاء: قـال: « قدم سيبويه على البرامكة، فعزم يحي بن خالد على الجمع بينه و بين الكسائي، فجعل لـذلك يوما ، فلما حضر تقدمت أنا و الأحمر فدخلنا فإذا بمثال في صدر المجلس ، فقعد عليه يحـي بـن خالد ... وحضر سيبويه فأقبل عليه الأحمر، فسأله مسألة فأجـاب فيهـا سـيبويه فقـال لـه

1 - سيبويه ، الكتاب ج III ص 423 .

أخطأت»[1]. ثم سأله الفرّاء فخطأه حتى حضر الكسائي فأقبل على سيبويه فقـال: تـسألني أو أسألك ؟ فقال : لا بل تسألني أنت . فأقبل عليه الكسائي فقال: كيف تقول " قد كنت أظـنّ العقرب أشدّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي " أو " فإذا هو إياها " قال سيبويه: " فإذا هو هي" و لا يجوز النصب. فقال له الكسائي: لحنت، ثم سأله عن مسائل من هذا النوع »[2] و كـان في كل مرّة يخطئه، فقال يحي بن خالد: قد اختلفتما و أنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكمـا ؟ قال الكسائي: هذه العرب ببابك ... و سمع أهل الكوفة و أهـل البـصرة منـهم فيحـضرون ويسألون، فقال يحي بن جعفر: قد أنصفت و أمر بإحضارهم »[3] فأحضروا فوافقوا الكـسائي فاستكان سيبويه فتوجه إلى فارس أقام هناك حتى مات و لم يعد إلى البصرة.

و قد جادل أصحاب سيبويه في نزاهة تلك المناظرة و الملابسات المصاحبة لها. فقال منهم أن الأعراب الذين شهدوا للكسائي كانوا من الذين أقام فيهم الكسائي و أخذ عنهم اللّغـة و قـال آجرون أنم رشوا أو علموا منزلة الكسائي عند الرّشيد فوافقوه و قد اعتمد سيبويه كغيره مـن النحاة على مصادر مختلفة في استخراج القواعد النحوية كما أشار إلى الكثير من الظواهر اللّغوية في آي الذكر الحكيم و هي تتصل بالأصوات و بناء الكلمة، و تركيب الجملة، كما اهتم بالمعنى النحوي حين دراسة بعض آي الذكر الحكيم، و مثال ذلك الاسم الموصول في قوله تعالى: [الَّذِينَ

1 - الزبيدي ، طبقات النحويين و اللّغويين ص 72 .
2 - المصدر السابق.
3 - المصدر السابق و أنظر الزجاجي، مجالس العلماء ص 7.

يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ] [البقرة/274] فالذين في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء[1] .

كما اهتم بالمعنى في قوله: «[وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ] [المسد/4] و قد ذكر ذلك في بـاب مـا يجري من الشتم مجرى التعظيم و ما أشبهه ، قال : لم يجعل الحمّالة خبرا للمرأة و لكنّه كأنّه قال : أذكر حمّالةَ الحطب شتما لها »[2] . و قد خاض سيبويه باب القياس و التعليل في كتابه كما لـه آراء نحوية و لغوية كانت المنبع الصافي لمن جاء بعده و للفرّاء مواقف مع سيبويه و كتابه نوردها في مكانا إن شاء الله.

و بعد هذا العرض نطرح السؤال التالي: هل نشأ النحو منعزلا عن بقية العلوم ، أم كانت العلوم كلّها متداخلة ؟

لقد اعتمد المسلمون في معرفة أمور دينهم على **القرآن الكريم** و هو مصدر التشريع الإسلامي والأساس الذي تستخرج منه الأحكام الشرعية و قد أخبرنا الله تعالى أنه أنزل الكتاب ليبيّن لنـا كل شيء ، و في هذا يقول عزّ و جلّ : [وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ] [النحـل /89] لهـذا رجع إليه الفقهاء في تفسير و بيان أحكام الشرع .

و الصحابة رضوان الله تعالى عليهم كانوا يستفتون الرسول ρ في حياته بمـا يـوحى إليـه فيفتيهم ودليل ذلك قوله عزّ و جلّ: [وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى] [النجم/3-4] و بقي القرآن يتلى سليما طول حياته و بعد و فاته أصبح لكل فجّ قراءة فتعددت القراءات و احتاج الفقهاء إلى علماء نحو لمعرفة معاني القرآن. و فعلا برز ثلّة من العلماء نتجت بينهم علاقة تـأثير

1 - سيبويه، الكتاب ج Iص 140.

2 - المصدر السابق ج IIص 70 .

وتأثر فكان النحوي يأخذ من الفقيه و العكس بل كان الرجل الواحد في هذه الفترة فقيها لغويا ونحويا في آن واحد، و الدليل على ذلك وجود الكثير من أوجه التشابه في المنهج عند الفقهاء والنحاة. ومّما يبرر أيضا تداخل العلوم آنذاك ما أورده الزجاجي في مجالسه أن (**الكتاب**) لسيبويه يحمل مسائل فقهية إلى جانب المسائل النحوية و الصرفية.

قال أبو جعفر سمعت الجرمي يقول: « أنا منذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه »[1].

أما الفرّاء فقد سئل في مسألة فقهية فقيل له: « ماذا تقول في رجل سها في الصلاة ثم سجد سجدتي السهو فسها ؟ فقال: لا يجب عليه شيء . قيل له: و كيف ذلك و من أين قلت ؟ قال: أخذته من كتاب التصغير، لأنّ الاسم إذا صُغرَ لا يصغر مرّة أخرى »[2] و هذه دلالة على اعتماد الفرّاء على الفقه في تفسير بعض الظواهر النحوية و العكس، و كدليل على ذلك أن كتابه(**معاني القرآن**) وقف فيه ليس على المسائل النحوية و الصرفية و اللّغوية فحسب بل الفقهية أيضا لذا يمكن القول أن كتاب (**معاني القرآن**) افضل دراسة تطبيقية للّنص القرآني الكريم أطلع عليه العرب في مرحلة نضج الدراسات النحوية بعد سيبويه.

لقد مرّت نشأة النحو كما رأينا عبر مراحل و موطن النشأة **البصرة** بإجماع كل المؤرخين، فقد ظهر النحو أوّل الأمر بالبصرة و أهلها أسبق من غيرهم إلى وضع النحو و ضبطه و التأليف فيه إلاّ أن هذا العمل الضخم لا يمكن إرجاعه إلى علماء البصرة وحدهم فبعد أن ابتدعوا الأصول

---

1 - الزجاجي ، مجالس العلماء ص 251 .

2 - نفس المصدر السابق .

و وضعوا المناهج جاء بعدهم الكوفيون فدرسوا عليهم و أخذوا عنهم إلا أنم رسموا لأنفـسهم منهجا مغايرا بعض الشيء.

و إذا عدنا إلى طريقة نشأة المدرسة البصرية النحوية نجدها لا تخالف الطرق المألوفـة آن ذاك والتي كانت قائمة على التلقي الشفهي أو المقرون بالإملاء ، فيقوم الأستاذ بإمداد تلاميذه ذخيرة من المعارف و بعد أن تكتمل معلومات هؤلاء و يأخذوا نصيبهم من التعلّم و المعرفـة يأخـذوا مناصب من سبقهم ، فيقيموا حلقات الدرس يقصدها طائفة من الطلاّب الجدد ، و بذه الطريقة نشأت المدرسة البصرية وفق مراحل معّينة لكل مرحلة طبقة تمثلها.

فكيف كانت نشأة المدرسة الكوفية ؟

الفصل الثانـي

المدرسة الكوفية :

ظروف نشأتها سياسيا و تاريخيا :

سبق البصرة الكوفة في نشأة النحو :

أعلام المدرسة الكوفية :

الطبـــقـــة الأولى :

الرؤاسي :

الهرّاء :

الطبـقـة الثـانيـــة :

الكسائي :

الطبقـة الثـالثـــة :

الفرّاء : **اسمه و نسبه :**

ولادته و نشأته و وفاته :

صفاته و علومه:

رحلاته التي ساعدته على الاتصال بالآخرين:

مذهبه:

أقوال العلماء فيه :

مؤلفاته:

سبب تأليف كتاب معاني القرآن:

مشايخه:

دوره في تأسيس المذهب الكوفي:

المدرسة الكوفية:

ظروف نشأتها سياسيا و تاريخيا:

لا جرم أن علم النحو نشأ نشأة عفوية بالعراق "البصرة و الكوفة" إذ فيهما نشأ و ازدهـر ولا ننكر كما سبق ذكره أنّ البصرة عرفت هذا العلم قرابة مائة عام قبل الكوفـة ثم تعاصـرتا، فكانت الطبقة الأولى لنحاة الكوفة معاصرة للطبقة الثانية لنحاة البصرة فكانت بـذلك الأولى في تأسيس النحو، و المحجة الأولى للعلماء يقصدونا للتزود منها ومما ساعد البصرة على الـسبق في هذا الميدان ما كانت تنعم به من استقرار سياسي نسبي ومن نضة علميـة و كثـرة التجـارة والصناعة.

و بذه الصورة سطع نور البصرة و استطاعت أن تشيد صرح النحو العربي و تبني أسسه.

فكيف تأسست الكوفة ، و هل حظيت بنفس المكانة التي حظيت بها البصرة ؟

تقول الروايات أن سعد بن أبي وقاص بنى مدينة الكوفة في السنة السابعة عشرة للهجرة بأمر من عمر بن الخطاب τ و ذلك على أطلال مدينة بابل القديمة ، حتى تكون معـسكرا لجيـوش المسلمين بعد فتح فارس .

أما الرّوايات الأخرى فتقول إن نشأة البصرة كانت سنة 15هـ ثم الكوفة بعدها بسبعة اشهر.

ومهما اختلفت الروايات في سنة نشأتا تبقى حقيقة ثابتة هي أن الكوفة تأسست بعد البصرة في خلافة عمر بن الخطاب τ و كان العرب إذا قالوا العِرَاقيْن فمعناه البصرة والكوفة.

وقد قيل في سبب تسميتها بهذا الاسم أن سعدا لما فتح القادسية، نزل المسلمون الأنبار فآذاهم البق ، فخرج واختار لهم موضع الكوفة وقال لهم : تكوّفوا ، أي اجتمعوا . وقيل أيضا إن هـذه البقعة سميت كوفة لموضعها من الأرض وذلك أن كل رملة تخالطها حصباء تسمى كوفة.

لقد اختلفت طبيعة مجتمعها عن طبيعة المجتمع البصري، ومع ذلك استطاعت أن تبرز و تكون لها مكانة إلى جانب البصرة. ومن العوامل التي ساعدت على شهرتها ما يلي:

1 – كانت الكوفة مقر القيادة العامة لجيوش المسلمين فقد « مرّ على الكوفة زمن كانت فيه قاعدة الخلافة الإسلامية، وذلك في عهد علي بن أبي طالب، و القواعد دائما متجه الأنظار مـن العلماء و أصحاب المصالح »[1].

2 – لقد هبّ الناس يقصدونها عندما سمعوا أنه « هبط الكوفة سبعون رجلا من صـحابة الرسول ρ ممّن شهدوا بدرًا، و ثلاثمائة من أصحاب الشجرة ... و الكوفة بلاد الأدب، ووجـه العراق هي غاية الطلب و منزل خيار للصحابة و أهل الشرف »[2].

3 – تميّزت الكوفة بالحياة الروحية، و يعود الفضل في ذلك إلى عبد الله بن مسعود τ القارئ الأول للرسول ρ حين أرسله عمر τ إليها ليتولى أمور القضاء و بيت المال و تعليم أهلها القرآن الكريم، و لهذا السبب أنشأ حلقة قرآنية .

4 – ظهرت طائفة من القرّاء في الكوفة منهم ثلاثة من كبار القراء هـم: عاصـم بـن أبي النّجود، و حمزة بن حبيب الزّيات، و أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي كما قصدها جمع مـن الصحابة الأجلاّء و رواة الحديث و تقول جلّ الرّوايات إن الفضل يعود إلى علمـاء الكوفـة في

---

[1] - الد/مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ص 13 .

[2] – المرجع السابق ، ص 12.

وضع علم أصول الفقه و بيان مقاييسه و فتاويه و قضاياه فقد حظيت بمذهب فقهي هو مـذهب الإمام أبي حنيفة τ.

و كل هذه الأسباب دفع خليطا من الأجناس إلى الوفـود إليهـا كـالنبطيين و اليهـوديين والنصارى و النجرانيين ، فأصبحت بذا متّجه الأنظار ، و تذهب بعض الروايـات في كتـب التراجم و السير إلى أنّ البصرة حظيت بمكانة إبّان الخلافة الأموية ، أمّا الكوفة فقد اتخذها علـي بن أبي طالب مقرا له و فيها قتل . و بعد قيام الدولة العبّاسية على أنقاض الدولة الأموية والـتي كان مقرّها الكوفة ناصرها أهل الكوفة، فما كان على الخلفاء العبّاسيين إلاّ أن يردّوا الجميـل، وفعلا عزّت الكوفة بعد ذل و أصبح لعلمائها مكانة خاصة لدى الخلفاء إذ قرّبوهم و فـضّلوهم على علماء البصرة و اتّخذوهم أساتذة لأولادهم، فقد كان الكسائي معلّم الخليفة الأمين، كمـا عهد المأمون إلى الفرّاء تعليم ابنيه النحو و يذكر بعض المؤرخين أنّه لولا الغرض السياسي لما كان لهم ذكر.

و أعتقد أنّه من خلال إبراز هذا الوضع الاجتماعي و الثقافي الذي تشكّل في مدينة الكوفـة هو الذي سيحدد لها بعد ذلك منحاها الذي اختارته أو اختاره لها وضعها أو ظروفها في التعامل مع النحو العربي تأصيلا و تدريسا.

و إذا كانت جهود الكوفيين في علم الفقه قد كلّلت بالنجاح؛

فما نصيب علم النحو من تلك الجهود ؟

لقد اشتغل الكوفيون أوّل الأمر بالشعر و روايته و الأدب و طرائفه فقد كانت لهم رغبة قوية في الاهتمام برواية الشعر و حفظه و جمعه أيّا كان مصدره و قائله و توسّعوا في هذا الأمر إلى حدّ

عدم التمييز بين المنسوب أو المهول القائل لأن هدفهم كان الجمع أوّلا و قبل كل شيء. كمـا أولوا عناية كبيرة لتدريس القرآن الكريم و للقراءات.

بينما كان البصريون يجتهدون في استنباط القواعد النحوية، ثم تنبه الكوفيون بعدئذ واستيقظوا من سباتم العميق فأرادوا أن يضعوا نحوا مغايرا بعض الشيء لنحو البصريين و ربما هذه الرغبـة ترجع إلى اختلاف مفهوم الاجتهاد بين المِصْرَيْن.

و فعلا ظهرت ثلّة من النحاة تتلمذوا على شيوخ البصرة فنبغوا و كان لهم الفضل في تأسيس المدرسة الكوفية التي أصبحت بعد ذلك منافسة للمدرسة البصرية.

و نجد من الباحثين من يرجع سبب بروز المدرسة الكوفية إلى تلك المناظرة التي جمعت بـين الكسائي و سيبويه حول **المسألة الزنبورية**.

و مهما يكن من أمر، و مهما تعددت أسباب نشأة المدرسة الكوفية، فيجب أن نسلّم بـأنّ للكوفيين أيضا الدور الكبير في نضج علم النحو و تطويره. فقد كان لهم مـذهب مـستقل في الدراسات النحوية و كدليل على ذلك حرص أصحاب المؤلفات القديمة على تسجيل و تـدوين آراء الكوفيين جنبا إلى جنب مع آراء البصريين و نأخذ مثالا عن هؤلاء ابن سرّاج و المبرّد و ابن يعيش شارح كتاب (**المفصّل**) و السّيوطي و غيرهم، و أحسن من ألّف في هذا الموضوع هـو أبو البركات الأنباري الذي ألّف كتابه (**الإنصاف** في **مسائل الخلاف**) و الذي حاول من خلاله إبراز ما اختلف فيه علماء المدرستين "البصرة و الكوفة ".

و لقد أنكر بعض المترجمين و جود مدرسة نحوية خاصة بالكوفة و من هؤلاء فايـل الناشـر الأوّل لكتاب (**الإنصاف**) الذي هبّ للنقد و التجريح و عدّوه من الزعم المختلق، لكن هـذا

الزعم باطل و الدليل على ذلك ما ذكره شوقي ضيف ردا على فايل: « أمّا ما زعمه فايل من أنّ الكوفة لم تكن لها مدرسة نحوية خاصة فقد بنى زعمه فيه على كثرة الخلافات بين أئمته على نحو ما كان الكسائي و تلميذه الفرّاء، و كأنّها لا تؤلّف جبهة علمية موحّدة و هو دليل منقوض»[1].

و ما يؤكد صحة ما ذهب إليه شوقي ضيف تلك المناظرات التي جمعت بين نحـاة البـصرة و نحاة الكوفة خاصة بين الكسائي و الأصمعي و بين الكـسائي و سـيبويه و بـين الكـسائي واليزيدي و بين الأصمعي و الفرّاء، و غيرها من المناظرات التي تُؤكدُ فضل الكوفيين في نـضج النحو وليس هذا فحسب بل « إن فايل نفسه يعود فيثبت للفرّاء مذهبا في النحـو خـالف بـه الكسائي و معاصريه. وليس هذا المذهب إلا مذهب المدرسة الكوفية التي أنكرها، أمّا أنه خالف أستاذه الكسائي في بعض المسائل فهذا من حقّه، على نحو ما خالف سيبويه أستاذه الخليل و علـى نحو ما خالفهما معا تلميذهما الأخفش في كثير من المسائل و هم جميعا أئمة المدرسة البصرية »[2].

و بعد هذا العرض لنشأة مدرسة الكوفة يجدر بنا أن نقف قليلا عند الأصول النحويـة الـتي أعتمد عليها الكوفيون و يمكن تلخيصها في ما يلي:

1 – توسّعهم في السماع و المبالغة فيه، فكانوا يأخذون عن العرب أكثر مما أخذ البصريون، فلم يتركوا لا الشاذ ولا المجهول القائل و لا المضطرب بالنسبة و أخذوا حتى عن حمّـاد الرّاويـة الذي وصفه الكثيرون بالكذب و اعتقادنا أن الكوفيين فعلوا ذلك بدعوى احترام كل ما جاء عن العرب دون مراعاة صدق الراوي كما فعل ذلك البصريون، لأن الهدف عندهم هو الجمع و قـد أشار إلى ذلك أبو الطيب اللّغوي: « الشعر بالكوفة أكثر و أجمع منه بالبصرة و لكـن أكثـره

---

1 - شوقي ضيف، المدارس النحوية ص 156، ط5، دار المعارف القاهرة 1968 م.

2 - نفس المرجع، ص 155.

مصنوع و منسوب إلى من لم يقله و ذلك في دواوينهم »[1]. و ليس هذا عند الكوفيين فقط بل « تلقى علماء العربية شواهد سيبويه بالقبول و فيها نحو خمسين شاهدا لم تعرف أسماء قائلها»[2].

2 – اعتمادهم على القليل النادر مما هو شاذ عند العرب و كثيرا ما كـانوا يعتمـدون في قياساتم على البيت الواحد و في بعض الأحيّان يكتفون بشطر البيت كما فعل الفرّاء عندما أجاز وقوع لام التوكيد في خبر لكن قياسا على و قوعها في خبر "إن" و استدل بقول الشاعر:

« و لـكنني مـن حـبِها لـكمـيـد »[3]

فقياسهم كان مطلقا مما جعله مضطربا مشوشا لا يعتمد فيه على منهجية معينة فكثيرا ما كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلاّ في الضرورة فيجعله أصلا و يقيس عليه.

3 – الاعتماد على القراءات المختلفة مهما كان نوعها و من أيّ كان مصدرها، و خاصـة أنّهم اهتموا اهتماما بالغا بتدريس القرآن الكريم و بالقراءات منذ بداية نشأة المدرسة الكوفيـة. ففي رأيهم أن كل القراءات تنسب إلى الرسول ρ، و قد ذكرنا أنّه ظهرت مجموعة من القرّاء « و أن المذهب الكوفي النحوي ينبني عليه وجوه من القراءات و الروايات المتحمّلة عن الفصحاء و البلغاء كيحي بن وثّاب 103هـ و عاصم بن أبو النّجود 127هـ و الأعمش 148هـ و حمـزة 156هـ و الكسائي 189هـ ممن اشتهروا بالقراءات من أئمة الكوفة »[4]

و مع هذا التباين في أصول النحو بين المدرستين نجد عنصرا مشتركا ألا وهو عـدم الأخـذ بالحديث النبوي الشريف إلا نادرا. فقد جرى جمهور النحاة على عدم الاحتجـاج بـه لفظـا

[1] - سعيد الأفغاني في أصول النحو، ص 200.
[2] - محمد الخضر حسين الجزائري، القياس في اللّغة العربية ص 48 – المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري 1986م -.
[3] - الفرّاء، معاني القرآن، ج1 ص 465.
[4] - صدر الدين الكنغراوي، الموفى في النحو الكوفي، ص 3 مقدمة الكتاب – المجمع العلمي العربي لبنان 1985م -.

والاكتفاء به معنى. ومما قاله عنهم ابن حزم: « و إذا وجد – يعني الباحث في العربية – لرسـول الله ρ كلاما فعل به مثل ذلك (أي صرفه عن وجهه وحرفه عن موضعه) و تالله لقد كان محمد بن عبد الله قبل أن يكرمه الله بالنبوة، و أيام كان بمكة أعلم بلغة قومه و أفصح، فكيف بعـد أن اختصه الله للنذارة و اجتباه للوساطة بينه و بين خلقه »[1] و هذا لا يعـني أن جمهـور النحـاة امتنعوا تماما من الأخذ بالحديث الشريف لاعتقادهم النقص في فصاحة النبي ρ و هذا لما أوتي من جوامع الكلم ولكن السبب يرجع إلى أن عددا كبيرا من الرواة مولدون لم ينشأوا علـى النطـق بالعربية الصحيحة فلهذا السبب اكتفوا بالمعنى فقط.

هذه هي أهم الأصول التي اعتمد عليها الكوفيون في تأسيس مذهبهم النحوي، فقد بـدأت نشأة المدرسة الكوفية بخطى وئيدة ثم وصلت إلى مرحلة نبغ فيها علماؤها فنـاظروا البـصريين فعدت حقيقة منافسة للمدرسة البصرية، و قد احتدم الصراع بين علماء المدرستين إلى أن بلغ بهم الحدّ إلى التعصّب لآرائهم أو آراء أصحاب مذهبهم و ما يهمنا من وراء هذا الصراع هو الخدمة العظمى التي قُدّمت للغة العربية فقد كان الهدف منه هو نضج النحو العربي و بالتالي الحفاظ على اللغة العربية لغة القرآن الكريم.

سبق البصرة الكوفة في نشأة النحو:

ذكرنا آنفا أن الكوفيين تتلمذوا على شيوخ المدرسة البصرية وعندما نبغوا راحوا يؤسـسون مدرستهم النحوية وفق منهج خاص وافق الظروف الأولى الخاصة بالكوفة بعد تمـصيرها حـتى

[1] - محمد الخضر حسين الجزائري ، القياس في اللغة العربية ، ص41 .

أصبحت منافسة للمدرسة البصرية و قد بلغ بهم الحد إلى ردّ البـصريين و مخالفتـهم في بعـض المسائل بعد أن أصبح لهم مذهبا مستقلا.

و لكن هل هذا التباين في بعض الآراء جعل المدرسة الكوفية مستقلة تماما عن المدرسة البصرية، أم لها جذور تمتد إلى المدرسة الأم ؟

لا أحد ينفي أن المدرسة البصرية أسبق في النشأة من المدرسة الكوفية، فقد استطاعت البصرة أن تشيد النحو و تقيم أسسه و تبني قواعده و تؤصّله بالاعتماد على الذخيرة التي وجـدتها بـين أيديها من شعر موثوق به، و قراءات قرآنية صحيحة و أقيسة و تعليلات مختلفة لتستحق بـذلك الأسبقية و تحتل الصدارة في نشأة النحو، و قد شهد لها التاريخ بذلك على مرّ السنين، و يؤكـد هذا قول ابن سلاّم « و كان لأهل البصرة في العربية قدمة و بالنحو و لغات العرب و الغريب عناية »[1] و هذه الشهادة لا ينكرها أحد من الدارسين.

ولكن هذا لا يعني أنّ الكوفة لم يكن لها دور في تطوير النحو و إنما الفرق هو أنها جاءت بعد البصرة فكان لزاما على الكوفيين أن يتتلمذوا على البصريين و يوضح هذا شوقي ضيف: « فمادة الدرس عند الكوفيين كتاب سيبويه و ما رووه عن أساتذتهم... ولم يكن جعفر إلاّ بصريّا كمـا قيل أو تعلّم على معاهد البصرة... و الكسائي و الفرّاء، و هما عماد المدرسة الكوفية، إنما عرفـا النحو الاصطلاحي بدراستهما نحو البصرة، وتخرّجهما بشيوخ بصريين »[2].

و لا يمكن أن ننكر فضل الكوفيين في تطوير النحو و نضجه « فالحق أنهم، على الرغم مـن عدم إفلاتهم من ربقة المنطق الفلسفي و سلطان القياس النحوي، بل على الرغم من خـضوعهم

---

1 - د/المهدي المخزومي، المدارس النحوية، ص 19.

2 - مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ص 66 - 71.

لهما في أكثر من آرائهم، استطاعوا أن يخرجوا أحيّانا بالتماعات جديرة أن يستهدي بـها عنـد التصدّي لإعادة النظر في النحو العربي لتيسيره على طالبيه، وليست تلك الالتماعات بالقليلة »[1].

و إذا ما حاولنا أن نبحث في أسباب **الخلاف** بين المدرستين وجدناها منحصرة في النقاط التالية:

1 – اختلف نحاة المدرستين أوّل الأمر حول مصادر جمع اللّغة العربية فقد شدد البصريون في ذلك و لم يأخذوا إلا من القبائل التي تسكن وسط الجزيرة، كأسد و قيس و تميم و هذيل و بعض كنانة وطيء. فقد فاضلوا بين القبائل العربية ولم ينظروا إليها نظرة متساوية و هذا في الحقيقة من صميم منهج البصريين إذ أنهم لم يأخذوا من القبائل المجاورة للحواضر و رأوا أن سليقتهم قد شابها بعض الرطانة نتيجة احتكاكهم بالعجم، و هو الشيء الذي لم يفرضه الكوفيون حيـث أطلقـوا العنان لأنفسهم يجمعون اللغة العربية من كل من تكلم بها دون مراعاة جودتها و فصاحتها فكـل اللغات عندهم تصح للقياس عليها. قال ابن الجنّي في (**الخصائص**): « اللغات علـى اختلافهـا كلها حجة، و الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ » و قال أبو حيّـان في (**شرح التسهيل**): « كل ما كان لغة لقبيلة صحّ القياس عليه »[2]. فكأن ابن جنّي و أبا حيّـان يدعمان توسع القياس عند الكوفيين.

فالملاحظ أن الكوفيين اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون و أضافوا لها لغات أبى البصريون الأخذ بها، كأعراب بوادي الكوفة و أعراب بوادي بغداد من أعراب الحطمة الـذين غلّط البصريون لغتهم و لحّنوها، و اتهموا الكسائي بأنه أفسد النحو منطلقين في ذلك من مبدأ عام يتمثل في أنّ اللّسان العربي يجمع تحت اسمه لغات شتى ولكنّها تتفاوت بالجودة و فصاحة اللهجـة

1 - د/عفيف دمشقية،خطى متعثرة في طريق تجديد النحو العربي ، طI ، ص 177- دار الملايين بيروت 1982م -.

2 - محمد لخضر حسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، ص 35 – 36.

وهذا أمر طبيعي، كما أوردته كتب الفقه و اللّغة ، فلغة أزد عمان كما هو معروف دون لغة هذيل و لغة هذيل أقل من لغة قريش ، و هكذا تتفاوت في سلّم التفاضل .

2 – أمّا العنصر الثاني في الخلاف فهو القياس و ما يرتبط به من شواهد سواء تعلّق الأمر بالشّعر أو كلام العرب أو القراءات القرآنية، و لنبدأ في التوضيح بأوّل عنصر:

أ – الشعر:

كثيرا ما يرتبط الشعر بكلام العرب و خاصة من جانب الفصاحة و كنا قد أشرنا إلى ذلك فالبصريون يشترطون أن تكون تلك الشواهد **شعرا أو نثرا** جارية على ألسنة فصحاء العرب، علما أنّ الشعر كان عندهم زينة المثقفين و حلية يأخذون بها كمادة أساسية للفصاحة و طلاقة اللسان و ممن اعتمدوا على أشعارهم: الجاهليون كامرئ القيس و زهير و المخضرمون كحسّان ولبيد و الإسلاميون كالفرزدق و ذي الرّمة. بينما رفضوا الاستشهاد بشعر المحدثين أو المولّدين والذين تبتدأ طبقتهم ببشّار بن برد إلا في حالات قليلة جدًّا، و مثال ذلك الأخفش الذي استشهد بشعر بشّار لأنه كان قد هجاه .

و قد أشار السيوطي إلى أن سيبويه احتج في كتابه ببعض شعر بشّار تقربا إليه لأنه كان قد هجاه لترك الاحتجاج بشعره و من ذلك قول بشّار:

و ما كل ذي لبّ بمؤتيك نُصحه   و ما كلّ مؤت نصحه بلبيب [1]

---

[1] - السيوطي، الاقتراح، ص 70 .

أمّا الكوفيون فاحتجوا بشعر الطبقات الأربع و بشعر مجهول القائل، و يـستندون إليـه في استنباط قواعد لم يجزها البصريون و كان من عادة الكوفيين أنم إذا سمعوا « بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول، جعلوه أصلا و بوّبوا عليه »[1].

و كان من الأجدر على علماء مدرسة الكوفة تحري الدّقة في أخذ الشواهد الشعرية و تضييق دائرة الاستشهاد بشعر الطبقات الأربع لما انجر من اختلاط العرب بغيرهم من الأجناس الأخـرى من تسرّب اللّحن إلى اللغة العربية.

و نشير إلى أن الدقة في الاستشهاد التي حرص عليها البصريون رجحت المـذهب البـصري، ودفعت أغلب الدارسين إلى التمسك بالأصول التي أسسها علماؤه.

ب – كلام العرب:

ذكرنا آنفا أن البصريين جمعوا اللغة من ثلاث قبائل عربية تعد الأساس في عمليـة الجمـع اللّغوي وهي قيس و تميم وأسد. كما أخذوا عن بعض القبائل الأخرى كهذيل و بعض كنانـة ولكن بدرجة أقل من القبائل الثلاث السابقة و من هنا كانت الشواهد النثرية أحد مصادر المادة اللّغوية التي اعتمدوا عليها في أقيستهم وهم دائما في هذا يتحرون الدّقة فإذا كان الكلام يخـالف المعروف من مجاري الكلام فإنه لا يصلح أن يقاس عليه.

أما الكوفيون فيقيسون على كل ما سمعوه و حتى الشّاذ منه و هذا ما امتنع عنه البصريون بل كثيرا ما كانوا يلجؤون إلى التأويل ليوافق الأصول التي وضعوها « و من أمثلة هذا أنم ذكـروا في شروط صيغة أفعل التفضيل أن لا يكون أصل الوصف على وزن أفعل نحو أبيض و أسود،

---

1 - شوقي ضيف، المدارس النحوية ، ص 162 .

و لما جاءهم قول الشاعر :

جارية في دَرعها الفضفاض   أبيض مـن أخت بني أبـاض

أنزله الكوفيون منزلة المقيس عليه، و تأوله البصريون على أنّه من قولهم: باطن فلان إذا غلبـه وفاقه في البياض ، و أبقاه ابن مالك على ظاهره و طرحه إلى المسموعات الشاذة »[1] .

3 - أما العنصر الثالث في الخلاف فهو القراءات، و النحاة و اللّغويين يـرون أن القـراءات وشواهدها من الشواهد اللّغوية التي يجب الاعتماد عليها « و القراءات مصدر مهم من مـصادر النحو الكوفي و لكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم مـن سـائر النـصوص اللّغويـة، وأخضعوها لأصولهم و أقيستهم فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل، قبلوه، و ما أباها رفـضوا الاحتجاج به »[2].

بينما الكوفيون يأخذون بالقراءات السبع و غيرها من القراءات يحتجون بها و يقيسون عليها « فيجعلونها أصلا من أصولهم التي يبنون عليها القواعد و الأحكام، و هم إذا رجحوا القـراءات التي يجتمع عليها القرّاء لا يرفضون غيرها و لا يغلطونها »[3].

و هذا ما قام به الفرّاء في كتابه (**معاني القرآن**) فلم يَرُد كلّ القراءات إلا في حالات قليلة.

أما سيبويه فقد اعتمد أيضا على القراءات و كان يستشهد بها و يقول: " القراءة لا تخـالفُ لأنها ألسنة" و من القراءات موضع الخلاف بين البصريين و الكوفيين قوله تعـالى: [وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ

1 - محمد الخضر حسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، ص 52.

2 - مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة و مناهجها في دراسة اللغة و النحو، ص 384.

3 - د/خديجة حديثي الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، ص 47.

وَمَا يَفْتَرُونَ] [الأنعام/137] . فقد قرأها ابن عامر بنصب (أولادهم) و جر (شركائهم) و هـذا دفع البصريين إلى عدم الاحتجاج بها و عدوها غلطا، لأنه فصل بين المضاف و المـضاف إليـه بالمفعول، و قالوا فيها: « الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف و المضاف إليه بـالمفعول في غير ضرورة الشعر و القرآن ليس فيه ضرورة، و إذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينـها في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حاله الاضطرار »(1).

أما الكوفيون فقد أخذوا بها و قاسوا عليها جواز الفصل بين المضاف و المضاف إليـه بغـير الظرف و الجار و المجرور.

و هذا الشاهد في اختلاف الفريقين في الأخذ بالقراءات واحد من شواهد كثيرة مبثوثـة في كتب الدارسين.

و من أجل الحدّ من كثرة الخلافات في هذا الإطار هبّ نفر من علماء القـراءات و الفقهـاء إلى تحديد القراءة الصحيحة و الأقل صحّة و توصّل بعضهم « إلى أن كل قراءة وافقت وجها في العربية، و وافقت خط المصحف، أي مصحف عثمان، و صحّ سند روايتها فهي قراءة صـحيحة لا يجوز ردّها »(2).

و بعد هذا العرض للأصول التي اعتمدتها المدرستان في تقعيد النحو و أهم العناصر التي كانت موضع الخلاف بينهما، نصل إلى حقيقة ثابتة لا تقبل الشك ألا و هي:**"و جود المدرسة النحوية"**

---

1 - أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (م 60) ص 388، ط1 1418هـ/1998م دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

2 - بن عاشور محمدالطاهر، تفسير التحرير و التنوير، ج1 ص 53 – الدار التونسية – تونس 1984.

« و المدرسة في المصطلح العلمي لفظ يطلق على جماعة من الدارسين تشترك في وجهة نظـر ويكون لها منهج خاص يؤلف منها جبهة علمية و يرتبط أفرادها برباط الرأي الموحد، و على هذا فهناك مدرستان في الدراسة اللّغوية قديما و هما: " **مدرسة البصرة و مدرسة الكوفـة** " لصحة انطباق الحد المذكور على كلتا المدرستين »[1].

و بناء على هذا الرأي نجزم بوجود مدرستين نحويتين مختلفتين من حيث الانطلاقة، و ما يهمنا الآن هو المدرسة الكوفية، فمع من بدأت هذه المدرسة ؟

أو بالأحرى من هم النحاة الأوائل الذين نلتقي بهم ؟

لم ينشأ النحو دفعة واحدة بل بتكاثف الجهود و بديهي أن تختلف جهود من تعهـده وفـق أطوار متعاقبة، فلكل طور ثلّة من العلماء تمثله، و إذا عدنا إلى كتب الطبقات و التراجم وجـدنا أن كل مدرسة تمثلها طبقات و أشهرها خمس طبقات تمثل المدرسة الكوفية و سبع طبقات تمثـل المدرسة البصرية برز في كل طبقة عدد من العلماء اهتموا بناحية أو بأخرى من نواحي النحـو، ومن علماء الكوفة نجد :

أعلام المدرسة الكوفية :

الطبـــقـــة الأولى :

الرؤاسي :

و شيخها الرؤاسي، و هو محمد بن أبي سارة، يكنى أبا جعفر« و يسمى الرؤاسي لكبر رأسه، و كان ينزل النيل فسمي النيلي »[2].

---

1 - آل يسين محمد حسين، الدراسات اللّغوية عند العرب، ص 392 – مكتبة الحياة - بيروت.

2 - ابن النديم، الفهرست، ص 71.

أخذ النحو عن عيسى بن عمر و أبي عمرو بن العلاء البصريين و عاصر الخليل و يونس بن حبيب.

تشير الروايات الواردة في كتب التراجم أنّه أوّل من وضع من النحويين الكوفيين كتابا سمّاه (**الفيصل**) قال السيوطي: « أبو جعفر هذا أستاذ الكسائي و هو أوّل من وضع مـن الكـوفيين كتابا في النحو، و كان رجلا صالحا »[1].

و يذكر المؤرخون أن له كتبا أخرى منها: (**معاني القرآن**، **كتاب الوقف و الابتداء الكبير**، **كتاب الوقف و الابتداء الصغير**، **و كتاب** في **الجمع و الإفراد**).

إلاّ أنّ كتاب (**الفيصل**) هو المؤلف الذي ذكره الرؤاسي نفسه و زعم أن الخليل أخذ عنه، روى ابن النديم و غيره: « و قال الرؤاسي : بعث الخليل إليّ بطلب كتابي فبعثت به إليه ، فقرأه و وضع كتابه و كل ما في كتاب سيبويه » " و قال الكوفي كذا إنما يعني الرؤاسي " [2].

لقد اهتم الرؤاسي بالبحث في الأبنية الصرفية التي التفت إليها بعد ذلك الكوفيـون، و بـذا سبقوا البصريين في هذا العلم حتى اعتبرهم المؤرخون الواضعين الحقيقيين للصرف.

و قد كان الرؤاسي أستاذ الكسائي و الفرّاء و روى ابن النديم عن ثعلب قال: « و قال الفرّاء و لما خرج الكسائي إلى بغداد قال له الرؤاسي، قد خرج الكسائي و أنت أمرُ منـه فجئـت إلى بغداد فرأيت الكسائي فسألته عن مسائل من مسائل الرؤاسي فأجابني بخلاف ما عندي، فغمزت قوما من علماء الكوفيين كانوا معي فقال: مالك قد أنكرت لعلّك من أهل الكوفة؟ فقلت: نعم، فقال :الرؤاسي يقول كذا و كذا و ليس صوابا، و سمعت العرب تقول كذا و كذا، حـتى أتـى

---

1 - السيوطي، المزهر، ج IIص 400.

2 - ابن النديم، الفهرست، ص 71.

على مسائلي فلزمته »[1]. فالرؤاسي إذا رأس الطبقة الأولى الكوفية إليه يرجع البـدء في النحـو دراسة و تأليفا، توفي بالكوفة في عهد الرّشيد.

و أخيرا نشير إلى أن آراءه لم تحض باهتمام جميع النحاة و الـدليل علـى ذلـك مـا أورده أبو الطيب في (**مراتب النحويين**): « كان بالكوفة نحويّ يقال له أبو جعفر الرؤاسـي و هـو مطروح العلم ليس بشيء »[2].

الهرّاء :

هو معاذ بن مسلم الهرّاء، و هو عم الرؤاسي ، و يقال أنه سمي الهرّاء لأنه كان يبيع الهـروى من الثياب ، و الهروي نسبة إلى هراة بلد بخرسان .

انتقل إلى البصرة و أخذ النحو عن علمائها ثم رجع إلى الكوفة فأقام بها و اشتغل مع ابن أخيه في النحو و يقال أنه برع في الصرف أكثر من الرؤاسي و لكن لم يخلّـف أي مـصنف، قـال السيوطي: « و هو نحوي مشهور و هو أوّل من وضع التصريف »[3] تتلمذ له الكسائي و الفرّاء.

عاش معاذ الهرّاء حتى أيام البرامكة ، عمّر طويلا و توفي بالكوفة سنة 187هـ.

الطبقـة الثـانيـــة :

الكسائي :

هو علي بن حمزة مولى بني أسد و هو المشهور بالكسائي و كان يكنى بأبي عبد الله.

و هو فارسي الأصل و قد وردت روايات كثيرة في سبب تسميته بالكسائي فقيل أنّه سمي كذلك لأنه أحرم في كساء، أما ابن النديم فيذكر سببا آخر قال: « إنما سمي الكسائي لأنّه كان يحـضر

1 - ابن النديم، الفهرست، ص 71 .
2 - أبو الطيب اللّغوي، مراتب النحويين، ص 47.
3 - السيوطي،الزهر، ج II ص 400 .

مجلس معاذ الهرّاء و الناس عليهم حلل و عليه كساء »[1]. و يقال أنّه سمي كذلك في مجالس إمام قرّاء الكوفيين لعصره حمزة بن حبيب الزّيات لأنّه كان يلبس كساء أسود.

اهتم الكسائي أوّل الأمر بالقراءات، حيث انظم منذ نشأته إلى حلقات القرّاء أمثال سـليمان ابن أرقم راوي قراءة الحسن البصري، و أبي بكر شعبة بن عيّاش راوي قـراءة عاصـم بـن أبي النّجود إمام قرّاء الكوفة في الجيل السابق للكسائي، و سفيان بن عيينة راوي قراءة عبد الله بـن كثير إمام قراء مكّة، لكنه لزم كثيرا حلقة حمزة بن حبيب الزّيات فأقرأ بقراءاته، و لكن سـرعان ما اختار لنفسه قراءة فأقرأ بـا الناس و من هنا عُدّ من القرّاء السبعة، يجتمعـون حولـه النـاس يسمعون و يكتبون المصاحف بقراءته و كثيرا ما كان يخشى الوقوع في الخطأ لذا كان يتحـرى الدقة و قد أدرك الكسائي أن القراءة السليمة للقرآن الكريم لا تتم و لا تتحقق إلاّ لمن كانت لـه دراية كافية بضبط حركات أواخر الكلم، أي الإعراب، و ليتمكن من هذا الـ ـال اختلـف إلى حلقات ابي جعفر الرؤاسي و تطلع على كتابه (**الفيصل**) إلاّ أن هذا الأخير لم يف حاجاته في مجال النحو فرحل إلى البادية ليأخذ عن فصحاء العرب فأخبروه مشافهة و أنشدوه الأشعار فكتب عنهم الكثير، إلاّ أنّ هذه الرحلة أيضا لم تشف غليله فخرج إلى البصرة و اختلـف إلى حلقـات عيسى بن عمر الثقفي و أبي عمرو بن العلاء ، و يونس بن حبيب ، كما لقي الخليل بن أحمـد فأعجب به و أخذ عنه و عشق النحو ، و يقال أنّه خرج من البصرة و قد أنفذ خمسة عشر قنينة من الحبر في الكتابة عن العرب زيادة على ما خزّنته حافظته .

[1] - ابن النديم، الفهرست ، ص 72 .

كانت للكسائي مكانة مرموقة وسط أهل الكوفة فقد استقدمه الخلفاء العبّاسيّون إلى بغداد ليعلم أبناءهم و قدّمه البرامكة فارتفعت منزلته، و تذكر كتب التراجم أن الكسائي كان معلّم الرّشيد و الأمين من بعده فقد استقدمه المهدي مؤدبا لولديه، و كانت له معه قصة وردت في كتاب (**نزهة الأنباء**) ذكرها الأنباري نقلا عن مسلمة بن عاصم: « كان عند المهدي مؤدب يؤدب الرّشيد، فدعاه يوما المهدي، و هو يستاك فقال له: كيف تأمر من السّواك؟ فقال: أستك يا أمير المؤمنين، فقال المهدي: إنّا لله و إنا إليه راجعون، ثم قال : التمسوا لنا من هو أفهم من هذا الرجل، فقالوا: رجل يقال له علي بن أبي حمزة الكسائي من أهل الكوفة، قدم من البادية قريبا، فكتب بإزعاجه من الكوفة ، فساعة دخل عليه قال : كيف تأمر من السّواك ؟ فقال: سُكّ فاك يا أمير المؤمنين. فقال: أحسنت، و أصبت و أمر له بعشرة آلاف درهم ». و بذا فتحت أبواب الشهرة أمام الكسائي، و خاصة بعد كل المناظرات التي شهدت له بالتفوّق في أغلبها. و سأدرج بعضها ليس لغرض ذكرها فحسب بل للرّد على هؤلاء المتعصبين الذين ينكرون وجود علماء بالكوفة جالسوا و ناظروا علماء البصرة و من جملتها تلك التي جامعته مع أبي يوسف بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة في مجلس الرّشيد. ذكر الزبيدي عن الأحمر قال: « دخل أبو يوسف على الرّشيد و الكسائي عنده يمازحه. فقال له أبو يوسف: هذا الكوفي قد استفرغك و غلب عليك فقال: يا أبا يوسف، إنّه ليأتيني بأشياء يشتمل عليها قلبي، فأقبل الكسائي على أبي يوسف فقال: يا أبا يوسف، هل لك في مسألة ؟ قال: نحو أو فقه ؟ قال: بل فقه ، فضحك الرّشيد حتى فحص برجله ثم قال : تلقي على أبي يوسف فقها ! قال: نعم. قال: يا أبا يوسف، ما تقول في رجل قال لامرأته: أنت طالق إن دخلت الدار ؟ قال: إن دخلت الدار طلّقت. قال أخطأت يا أبا يوسف،

فضحك الرّشيد ثم قال: كيف الصّواب ؟ قال: إذا قال: "أن" فقد وجب الفعل و إذا قال : "إن" فلم يجب، و لم يقع الطلاق. قال: فكان أبو يوسف بعدها لا يدع أن يأتي الكسائي »[1]، فهذه دلالة قاطعة على تمكنه من النحو و الفقه.

و قد تواصلت مناظراته مع الفقهاء و النحاة حتى كانت المسألة الزنبورية، فكثيرا ما كان الكسائي يعرّض بسيبويه وبكتابه، علما أنّه دفع خمسين دينارا لأبي الحسن الأخفش حتى يقرأ عليه الكتاب.

و لقد أنصفه حقا الإمام محمد بن إدريس الشافعي τ حين قال فيه: « من أراد أن يتبحّـر في النحو فهو عيال على الكسائي ».

و إذا عدنا إلى النحو عند الكسائي وجدناه مرتبطا بالقياس كما مرّ ذكره سابقا و قد توسّع فيه الكسائي حتى نتج عن ذلك رفض الفرّاء للكثير من الآراء النحوية التي قال بها، كما حـرص الكسائي على تعليل آرائه النحوية، و بيان وجهة نظره بوضوح مع تأييدها بالشواهد و المسموع من كلام العرب و لكن ليس دائما ومثال ذلك قوله في "أيّ" لمّا سأله مروان بن سعيد بحـضرة يونس بن حبيب. قال: كيف تقول: لأضربنّ أيّهم في الدار ؟ قا: لضربنّ أيهم في الـدار. قـال: فكيف تقول ضربت أيّهم في الدار ؟ قال: لا يجوز . قال: لم ؟ قال: أيّ هكذا خلقت .[2] فإجابة الكسائي تدلّ على أنّ "أيّ" حسب رأيه لها بعض القواعد الخاصة بها في الجملة العربية.

---

[1] - أبو الطيب اللّغوي، مراتب النحويين و اللّغويين ، ص 138- 139 .

[2] - الزجاجي، مجالس العلماء ، ص 244 .

اهتم الكسائي و معه الفرّاء بتفسير بعض آي الذكر الحكيم في ضوء كلام العرب و من أمثلة ذلك ما أورده الفرّاء في تفسير قوله تعالى : [فقليلا ما يؤمنون] [البقرة/88] قال: و حكى الفرّاء عن العرب : مررت ببلاد قلَما تنبت إلاّ البصل و الكرّاث ، أي ما تنبت إلاّ هذين »[1] .

و قد ذكرت كتب الطبقات و التراجم عدّة مصنّفات للكسائي منها مـا ذكرهـا ابـن النـديم في (الفهرست): كمعاني القرآن، كتاب مختصر النحو، كتاب القراءات، كتاب العدد، كتاب الهجاء، وغيرها.

توفي الكسائي بالريّ سنة 189هـ وتوفي في اليوم نفسه الفقيه محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي يوسف و دفنا في يوم واحد، قال الرّشيد: « دفنا الفقه و اللّغة في الريّ في يوم واحد»[2].

و قد رثاهما اليزيدي قائلا:

أسيت على قاضي القضاة محّمد فأذرفـت دمعي و الفـؤاد عميـدُ
و أفزعني موت الكسـائي بعده فكادت بي الأرض الفضـاء تميد
هما علمانـا أودَيـا تخـرمـا فـما لهمـا في العالمين نـديـد[3]

الطبقـة الثـالثـــــة :

الفرّاء :

و هو شيخ هذه الطبقة و زعيم الكوفيين بعد الكسائي بل هناك من يعتبره المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية و لتأكيد هذا جعلته قطب هذه الدراسة.

فمن هو الفرّاء و كيف كانت بدايته مع النحو ؟

1 - الفرّاء، معاني القرآن، ج1 ص 59 .
2 - الزبيدي، طبقات النحويين و اللّغويين، ص 142 .
3 - المصدر السابق، ص 142 .

اسمه و نسبه:

أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلمي الكوفي نسبة إلى الدّيلم إقليم في بلاد فارس، كان مولى بني أسد، و قيل مولى بني صقر لقب بالفرّاء لا لأنه كان يخيط الفِرَاء أو يبيعها و إنما كما قيل عنه كان يفري الكلام أي يحسن تقطيعه و تفصيله و قيل إنه سمي فرّاء لقطعة الخصوم بالمسائل التي ينعت بـا «و لا يعرف متى أطلق عليه هذا اللقب و لابدّ أنّه حين اكتمل وبدا نضجه وغلبته للخصوم»[1].

و ذكر ابن منظور أنه يقال فلان يفري الفري إذا كان يأتي بالعجب في عمله[2].

و تروي كتب الطبقات أن زياد والد الفرّاء كان أقطع لأنه حضر وقعة الحسين بن علي رضي الله عنهما، فقطعت يده في تلك الحرب إلا أن ابن خلكان يشك في هذا لأن بين حرب الحسين وولادة الفرّاء كما قدرها أربع و ثمانون سنة، و يرجح أن يكون الأقطع جده[3].

ولادته و نشأته و وفاته:

---

1 - الفرّاء، معاني القرآن، مقدمة الكتاب.

2 - لسان العرب ج 15، ص 153.

3 - ابن خلكان، وفيات الأعيان تحق الد / يوسف علي طويل، الد / مريم قاسم طويل ، ط1، ج 5، ص 149، دار الكتاب العلمية بيروت.

ولد الفرّاء سنة 144 هـ بالكوفة و نشأ بها ثم انتقل إلى بغداد فأقام بها مدة طويلة و تذكر كتب الطبقات أنه كان شديد طلب المعاش لا يستريح في بيته و كان يجمع طوال السنة فإذا كان في آخرها خرج إلى الكوفة فأقام بها أربعين يوما في أهله يفرق ما جمعه عليهم و يبرهم[1].

توفي في طريق مكة سنة 207 هـ و عمره ثلاث و ستون سنة.. و يقال سنة 209هـ.

صفاته و علومه:

يظهر أن الفرّاء كان يتمتع بذكاء خارق و ذاكرة قوية، كما كان مناظرا ألمعيا، فقد عقدت له مناظرات بينه و بين علماء عصره، ظهر فيها خصب فضله و خصب عقله و قوة ذهنه و ملكاته. فاستطاع بذلك أن يبرز في عدة علوم منها النحو، الفقه، التفسير و اللغة. و الدليل على ذلك شهادة ثمامة بن أشرس النمري الذي قال فيه: "رأيت أبهة أديب، فجلست إليه، ففاتشته عن اللغة فوجدته بحرا، و فاتشته عن النحو فشاهدته نسيج وحده و عن الفقه فوجدته رجلا فقيها عارفا باختلاف القوم، و بالنجوم ماهرا، و بالطب خبيرا و بأيام العرب وأشعارها حاذقا فقلت له: من تكون؟ و ما أظنك إلا الفرّاء، فقال: أنا هو"(2).

إنها شهادة تبرز عناية الفرّاء بالوقوف على ثقافات عصره المختلفة.

و لم ينكر التلميذ فضل أستاذه عليه بل كثيرا ما عظمه و قدره رغم خلافه له في مسائل كثيرة و اللافت للانتباه أن التلميذ في كل هذا كان أكثر قدرة على الاستنباط و التحليل و التركيب واستخراج القواعد و الأقيسة من أستاذه و استطاع بجهوده أن يعطي النحو الكوفي صورته النهائية

---

[1] - المصر السابق، ج 5، ص 149.

[2] - المصدر السابق، ج 5، ص 145.

رحلاته التي ساعدته على الاتصال بالآخرين:

اتصل الفرّاء منذ نشأته بحلقات المحدثين و الفقهاء و القراء، و بهذا تعددت مصادر الأخذ عنده و خاصة أن الكوفة آنذاك كانت حافلة بالشيوخ، و ممن أخذ عنهم نجد قيس بن الربيع، و مندل بن علي و أبو بكر بن عيّاش و سفيان بن عيينة و الكسائي.

ثم انتقل بعد ذلك إلى البصرة و اتصل بيونس بن حبيب فأخذ عنه النحو. و كغيره من العلماء حاول التقرب من بلاط الخليفة، و فعلا كان له ذلك عندما حط الرحال ببغداد فقد جعل أكثر مقامه بها. و تقول كتب التراجم أن أبا بشر ثمامة بن الأشرس النميري كان سبب اتصاله بالمأمون. و قد سبق و أن اتصل بالرّشيد و لكنه لم يحظ بالمكانة التي حظي بها عند الخليفة المأمون الذي وكلّه بتلقين ابنيه الحسن و الحسين النحو. و قد حدثت له حادثة معهما زادته مكانة عند الوالد، رواها ابن حلكان في وفيات لأعيان على النحو التالي: "فلما كان يوما أراد الفرّاء أن ينهض إلى بعض حوائجه، فابتدرا إلى نعل الفرّاء يقدمانه له فتنازعا أيهما يقدمه، فاصطلحا على أن يقدم كل واحد منهما فردا فقدماها، و كان المأمون له على كل شيء صاحب خبر، فرفع ذلك الخبر إليه، فوجه إلى الفرّاء فاستدعاه فلما دخل عليه قال من أعزّ الناس؟ قال : ما أعرف أعز من أمير المؤمنين قال. بلى من إذا نهض تقاتل على تقديم نعليه وليا عهد المسلمين حتى رضي كل واحد أن يقدم له فردا قال: يا أمير المؤمنين، لقد أردت منعهما عن ذلك و لكن خشيت أن أدفعهما عن مكرمة سبقا إليها أو أكسر نفسيهما عن شريعة حرص عليها... فقال له المأمون: لو

منعتهما عن ذلك لأ وجعتك لوما و عتبا و ألزمتك ذنبا، و ما وضع ما فعلاه من شرفهما بل رفع من قدرتما و بين عن جوهرهما[1]، و قد منحه لحسن تأديبهما، عشرة آلاف درهم.

و كانت للفراء رحلة واسعة إلى الجزيرة و انتقل بين قبائلها و يظهر هذا من كثرة ما رواه عن العرب فكثيرا ما كان يردد في كتابه (معاني القرآن) عبارة "سمعت العرب تقول" أو أنشدني بعض بني أسد أو بعض ربيعة أو ابني عقيل أو بني عامر و غيرها من القبائل التي انتقل إليها.

مذهبه:

رحل الفرّاء إلى البصرة في الفترة التي بدأت فيها حلقات الاعتزال بالانتشار فهل كانت هذه الحلقات مهوى قلبه؟

اختلف الفرّاء إلى حلقات المعتزلة ففي عصره سادت الأفكار الفلسفية و الشرك و هب الناس لدراسته فكان من البديهي أن يتلقى مبادئ الاعتزال و خاصة أن أستاذه الكسائي كان معتزليا وروى سلمة بن عاصم عن الفرّاء قال: "كنت أنا و بشير المريسي في بيت واحد و عشرين سنة، ما تعلم مني شيئا و لا تعلمت منه شيئا، و قال الجاحظ، دخلت بغداد حين قدمها المأمون في سنة أربع و مائتين وكان الفرّاء يحبني و أشتهي أن يتعلم شيئا من علم الكلام فلم يكن له فيه طبع"[2].

و تأثر الفرّاء بالمعتزلة يبدو واضحا في كتابه **(معاني القرآن)**، فقد استعان الفرّاء في تعليلاته ببعض مصطلحات المعتزلة. و من ذلك (المنزلة بين المنزلتين) حين حكم على " كلا " بأنّها بين الأسماء و الأفعال أي بين المنزلتين، فلا هي اسم و لا هي فعل و يعلّق المبرّد على هذا قائلا:« قال الخليل: (" كلا " اسم، و قال الفرّاء هي بين الأسماء و الأفعال فلا أقول إنّها اسم لأنا حشو في

---

1 - ابن خلكان، وفيات لأعيان، ج 5، ص 147.

2 - المصدر السابق، ج 5، ص 148.

الكلام و لا تنفرد كما ينفرد الاسم، و أشبهت الفعل لتغيرها في المكنى و الظاهر، لأني أقول في الظاهر: رأيت كلا الزيدين، و مررت بكلا الزيدين، و كلّمني كلا الزيدين فلا تتغير، و أقول في المكنى: رأيت كليهما ، و مررت بما كليهما، و قام التي كلاهما، فأشبهت الفعل، لأني أقول: قضى زيد ما عليه، فتظهر الألف (ألف الفعل قضى) مع الظاهر، ثم أقول قضيت الحقّ ، فتصير الألف ياء مع المكنى »[1]

و يؤكد الد/ شوقي ضيف هذا التأثر قائلا:« و آثار إعتزله واضحة في كتابه **(معاني القرآن)** إذ نراد فيه يتوقف مرارا سرد على الجبرية، و لعلّ صلته بالإعتزال و المعتزلة هي التي دفعته إلى قراءة كتب الفلسفة و الطب و النجوم. فقد كان المعتزلة يحرصون على قراءة هذه الكتب حتى يقول الجاحظ: « لا يكون المتكلم جامعا لأقطار الكلام متمكنا في الصناعة حتى يكون الذي يحسن من كلام الدين في وزن الذي يحسن من كلام الفلسفة، و العالم عندنا هو الذي يجمعهما»[2]

و قد تطرقنا فيما سبق إلى تداخل العلوم و تأثر بعضها بالبعض في الفصل السابق و يبدو من خلال هذا أن الفرّاء كان يجمع كل العلوم.

أقوال العلماء فيه :

نظر العلماء إلى الفرّاء نظرة فيها الكثير من الإعجاب و التقدير فقد قال فيه سلمة بن عاصم: « إني لأعجب من الفرّاء كيف كان يعظّم الكسائي و هو أعلم بالنحو منه »[3] و قال عنه أبو

---

1 - الزبيدي، طبقات النحويين و اللّغويين ص 133-134.

2 - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 192.

3 - ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص 148.

العبّاس ثعلب « لو لا الفرّاء لما كانت عربية، لأنه خلصها و ضبطها، و لو لا الفرّاء لسقطت العربية لأنا كانت تتنازع و يدعيها كل من أراد و يتكلم الناس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب »(1)

و قال له الأصمعي يوما: « أنت أعلم الناس »(2) و قال فيه القدماء: « النحو الفرّاء، و الفرّاء أمير المؤمنين في النحو »(3)

و يروي أنّه كان عند محمد بن الحسن الفقيه و هو ابن خالة الفرّاء فطلب منه محمد بن الحسن مسألة في الفقه فأجاد فيها الفرّاء كما سبق ذكره فقال له محمد بن الحسن: « ما ظننت آدميا يلد مثلك » (4)

مؤلفاته:

بعد أن تعرضنا إلى نشأته و تكونه العلمي آن لنا أن نتساءل عن آثار الفرّاء، فهل ترك لنا الفرّاء آثارا و مصنفات يمكن الرجوع إليها لمعرفة منهج النحوي و المسائل المختلفة التي وقف عندها؟

أورد له ابن النديم مجموعة من المصنفات هي:

1 - آلة الكتاب.

2 - الأيام و الليالي.

---

1 - المصدر السابق، ص 145.
2 - مجالس الزجاني، ص 178.
3 - الفرّاء، معاني القرآن مقدمة الكتاب، نقلا عن تاريخ بغداد.
4 -ابن خالكان، وفيات الأعيان، ج5 ص148 و ص 187.

3 - البهاء و ذكره ابن خلكان باسم " اليهي " و هو كما يقول كتاب الفصيح لأبي العبّاس ثعلب و هو في حجمه غير أن ثعلب غيّر فيه و رتبه ترتيبا آخر يقول (ابن خلكان) وعلى الحقيقة ليس لثعلب في الفصيح سوى الترتيب و زيادة يسيرة [1] ويذكر ابن النديم أنه ألفه لعبد الله ابن طاهر.

4- الجمع و التثنية في القرآن.

5- الحدود و هو في القواعد العربية و يذكر أنا ستون حدا، قال أبو العبّاس ثعلب: «وكان السبب في إملائه الحدود أن جماعة من أصحاب الكسائي صاروا إليه و سألوه أن يمل عليهم أبيات النحو ففعل، فلما كان الـلس الثالث قال بعضهم لبعض إن دام هذا على هذا علم النحو الصبيان، والوجه أن يقعد عنه، فقعدوا فغضب و قال : سألوني القعود فلما قعدت تأخروا، و الله لأملين النحو ما اجتمع اثنان»[2].

6- حروف المعجم.

7- فعل و أفعل.

8- اللغات.

9- المذكر و المؤنث.

10- المفاخر.

11- المشكل الصغير.

12- المشكل الكبير.

13- المصادر في القرآن.

---

[1] - ابن خلكان، ج5، ص 149.

[2] - ابن نديم، الفهرس لابن، ص 32.

14 معاني القرآن و هو المعتمد عليه في بحثنا هذا و هو نحو ألف ورقة.

15- المقصور و الممدود

16- الندية = ذكره الزجاجي في كتابه مجالس العلماء.

17- النوادر.

18- الوقف و الإبتداء.

19- كتاب الواو.

سبب تأليف كتاب معاني القرآن:

قبل البدء في ذكر سبب تأليف كتاب **(معاني القرآن)** يجدر بنا أن نذكر أن هذا التركيب كان يقصد به تفسير القرآن الكريم و توضيح معانيه ثم أخذه النحاة كعنوان لكتب نحوية و لغوية و نذكر ممن كتب في معاني القرآن أبا عبيدة معمر بن المثنى ثم قطر بن المستثر كما كتب الأخفش لأوسط كتابه معاني القرآن بطلب من الكسائي ثم كتب على ضوئه كل من الكسائي و الفرّاء كتابىما **(معاني القرآن)**.

أما عن سبب إملاء الفرّاء كتابه معاني القرآن فيروى أن أحد أصحابه و هو عمر بن يكير كان منقطعا إلى الحسن بن سهل فكتب إليه، إن الأمير الحسن بن سهل ربما سألني عن الشيء بعد الشيء من القرآن فلا يحضرني فيه جواب فإن رأيت أن تجمع لى أصولا، أو تجعل في ذلك كتابا إرجع إليه فعلا فقال الفرّاء لأصحابه إجتمعوا حتى أمل عليكم كتابا في القرآن و جعل لهم يوما

فلما حضروا خرج إليهم و كان في المسجد رجل يؤذن فيه و كان من الفرّاء، فقال له إقرأ فقرأ فاتحة الكتاب ففسرها حتى مر في القرآن كله على ذلك يقرأ الرجل و الفرّاء يفسره[1]

و قد التزم في تناول الآيات بترتيبها في السورة و التزم بترتيب السور في القرآن كله.

و قد قال فيه أبو العبّاس ثعلب: « لم يعمل أحد قبله مثله و لا أحسب أن أحد يزيد عليه»[2]

و يذكر ابن خلكان نقلا عن تاريخ بغداد:"أن الفرّاء لما إتصل بالمأمون أمره أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو و ما سمع من العرب و أمر أن يفرد في حجرة من حجر الدار، وكّل به جواري و خدما يقمن بما يحتاج إليه حتى لا يتعلق قلبه و لا تتشوق نفسه إلى شيء حتى إنم كانوا يؤذنونه بأوقات الصلوات و صير له الوراقين و ألزمه الأمناء و المثقفين، فكان يملي و الوراقون يكتبون حتى صنف (الحدود) في سنتين و أمر المأمون بكتبه في الخزائن، فبعد أن فرغ من ذلك خرج إلى الناس و إبتدأ بكتاب المعاني قال الراوي و أردنا أن نعد الناس الذين إجتمعوا لإملاء كتاب المعاني « فلم نضبطهم، فعددنا القضاة فكانوا ثمانين قاضيا »[3] و يروى أن الفرّاء إملى كل كتبه حفظا لأنه كان قوي الحفظ لا يكتب ما يتلقاه عن شيوخه و يؤكد ذلك هناد بن السري «كان الفرّاء يطوف معنا على الشيوخ، فما رأينا أثبت سوداء في بيضاء قط، لكنه إذا مر له حديث فيه شيء من التفسير أو متعلق بشيء من اللغة قال للشيخ : أعده علي و ظننا أنه كان يحفظ ما يحتاج إليه » [4].

---

1 - ابن حلكان، وفيات الأعيان، ج 5، ص 147.ابن نديم، الفهرست ص 32.

2 - المصدر نفسه.

3 - ابن حلكان، وفيات الأعيان، ج 5، ص 146.

4 - الفرّاء، معاني القرآن مقدمة الكتاب.

و ظلّ على نفس الوتيرة طوال حياته يحفظ دون أن يكتب و يملي من غير نسخة و يؤكد ذلك أبو العبّاس ثعلب قائلا :

« لما مات الفرّاء لم يوجد له إلا رؤوس أسفاط فيها مسائل تذكرة و أبيات شعر » (1)

مشايخه:

لا يشك أحدٌ في أنّ وراء كل شخصية عظيمة شخصيات أخرى ساهمت في تكوينها وبنائها، و إليها يرجع فضل النبوغ، و إذا بحثنا عن تلك التي كانت لها اليد الطولى في بناء و تكوين شخصية الفرّاء لوجدناها متعددة، فقد اجتمع المحدّثون و الفقهاء و اللّغويون و النحاة في مدّه الذخيرة التي استطاع بفضلها أن يبرز و يحتل تلك المكانة العظيمة في عصره.

فالفرّاء لم يتتلمذ لشيخ واحد، و لم يأخذ عن نحوي واحد بل تعددت مصادر ثقافته فأخذ عن أهل الكوفة كما أخذ عن أهل البصرة و نجده يوافق مرّة أهل الكوفة و يخالف البصريين و مرّة يوافق البصريين و يخالف الكوفيين. و قبل أن نصل إلى هذه الخلافات نقف قليلا عند الشيوخ الذين تتلمذ عليهم الفرّاء سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

اتصل الفرّاء منذ نشأته بحلقات المحدّثين و الفقهاء و القرّاء، مثل أبي بكر بن عّياش، و سفيان بن عيينة، و هذا ما يوضح اهتمامه بالفقه من جهة و بالقراءات من جهة أخرى، ثم رغب في تلقي النحو، ومن شيوخه الأوائل في هذا المجال نذكر:

1 - **الرؤاسي:** اتصل الفرّاء بحلقة أبي جعفر الرؤاسي ليتلقى النحو، و لكنه لم يجد عنده ما كان يصبو إليه، فرغب في الاستزادة فرحل إلى البصرة. و الملاحظ أنّ الفرّاء لم يأخذ الكثير عن

1 - المصدر السابق.

الرؤاسي لكّنه ذكره غير مرّة في كتابه (معاني القرآن) و كنا قد أشرنا فيما سبق إلى أنّه ناقش الكسائي في مسائل معتمدا في ذلك على ما أخذه عن الرؤاسي.

كما أخذ عن الهرّاء و لكن بنسبة قليلة جدًّا مقارنة بما أخذه عن الكسائي.

و قد ذكر له السيوطي معلمًا آخر في الهمع لم يثبته بن خلّكان و هو العلاء بن سّيابة و هذا عندما تعرض إلى نصب المضارع بفاء السببية، فقال: « و لا نعلم خلافًا في نصب الفعل جوابًا للأمر إلاّ ما نقله عن العلاء بن سّيابة، قالوا – و هو معلّم الفرّاء»[1]

2- يونس بن حبيب ت 149 هـ: قلنا آنفا أنه بعد إتصاله بالرؤاسي رغَب في الإسترادة فرحل إلى البصرة و إتصل بيونس بن حبيب و نقل عنه الكثير من لغات الأعراب و أشعارهم، وكثيراً ما ذكره في كتابه أيضا و يعد يونس إماما في النحو و اللغة.

3- سيبويه : يعد بحق إمام النحاة بدون منازع و كتابه يعد أول كتاب جامع لأصول العربية كما أسلفنا سابقا و لكن السؤال الذي نطرحه الآن هو هل الفرّاء أخذ عن سيبويه مباشرة ؟

لازم الفرّاء الكسائي كما سيأتي و لما رآه يطلب كتاب سيبويه و يقرأه على الأخفش مقابل خمسين دينارا كما يقول بعض الرواة راح يطلبه سراً و يتبعه كلمة كلمة فلم يكن يفارقه حتى قيل أنه لما مات وجد **(الكتاب)** تحت وسادته بعد وفاته [2] و الدليل على أنه قد التهمة التهاما نقده لآراء سيبويه ومخالفته في الكثير منها و ليس هذا فحسب بل من العجيب أن يتبنى الفرّاء بعض آرائه و هما من مدرستين متباينتين و هذا دليل على أن الفرّاء أخذ عنه بطريقة غير مباشرة وذلك عن طريق **(الكتاب)** و لا ريب أنه إنتفع بعلمه إنتفاعا ظاهرا فعندما طلب **(الكتاب)** ليس

---

[1] - السيوطي، همع الهوامع ج 2 ص 305.

[2] - أبو الطيب اللّغوي، مراتب النحويين، 139.

لنقده فحسب كما يرى بعض المحدثين و إنما ليستفيد من آرائه أيضا فلا أحد من المتقدمين أو المعاصرين ينكر ما يحوي (**الكتاب**) من تراث ثقافي ضخم فقد فتح الأبواب على مصاريعها لمن أتى بعده يُوضحون و يفسرون ما جاء به، و لا شك أن النحو قد تطور بعد سيبويه فزادت عليه مسائل و دخل عليه تنظيم أحسن و تبويب أقوم، و لكنه لم يخرج عن المنهج الذي رسمه سيبويه في استنباط الأحكام و إستخراج المسائل و توضيح العلل، فإذا عدنا إلى كتاب **(معاني القرآن)** خاصة الجزء الأول منه نجده حافلا بالأشعار التي جاء بها سيبويه في كتابه و هذا دليل قاطع على أن الكتاب كان نصب عينيه و لم يكن يفارقه.

أما أن يخالف الفرّاء سيبويه في بعض الآراء فلانه أراد أن يؤسس مذهبا مستقلا يؤكد فيه آراءه التي وصل إليها بعد الجمع و التدقيق و بذل جهود لا يستهان بها و كذلك فعل المبرّد البصري مع الكسائي فكثيرا ما نجد بصريا يتابع الكوفي في رأيه و الكوفي يتابع البصري في رأيه ولم ينقص هذا من شأن أئمة المدرستين بل بالعكس أدى إلى نضجه و اكتماله.

فـ **(الكتاب)** كان حلقة وصل بين الفرّاء و سيبويه اهتم به الفرّاء اهتماما بالغا، فإلى جانب ما جاء به سيبويه من آراء نحوية و لغوية فهو سجل ضخم احتفظ فيه بمادة وفيرة من الأشعار والأقوال الشاذة على مقاييسه فلا عجب أن يبقى ضمن ميراث الفرّاء.

4- **الأخفش الأوسط:** هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش المجاشعي من أهل بلخ، أخذ النحو عن عيسى بن عمرو و عن يونس بن حبيب و تتلمذ لسيبويه و كان أسن منه. و هو حامل الكتاب و عن طريقه وصل إلى الكوفيين. قال المبرّد : «كان الأخفش أسنّ من سيبويه. و لكن لم

يأخذ عن الخليل و هو الذي تكلم عن كتاب سيبويه و شرحه و بينه، و هو معظم في النحو عند البصريين و الكوفيين»[1].

و قال فيه الكسائي: "لم يكن في القوم – يعني البصريين- أعلم من الأخفش، نبههم على عوار الكتاب و تركهم"[2]، و لا يمكن أن ننكر فضله في تأسيس المدرسة الكوفية و لا فضله في تكوين شخصية الفرّاء. فقد تتلمذ له كما تتلمذ له أستاذه الكسائي و تابعاه في كثير من آرائه خاصة تلك التي خالف فيها أستاذه سيبويه و الخليل و يعتبره بعض المترجمين أول من فتح أبواب الخلاف على أستاذه و ولي نعمته و مهد لقيام المدرسة الكوفية.

يقول الدكتور شوقي ضيف: « و قد مضياهما و غيرهما من أعلام النحاة في الكوفة يتخذون من آرائه قبسا للإهتداء به فيما نفذوا إليه من آراء أعدت لقيام المدرسة الكوفية »[3].

و من جملة الآراء التي تابعه الفرّاء فيها ما يلي:

- تأخير الخبر إذا كان المبتدأ مبدوءا بأن المفتوحة مثل "**أن العلم نور**" (قول مشهور) قاسه الأخفش على مجيئه مؤخرا مع أن المصدرية في مثل قوله تعالى:[وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ][البقرة/184] [4].

- تابع الفرّاء الأخفش أيضا في جواز ترخيم الاسم الثلاثي بشرط أن يكون محرك الوسط، و كان يمنع ذلك سيبويه فلا تقول في نداء الثلاثي مثل "حكم" يا حك بالترخيم و خالفه الأخفش[5].

---

1 - المصدر السابق، ص 111.
2 - المصدر السابق، ص 112.
3 - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 96.
4 - همع الهوامع، ج I، ط1، ص 333، تحقيق أحمد شمس الدين 1418هـ /1998م – دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان.
5 - المصدر السابق، ج I، ص 61.

وافق الفرّاء الأخفش في أن " إلاّ " قد تأتي عاطفة بمعنى الواو و منزلتها في التشريك لفظا و معنى، و جعلا من قوله تعالى: [لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ] [البقرة/150] وقوله تعالى: [لا تَخَفْ إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ، إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوءٍ] [النمل/10-11] أي ولا الذين ظلموا و لا من ظلم، و تأويل الجمهور " إلاّ " في الآيتين على الاستثناء[1].

و ذهب مذهبه في أن المنادى المفرد العلم المرفوع إذا أكد بمضاف جاز فيه النصب والرفع.

و مما تابعه فيه أن حاشا في الاستثناء لا تكون جارة فقط كما ذهب سيبويه، بل قد تكون فعلا متعديا جامدا تتضمن معنى " إلاّ " و من ذلك قول الشاعر:

حاشا أبا ثوبان، إن به ضنا على الملحاة و الشتم

وفاعل حاشا ضمير مستتر يعود على مصدر الفعل المتقدم عليها أو اسم الفاعل أو البعض المفهوم من الاسم العام، نحو "قام القوم حاشا زيدا" التقدير حاشا هو -أي قيامهم أو القائم منهم أو بعضهم- زيدا [2].

تابع الفرّاء الأخفش في زعمه أن " أنّ " زائدة في قوله تعالى: [وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ] [البقرة/246] و قوله تعالى: [وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ] [إبراهيم/12] فهي تنصب المضارع كما تجر الباء و من الزائدتان الاسم.

قال الفرّاء: جاءت " أنّ " في موضع، و أسقطت من آخر، فقال في موضع آخر: [وَمَا لَكُمْ لا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ] [الحديد/8] و قال في موضع آخر: [وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ

[1] - ابن هشام، مغني اللبيب، ج I، ص 152.
[2] - ابن هشام، مغني اللبيب، ج I، ص 243 و ما بعدها.

عَلَى اللَّهِ] [ابراهيم/ 12] فمن ألقى " أنّ " فالكلمة على جهة العربية التي لا علة فيها و الفعل في موضع نصب[1]. فالمعنى لا يختلف سواء اسقطت " أنّ " أم بقيت و مثال ذلك ما جاء به الفرّاء من قول الشاعر الفرزدق:

يقول إذا اقْلَولى عليها و أفردت ألاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ

و علق الفرّاء على هذا البيت قائلا:

« فأدخل الباء في "هل" و هي استفهام، و إنما تدخل الباء في ما الجحد، كقولك: ما أنت بقائل، فلما كانت النية في "هل" يراد با الجحد أدخلت لها الباء »[2].

- وافق الفرّاء الأخفش في أن " لولا " ليست حرف جر كما قال سيبويه و الضمير بعدها مبتدأ.

و هناك آراء كثيرة تابع فيها الفرّاء الأخفش مع غيره من الكوفيين و قد أشار إليها الأنباري في الأنصاف، في مسائل الخلاف.

5- **الكسائي :** عاد الفرّاء إلى مسقط رأسه حاملا معه زادا لا يستهان به من العلوم والثقافات المختلفة و وجد الكسائي قد اشتهر في بغداد فرحل إليه و لزمه فنشأت بينهما علاقة وطيدة، وهذا ما دفع بالأستاذ إلى فتح أبواب الخلافة أمامه فعرّف الرّشيد به، فأصبح يحضر مجالسه ولنترك الفرّاء نفسه يروي لنا لقاءه مع أستاذه قائلا: « كان للكوفيين كتاب يقال له "الفيصل" بمنزلة مختصر الكسائي، و كنت احفظ له من الكسائي، فدخلت إلى مدينة السلام فسألت عنه و ذلك في خلافة المهدي و كان الكسائي معه في حال رفيعة، فقيل لي: إنه يقعد في كل ثلاثاء، فأتيته في

---

[1] - الفرّاء، معاني القرآن I، ص 163 / ابن هشام، مغني اللبيب، جI، ص 78.

[2] - الفرّاء، معاني القرآن، ج I، ص 164 / ابن هشام، مغني اللبيب، جI، ص 523.

مسجده الذي يقعد فيه للناس فرأيت عنده غلاما أشقر أول ما بقل وجهه، يسأله و يكتب ما يملّه عليه في ألواح معه، و جئت معي بشاهدين يشهدان على خطائه فسألته عن مسألة فأجابني بخلاف ما معي فأوميت إلى الذين معي: أن أشهدا ثم سألته عن أخرى فأجابني بخلاف ما معي، ففطن فقال لي: سألتني عن كَيْت و كَيْت، و الجواب فيه ما أخبرتك به أتريد أن أجيبك بما يقول أهل الكوفة فيه و هو خطأ؟ فقلت له: من أين قلت إنه خطأ ؟ قال: لأن الله جل و عز قال كذا وكذا في كتابه. و هو خلافه، و قال كذا و كذا قال الفرّاء: فرميت بما كان معي و استأنفت عنه التعليم، فهو أُنبتَ على رؤوسنا الشَعَر »[1].

و من هذه الرواية يمكن القول أن الفرّاء على الرغم من تكونه العقلي. وجد نفسه بحاجة إلى من يوجهه و يخصب آراءه فقال عندما سئل عن سبب مجالسته للكسائي و هو مثله في العلم «ناظرته و سايلته فكأنّي كنت طائرا يغرف من بحر »[2]. و هنا تنبه الفرّاء إلى ضرورة ملازمة الكسائي فراح معه يفرغ للنحو و اللغة و القرآن. و على الرغم من أنه خالفه في العديد في المسائل إلا أنه قدّره و عظّمه قال الفرّاء: « الكسائي: اسمه و صوته لم نلق أحدا أعلم منه »[3].

تأثر التلميذ بالأستاذ فراح ينحو نحوه في الأخذ عن الأعراب و الإكثار من الروايات كما سار على نفس المنهج النحوي الذي رسمه الكسائي و الذي اعتمد فيه على أسس ثلاثة هي: الاتساع في رواية الأشعار و الأقوال و القراءات حتى الشاذة منها، الاتساع في القياس و الاتساع في مخالفة

---

1 - الزجاجي، مجالس العلماء، مجلس127، ص269.
2 - الزجاجي، مجالس العلماء، ص 270.
3 - المرجع السابق، ص 173.

البصريين و يصح أن نقول أن الفرّاء نمّى النحو الكوفي على ضوء الأشعة التي سالت من آراء الأخفش و الكسائي.

و من خلال كتاب **(معاني القرآن)** للفرّاء يمكن أن نبرز هذه الأسس بالاستشهاد.

أ- الاتساع في رواية الأشعار و الأقوال و القراءات يمكن أن نقول أن مصادر السماع عند الكسائي متعددة و تأتي على رأسها القراءات القرآنية لأنه أحد القراء السبعة فكان الفرّاء يدرج قراءة الكسائي و كثيرا ما كان يخالفه و يفضل قراءة الآخرين و مثال ذلك تعرض الفرّاء لما سئلت عنه عائشة حول قراءة بعض الآيات قال: « و قد حدثني أبو معاوية الضرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنا سئلت عن قوله [إِنْ هَذَان لَسَاحِرَان]. [طه/63] و عن قوله: [إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ]. [المائدة/69] و عن قوله: [وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ] [النساء /162] فقالت: يا بن أخي هذا كان خطأ من الكتاب»[1] و الملفت للنظر أن الكسائي قرأ بالخطأ أي "والمقيمين" و ردّ ذلك الفرّاء.

و هناك الكثير من القراءات القرآنية التي أخذها الفرّاء و غيره عن الكسائي، و يبرز أوجه الاختلاف بين القراءات من حيث الجانب الدلالي و النحوي. و من ذلك قوله تعالى: [إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ][الشعراء/137] قال الفرّاء: و قراءة الكسائي (خَلق الأولين) ... و قراءتي (خُلُق الأولين) فمن قرأ (خَلْق) يقول: اختلافهم و كذبهم، و من قرأ (خُلُق الأولين) يقول: عادة

[1] - الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص 106.

الأولين، أي وراثة أبيك عن أول و العرب نقول: حدثنا بأحاديث الخلق، و هي الخرافات المفتعلة و أشباهها، فلذلك اخترت خُلُق»(1).

أما بالنسبة لرواية الأشعار فكثيرا ما كان الفرّاء يعتمد على الشواهد الشعرية التي أخذها عن الكسائي لتوضيح بعض الاستعمالات النحوية في القرآن الكريم و من أمثلة ذلك توقفه أمام قوله تعالى: [أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ][التوبة/19].

فقد ورد المصدر "سقاية" بدلا من الاسم "سقاة"، و "عمارة" بدلا من "عامري" قال الفرّاء: «يكون المصدر يكفي من الأسماء، و الأسماء من المصدر، إذا كان المعنى مستدلا عليه بما، أنشدني الكسائي:

لَعَمْرُكَ مَا الفِتْيانُ أنْ تَنْبتَ اللِحَى		وَ لَكِنَما الفِتْيانُ كُل فَتى نَدِي

فجعل خبر الفتيان "أن"، و هو كما نقول: أما السخاء حاتم و إنما الشعر زهير »(2).

و قد رجع الفرّاء أيضا إلى ما حفظه عن الكسائي من أشعار عندما تعرض لقوله تعالى: [ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ][الأنعام 154]

يرى الفرّاء أن الذي قد تأتي مصدرية و إذا جاءت الصلة بعدها غير مقترنة بالألف و اللام كانت تابعة لها، و استشهد بما حفظه عن الكسائي:

إِن الزبَيريَ الذي مِثْلَ الحَلَم		مَشى بِأسْلاَبِكَ في أهل العَلَم (3)

---

1 - نفس المصدر، جII، ص 251.

2 - نفس المصدر، جI، ص 427.

3 - الفرّاء، معاني القرآن، جI، ص 365.

أما بالنسبة لرواية الأقوال و الاستناد إلى السماع يرجع الكسائي إلى ما سمعه عن الأعراب خلال رحلته إلى البادية، و مشافهتهم. و قد اعتمد الفرّاء على ما سمعه من أستاذه من جهة، و ما سمعه هو مباشرة عن العرب من جهة أخرى. و مثال ذلك ما ذكره الفرّاء عندما تعرض إلى قوله تعالى: [إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا] [البقرة/26].

فقد أورد الفرّاء ثلاثة أوجه لنصب "بعوضة" و استحسن الوجه الأخير استنادا إلى كلام العرب و يعلل ذلك قائلا: العرب إذا ألقت "بين" من كلام تصلح "إلى" في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين الذين خفض أحدهما بـ "بين" و الآخر بـ "إلى"، فيقولون: « مُطِرْنا ما زبالة فالثعلبية، و له عشرون ما ناقة فجملاً و هي أحسن الناس ما قرنا فقدما »[1]، و المقصود ما بين قرنا إلى قدمها و لتأكيد ما ذهب إليه استدل بما سمعه عن الكسائي قائلا: « قال الكسائي: سمعت أعرابيا رأى الهلال فقال: الحمد لله ما إهلالَك إلى سرارك يريد ما بين إهلالِك إلى سَرَارِك فجعلوا النصب الذي كان يكون في "بين" فيما بعده إذا سقطت، ليعلم أن معنى "بين" مراد »[2].

كما أشار الكسائي إلى بعض لهجات العرب الخاصة بإعمال الفعل مباشرة أو بواسطة حرف الجر قال الكسائي: "سمعت بعض العرب يقول: "نقدت لها مائة. يريدون نقدها مائة لامرأة تزوجها"[3]، و قال الكسائي: « سمعت العرب تقول: شكرت بالله كقولهم كفرت بالله »[4]، فقد قاسوا الشكر على الكفر و هو فعل يتعدى بحرف الجر فيجوز شكرتك كما يجوز شكرت بك و شكرت لك.

---

1 - المصدر نفسه، I، ص 22.

2 - المصدر نفسه، ص 23.

3 - المصدر نفسه، ص 233.

4 - المصدر نفسه، ج II، ص 20.

و عندما تعرض الفرّاء إلى جواز وقوع الجملة الفعلية الماضوية المثبته حالا بتقدير "قد" ظاهرة أو مضمرة في قوله تعالى: [أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ][النساء/90]، استدلّ بما سمعه عن العرب و ما سمعه عن الكسائي قائلا: « و سمع بعضهم يقول: فأصبحت نظرت إلى ذات التنابير»[1]، وإذا كان الكسائي قد اعتمد على الشاذ و غيره في القياس فهذا لا يعني أنه لم يأخذ عن فصحاء العرب و كدليل على ذلك استشهاده بما سمعه عن أهل العالية للدلالة على تنوع الأداء اللّغوي الذي يرجع إلى اختلاف اللهجات يقول: الفرّاء: « زعم الكسائي أنه سمع بعض أهل العالية يقول: لا ينفعني ذلك و ما يضورني »[2].

الاتساع في القياس:

قبل توضيح مدى اتساع الكسائي في القياس لا بد أن نشير إلى تلك الأبيات التي تحدث فيها عن القياس و ربطِهِ بالنحو يقول:

إنما النحوُ قـ ـياسٌ يُتَبَعْ وبِـهِ فِي كُـ ـل أَمْـرٍ يُنْتَفَعْ

فإذَا مَا أُبصَرَ النحْوَ ألفَتى مَر في المنطِقِ مرا فاتسَعْ(...)[3].

و تدل الأبيات على أن النحو عند الكسائي قياس يتبع و المقصود من ذلك أن النحوي لا بد أن يخضع لقواعد مطردة و هذا المفهوم هو نفسه الذي نجده عند النحاة الأوائل و خاصة ابن أبي إسحاق الحضرمي.

---

1 - المرجع نفسه، ج I، ص 282.

2 - المرجع السابق، ج I، ص 232.

3 - الد/محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص398 دار المعرفة الجامعية، نقلا عن أنباه الرواة، ج II، ص267.

و كثيرا ما كان الكسائي يتوسع في القياس و خاصة في الاعتماد على الشاذ من حيث الاستعمال و قد نتج عن هذا التوسع، رفض الفرّاء للكثير من آرائه النحوية و مثال ذلك جواز الكسائي قولهم ما صنيعك و رد الفرّاء هذا قائلاً و لا نعرف ما جهته"[1].

و قد استخدم الكسائي القياس لتحليل بعض الظواهر الصرفية و من أمثلة ذلك أنه اجتمع في مجلس المهدي مع أبي محمد اليزيدي فسأله الكسائي: كيف نسبوا إلى البحرين فقالوا بحراني أو إلى الحصنين فقالوا حصني؟ فقال اليزيدي: "لو قالوا في النسب إلى البحرين بحري لا لتسب فلم يدر النسبة إلى البحرين وضعت أم إلى البحر، فزادوا ألفا و نونا للفرق بينهما، كما قالوا في النسب إلى الروح روحاني، و لم يكن للحصنين شيء يلتبس به فقالوا حصني على القياس ».. و لكن الكسائي همس لأحد الحاضرين و هو عمر بن بزيغ أنه لو سأله المهدي لأجابه بأحسن من علة اليزيدي، فلما أذن له المهدي قال:« كرهوا أن يقولوا حصناني فيجمعوا بين نونين، و لم يكن في البحرين إلا نون واحدة فقالوا، بحراني لذلك » إلا أنّ اليزيدي رفض علّته و قياسه[2].

و ذكرنا أن الفرّاء رفض بعض الآراء النحوية للكسائي و خاصة تلك التي توسع في أقيستها إلا أن هذا لم يمنع الفرّاء من الأخذ ببعض أقيسة أستاذه خاصة إذا كانت ترجع إلى السماع من العرب، و من أمثلة ذلك حمل "أين" على "ما" النافية فيجوز أن تقع لام الجحود بعدها بشرط أن يسبقها "كان" يقول الفرّاء: « زعم الكسائي أنه سمع العرب تقول: أين كنت لتنجوَ مني »[3]،

1 - الفرّاء، معاني القرآن، جI، ص 57.
2 - الزجاجي، مجالس العلماء، ص 288.
3 - الفرّاء، معاني القرآن،جI، ص 424.

والأصل في "لام الجحود" أن تأتي بعد "كان المنفية" كقوله تعالى: { مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا }. [الأنعام/111].

و مما تقدم نخلص إلى أن الفرّاء استفاد من أستاذه إفادة عظيمة ومخالفته لبعض آرائه ليس لأنه تلميذ عاقٌ مُنْكر لفضل أستاذه و إنّما كان من وراء هذا غاية أسمى و هي نضج النحو و تطويره و لنترك الفرّاء نفسه يؤكد لنا حقيقة ذلك قائلا: « كنا بالرقة، و كان الناس قد كثروا على الكسائي فشغلوه عَنا، فعملت له مسائل فيها محال و فيها صواب، فأقبل يقول فيصيب و يغلط لما شغله من الناس، فلما صار إلى منزله كتب إلي رقعة فأعاد إلي فيها ما سألته عنه، فقال فيها بالصواب كلّها، و قال: كنت مشغولا بمن كان عندي، و قد ظننت أنك أردت ببعض مسائلك أن تغفلني، و قد قيل:

و لا تَبغِ التَغفلَ إنّ فِيهِ تَفَرقَ ذَاتِ بَيْنِ الأَصْفِيَاءِ

فتأثر الفرّاء لهذا تأثرا بالغا و عبر عن هذا قائلا:« فبلغ مني هذا القول كلّ مبلغ وكأني فجرت به منه بحرا »[1].

و مثلما نبغ الكسائي في النحو نبغ أيضا في التفسير خاصة و أنه من القراء السبعة و قد مدحه الفرّاء بقوله: « لم نر مثل الكسائي و لا نرى مثله أبدا كنّا نظن إذا سألناه عن التفسير أنّه لا يجيب فيه الجواب الثاقب فإذا سألناه عنه أقبل يرمينا بالشهبان » [2].

---

[1] - الزجاجي، مجالس العلماء، ص 211 و ما بعدها.

[2] - المصدر السابق، ص 212.

فهذه شهادة تقدير و تعظيم من التلميذ إلى أستاذه تَنِم عن مدى إعجاب الفرّاء بالكسائي، ومثلما أعجب التلميذ بالأستاذ أعجب الأستاذ بتلميذه، و يعد الفرّاء أنبغ و ألمع تلاميذ الكسائي فقد سئل يوما عن أي الرجلين أعلم بالنحو: الفرّاء أو الأحمر؟ فقال: «الأحمر أحفظ و هذا أعلم بما يخرج من رأسه»[1].

وأقف عند هذا الحد بين الكسائي و الفرّاء لأنه صلب الموضوع سيدور خاصة حول المسائل النحوية التي خالف فيها الفرّاء الكسائي.

و قبل التعرض إلى تلك المسائل يجدر بنا أن نبرز دور الفرّاء في تأسيس المذهب الكوفي وإلى أي مدى بلغ جهده في ذلك؟

دوره في تأسيس المذهب الكوفي:

يعتبر الفرّاء كما رأينا سابقا المؤسس الحقيقي للمذهب الكوفي و قد سار في نجه منهج أستاذة الكسائي، فراح كذلك يتوسع في رواية الأشعار و الأقوال و القراءات الشاذة ثم يذكر القراءة المفضلة لديه، كما توسع في القياس و بلغ به الحد إلى القول بآراء لا تسندها شواهد من كلام أو أشعار العرب، و كان حينا يشدد فيها فيخالف البصريين.

إلا أن الفرّاء كان أحذق و أنبع من الكسائي، فقد تكوّنت لديه ثقافة كلامية واسعة أهلته أن يكون أدق من أستاذه في استنتاج و استنباط القواعد و الأقيسة و بالتالي استطاع أن يكون الواضع الحقيقي للنحو الكوفي و أن تكون له آراء مخالفة تماما للبصريين، و أهم المسائل التي خالف فيها سيبويه و جماعته نذكر المسائل التالية على سبيل المثال لا الحصر:

أ- أصل الإعراب للأسماء و الأفعال و أصل البناء للحروف.

---

[1] - المصدر السابق، ص 212.

ذهب الفرّاء و بقية الكوفيين إلى أن أصل الإعراب للأسماء و الأفعال و أصل البناء للحروف ويعلل الفرّاء و من تابعه و انتحل مذهبه ذلك قائلا: « أما ما إحتججتهم به للأسماء و استحقاقها للإعراب باختلاف المعاني التي ذكرتم فصحيح و به نقول، و بمثله ندلكم على أن الأفعال أيضا في الأصل مستحقة للإعراب كالأسماء و ذلك لما يدخلها من المعاني المختلفة، لوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة المدة فكان قولنا (يقول زيد)، يحتمل معنى قائم و تأويل سوف يقوم على الاستقبال فأشبهت الأفعال المستقبلة، الأسماء لاختلاف معانيها التي يلزمها التصريف من أجلها كما قالوا فلان يطيع الله فأمكن أن يقع (يطيع) على زمان متصل، و يطول إلى انقضاء الفاعل (...) فهو من هذه الجهة كالاسم الذي يلزم المسمى و لا يزيله فكان مستحقا للإعراب كما تستحقه الأسماء»[1].

و من رأيه هذا يجزم الفرّاء أن الإعراب أصل في الأفعال كالأسماء، و حجته في ذلك اختلاف معانيها الزمنية و بذا يخالف سيبويه و بقية البصريين الذين يذهبون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء و فرع في الأفعال.

2- خالف الفرّاء البصريين في المصدر و ذهب إلى أنه مشتق من الفعل و تبعه في ذلك جميع الكوفيين. أما البصريون فذهبوا إلى أن المصدر هو الأصل و الفعل مشتق منه. وهو ثان بعده وحجته في ذلك أن الفعل أصل للمصدر و المصدر يعتل إذا اعتل الفعل، و يصح إذا صح، فتقول: «قام زيد قياما، فتعل القيام لاعتلال قام »[2].

---

[1] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 80.

[2] - المصدر السابق، ص 60.

و أكّد ذلك أبو البركات الأنباري قائلا: « الدليل على أن المصادر بعد الأفعال، وأنا مأخوذة منها أن المصادر تكون توكيدا للأفعال لقولك: ضُرب زيد ضربا»[1].

و لتأكيد ما ذهب إليه الفرّاء و غيره من أصحابه أضافوا حجة أخرى و هي أن هناك أفعال لا مصادر لها كنعم و بئس و ليس و عسى و فعل التعجب و حبذا و يستحيل أن يكون الفرع و لا يكون أصله[2].

3- ذهب الفرّاء إلى أن الفعل ينقسم إلى ماض و مستقبل و دائم[3] و كان يعبر عن الماضي بفعل و المضارع بـ (يفعل)

أما البصريون فيقسمون الفعل إلى ماض و مضارع و أمر: و الأمر عند الكوفيين جزء من المضارع، و قد توقف الفرّاء عند قوله تعالى: [قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ]، [يونس/58].مشيرا إلى أن فعل الأمر مأخوذ من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر و يعلل ذلك قائلا: « العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء و التاء و النون و الألف. فلما حذفت التاء ذهبت باللام و أحدثت الألف في قولك: اضرب وافرح، لأن الضاد ساكنة فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفا خفيفة يقع با الابتداء كما قالوا: (اداركوا) و(آثاقلتم) وكان الكسائي يعيب قولهم (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلا فجعله عيبا و هو الأصل"[4].

---

1 - المصدر السابق، ص 61.

2 -الأنباري، الإنصاف م، ص28.

3 - الفرّاء معاني القرآن، ج I، ص165.

4 - الفرّاء، معاني القرآن، ج I، ص470.

4- خالف الفرّاء البصريين أيضا في عامل الرفع في المبتدأ و الخبر .. فسيبويه و من تبعه يرى أن العامل في المبتدأ هو الابتداء و ما يراه الفرّاء و بقية الكوفيين أن المبتدأ و الخبر يترافعان، كل منهما يطلب الآخر[1]، و حول هذه المسألة جرت مناظرة بين الفرّاء و الجرمي و قد دوت شهرتا في الأوساط النحوية و رواها أبو البركات الأنباري في كتابه نزهة الأنباء في طبقات الأدباء.

أما ابن يعيش فيرى أن العامل في المبتدأ و الخبر الابتداء و لكن عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ[2].

5- ذهب الفرّاء إلى أن "واو" الصرف في قوله تعالى: [و لا تلبسوا الحق بالباطل و تكتموا الحق و أنتم تعلمون] هي العامل في نصب الفعل المضارع بعدها و هي الواو التي اصطلح على تسميتها البصريون بواو المعية و استدل بما ذهب إليه بقول الشاعر:

لا تنه عن خلق و تأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

و قوله "و تأتي" حذفت منها "لا" حتى يستقيم المعنى، و لا يجوز إعادة اللام الناهية و التي وردت في بداية الكلام و إلا اختلف المعنى و كذلك الأمر مع الأسماء و هنا عاد الفرّاء إلى كلام العرب للاستشهاد، و من ذلك قولهم: « لو تركت و الأسد لأكلك »[3].

فهنا جعل الفرّاء الواو العامل في نصب المفعول معه أما البصريون فجعلوا العامل في المفعول "معه" الفعل أو معناه بتوسط واو المعية)[1].

[1] - المصدر السابق، ج I، ص13، أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف(م) رقم 5.شرح الكافية، الرضي، ج I، ص57.
[2] - السيوطي، الأشباه و النظائر، ج I، ص 295.
[3] - الفرّاء، معاني القرآن، ج I، ص34/33

و يرى الفرّاء أن هذه الواو تنصب الاسم بعدها و يسمى مفعولا معه، و تنصب المضارع مثلها مثل "الفاء" و "أو" و شرح ذلك بعد أن طرح سؤالا قائلا: « فهل يجوز في الأفاعيل التي تنصب بالواو على الصرف أن تكون مردودة على ما قبلها و فيها معنى الصرف؟ قلت: نعم العرب تقول: لست لأبي إن لم أقتلك أو تذهب نفسي، و يقولون: و الله لأضربنك أو تسبقني في الأرض، فهذا مردود على أول الكلام و معناه الصرف، لأنه لا يجوز على الثاني إعادة الجزم بلم ولا إعادة اليمين على "و الله لتسبقني" »[2].

وتوقف حول نفس المسألة عند قوله تعالى:[وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ] [آل عمران/142] قائلا:« و الصرف أن يجتمع الفعلان بـ"الواو" أو "ثم" أو "الفاء" أو "أو" و في أوله جحد أو استفهام ثم يرى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يكرّ في العطف فذلك الصرف، و يجوز فيه الإتباع، لأنه نسق في اللفظ و ينصب إذا كان ممتنعا أن يحدث فيهما ما أحدث في أوّله»[3].

و تضاربت الآراء حول هذه المسألة فرأي الفرّاء و بقية الكوفيين أن الفعل المضارع أو الاسم بعد الواو منصوب على الخلاف (أو الصرف) فلا يمكن أن يعطف الكلام الثاني على الأوّل و هو مخالف له في المعنى كقولهم (استوى الماء و الخشبة) أما الزجّاج فقدر للنصب عاملا آخر، فالتقدير (استوى الماء و لابس الخشبة) فيصبح مفعولا به لفعل آخر مضمر، أما أبو الحسن الأخفش فيرى أن المفعول هنا منصوب على الظرفية أما عبد القاهر الجرجاني فيرى أنه منصوب

---

1 - رضي الدين، شرح الكافية لبن الحاجب، ج II، ص37، إعداد الد/إميل بديع يعقوب، ط1، 1419هـ/1998م- دار الكتب العلمية.

2 - الفرّاء، معاني القرآن، ج I ص 34.

3 - المصدر السابق، ج I، ص 235.

بالواو نفسها[1] و لو جاز هذا الرأي لأصبح كل اسم معطوف منصوب، و إذا عدنا إلى رأى الأخفش نجده يضع شروطا في نصب الاسم على أنه مفعول معه، و هو أن يجوز عطفه على مصاحبه من حيث المعنى و مثال ذلك قولهم "مازلت أسير و الليلَ" أمّا سيبويه فذهب إلى أنا تعمل في الاسم ما قبلها لأنا بمعنى "مع" فاستبدلت "مع" بـ "الواو" لأنا الأخف في اللّفظ.[2]

و قد أنكر أبو البركات الانباري ما ذهب إليه الفرّاء و حجته في ذلك أن الاسم بعد حرف العطف "لكن" يكون دائما مخالفا في المعنى لما سبقه و لا يأتي منصوبا في كل الحالات كقولنا "ما قام زيد لكن عمر " [3].

1 - السيوطي، همع الهوامع، ج II، ص 38/الأنباري، الإنصاف م (I) ص230.
2 - سيبويه،الكتاب، ج I، ص297.
3 - أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج I، ص229.

الفصل الثالث

أهم المسائل النحوية التي خالف فيها الفرّاء الكسائي:

1) الكلام على إعراب أوائل السور من الحروف:

2) عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية:

3) جواز حذف الظروف عند الفرّاء:

4) أي الموصولة أهي معربة أم مبنية ؟

5) العماد عند الفرّاء:

6) "نعم" و "بئس" فعلان أم اسمان:

7) لا النافية للجنس:

8) "حتى" بين نصبها و جرها و رفعها:

9) العطف على الضمير المجرور

10) جواز الفصل بين إذن و معمولها

11) حذف ناصب المفعول به:

12) جواز العطف على اسم"إن" بالرفع قبل تمام الخ

13) إعراب الضمير المتصل بأسماء الأفعال

14) حكم إعراب التاء والكاف في قوله تعالى: "قل أ رأيتكم" [الأنعام 40]

15) عمل اسم الفاعل:

16) عامل الرفع في الاسم بعد لولا:

17) حكم المنادى المفرد المعرفة:

18) فتح "إن" وكسرها الجزاء بأن (كإن):

19) جواز تقدم الاسم المنصوب أو المرفوع بجواب الشرط على الجواب نفسه:

20) "ما" الحجازية:

21) "إن" النافية عاملة أم غير عاملة:

22) الإشـ ـتـ ـغال:

23) هل يجوز تقديم معمول جواب الشرط على أداة الشرط ؟

24) الفصل بين لن و الفعل المنصوب بعدها:

25) مسألة ضربي زيدا قائما:

26) فعلا التعجب:

27) أثره فيمن أتى بعده:

1- الكلام على إعراب أوائل السور من الحروف:

قال تعالى: [ألم ، (ذَلِكَ الكِتَابُ] [البقرة/1- 2] اختلف النحاة في إعراب "ألم" فهناك من جعلها مبتدأ و "ذلك الكتاب" خبر.

أما الفرّاء فقد اعتبر هذه الحروف، كغيرها من حروف التهجي موقوفة في القرآن الكريم. يقول: «الهجاء موقوف في كل القرآن و ليس بجزم يسمى جزما، إنما هو كلام جزمه نّية الوقوف على كل حرف منه: فافعل ذلك بجميع الهجاء فيما قلّ أو كثر»[1].

أما في قوله تعالى: [ألم اللهُ] [آل عمران/1]. قرأ العامة بفتح الميم و يذكر الفرّاء أن الميم كانت في الأصل مجزومة لنية الوقوف عليها و يستأنف الكلام بعدها لهذا ترك العرب الهمزة في الألف من الله فصارت فتحتها في الميم بدل السكون.

أما الكسائي فيرى أن حروف التهجي إذا لقيتها ألف الوصل فحذفت ألف الوصل حركتها لحركة الألف[2].

و ذكر سيبويه أن الميم فتحت لالتقاء الساكنين فاختار الفرّاء لها الفتح كي لا تجتمع كسرة و ياء وكسرة قبلها.

أما قوله تعالى:[كهيعص] فقد قيل أّنه مفسر لأسماء الله، فقيل: [الكاف من كريم، و الهاء من هاد، و العين و الياء من عليم، و الصاد من صدوق] فهذه حروف جمعت في كلّمة عملت الرفع فيما بعدها[3]

---

1 - الفرّاء، معاني القرآن،ج I، ص 9.

2 - المصدر نفسه، ص 9.

3 - المصدر نفسه، ج I ص 370.

و قد تكلم في هذه الحروف الكثير من النحويين القدامى و حتى من جاء بعدهم، فجعلوا هذه الحروف موقوفة على الحكاية و قدّروا بنائها على السكت. كما قدروا الوقف على أسماء الأعداد فمثلما جاز الوقف في (لاْمْ مِيمْ) جاز في العدد فنقول واحد اثنان بقطع الألف في اثنان و الوقف على الهاء في ثلاثه و أربعه بدل ثلاثة أربعة[1].

و قد نجد في بدايات السور في القرآن الكريم، حرفا واحدا و للفرّاء في هذا رأي نبرزه فيما يلي: "إذا كان الهجاء أول سورة فكان حرفا واحدا، مثل قوله "ص" و "ن" و "ف" كان فيه وجهان في العربية أن نويت به الهجاء تركته جزما و كتبته حرفا واحدا و إن جعلته اسما للسورة أو في مذهب قسم كتبته على هجائه "نون" صاد" و "قاف" و كسرت الدال من "صادٍ" و الفاء من "قافٍ" و نصبت النون الأخيرة من "نونَ" فقلت "نونَ و القلم" و "صادِ و القرآن" و قافٍ لأنه قد صار كأنه أداة "[2].

و قد أجاز الفرّاء عمل هذه الحروف فيما بعدها و جعلها نائبة عن جميع أحرف المعجم فصارت كالاسم لحروف الهجاء و تعمل الرفع فيما بعدها كقوله تعالى: [كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ] [الأعراف/2].و قوله:[ألم ، تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ] [السجدة/1 – 2] [الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ] [هود/1] فكل هذه الأسماء المرفوعة العامل في رفعها

---

1 - سميح عاطف الزين، الإعراب في القرآن الكريم، ص 137.ط(2) سنة 1410هـ/1990م- الشركة العالمية للكتاب بيروت.

2 - الفرّاء، معاني القرآن، ج 1، ص 10.

حروف الهجاء قبلها و تقدير الآية الأولى عنده الألف و اللام و الميم و الصاد من حروف المقطع كتاب أنزل إليك مجموعاً[1].

أما قوله: [طه] فالتقدير كما أورده الفرّاء يا رجل لذلك فهو مرفوع بالنداء، و كذلك قوله تعالى:[يس] فالتقدير يا إنسان[2]

و قد خالف في ذلك الكسائي الذي يرجع عامل الرفع في الأسماء بعد حروف الهجاء إلى إضمار "هذا" أو "أولئك"[3].

و هناك من النحاة من ذهب إلى أن هذه الحروف لا موضع لها من الإعراب.

أما بالنسبة للحروف التي لا مرفوع بعدها، فقد قدّر لها الفرّاء عاملا مضمرًا و هو المبتدأ المحذوف و قاس ذلك على قوله تعالى : [سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا] [النور/1] ، و التقدير : هذه سورة أنزلناها، و كقوله تعالى:[براءةٌ مِنَ اللهِ وَ رَسُولِهِ] [التوبة/1] فالتقدير هذه براءة من الله.

و ذهب بعض النحاة إلى أن هذه الحروف يجوز أن تحكى كما هي و يجوز جعلها أسماء لحروف الهجاء و على هذا يجوز فيها الصرف و عدمه بناء على تذكير الحرف و تأنيثه[4].

---

1 - انظر المصدر نفسه، ص 368.

2 - المصدر نفسه.

3 - انظر المصدر السابق، ص 369.

4 - انظر همع الهوامع للسيوطي، ج 1، ص 116.

2 - عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية:

توقف الفرّاء عند قوله تعالى: [وَلا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ] [البقرة/35] ليبين وجهين في إعراب "تكونا" فقد أجاز أن يكون فعلا مضارعا مجزوما بالعطف على "تقربا" لأنه جواب لا ُيخالف الكلام الأول وقاس هذا على قول امرئ القيس:

فَقُلْتَ لَهُ صَوبْ وَلاَ ُتَجْهِدَنهُ فُيُدْرِكَ مِنْ أُخْرَى القُطَاةَ فَتَزْلق

فجزم الشاعر الفعل بتقدير لام النهي في عجز البيت على أنه معطوف على "تجهدنه" كما أجاز في قوله (تكونا) أن يكون فعلا مضارعا منصوبا بعد الفاء. (1)

ففي هذه الآية يجوز النصب والجزم لأن الجواب لا يخالف الكلام الأول، ومذهب الفرّاء في الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء السببية الواقعة في جواب أمر أو نهي أو نفي أو استفهام أو تمني أوعرض أن يكون منصوبا على الخلاف أي أن الجواب يكون مخالفا لما سبقه واستدلّ فيما ذهب إليه بالقرآن الكريم وكلام العرب أما من القرآن فاعتمد على قوله تعالى:[وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي] [طه/81]، فلا يجوز في (يَحِلَ) إلا النصب لأنه مخالف للأول، يقول الفرّاء: "فلما عطف حرف على غير ما ُيشاكله وكان في أوله حادِثُ لا يصلح في الثاني نصبٌ" (2).

[1] - الفرّاء، معاني القرآن،ج I ص 26.
[2] - الفرّاء، معاني القرآن I ص 27.

فالفرّاء لا يشترط وقوع الفعل المضارع بعد الفاء السببية أن يكون مسبوقا بأمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمني أو عرض فقط حتى يكون منصوبا، بل ويشترط أن يكون المعنى مخالفا للأول نحو (أيتنا فنكرِمَك) فالجواب مخالفٌ للأول، فهذا أمر أما (نكرِمَك) فليس كذلك [1].

أما البصريون فيذهبون إلى أن عامل النصب في الفعل المضارع "أن" المضمرة وحُجتهم في ذلك أن الفاء وُضِعت أصلا للعطف فهي من الحروف غير المتخصصة فهي تدخل على الأفعال كما تدخل على الأسماء فلذلك فهي غير عاملة.

والدليل الآخر على أنها حرف عطف غير عاملة هي عدم جواز دخول حرف العطف عليها نحو: "أيتني وفأكرِمَك وفأعطيك " فلما بطل هذا بطل أن تكون هي العاملة وقاسوها على واو القسم في عدم دخول حرف عطف عليها. [2]

أما أبو عمر الجرمي فيذهب إلى أن الفعل المضارع بعد الفاء السببية منصوب بها نفسها [3] والأصل أن ينصب الفعل المضارع الصريح، ولا يجوز نصب ما دل عليه من خبر أو اسم فعل لأنه لم يسمع من العرب، وهذا ما يراه الفرّاء فلا يجيز نحو (فَعلَ خيْرًا فَيُثابَ عليه) و(حسبك الكلامَ فينامَ الناسَ) و(صه فأحدثَك) و(صه فأقاتلَك) أو (نزال فأقاتلَك) أو أن يكون الأمر مقدرا نحو (الأسد الأسد فتنجوَ) أما الكسائي فقد أجرى كل هذا مجرى الفعل الصريح، وافقه ابن جنّي وابن عصفور في اسم الفعل بناء على أنه مطرد كالأمر وهذا مذهب سيبويه. [4]

وتصل من هذه المسألة إلى أن الفرّاء لم يخالف فقط الكسائي وإنما أيضا سيبويه فيما يخص بعض العوامل.

---

1 - الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف م76.

2 - المصدر السابق.

3 - المصدر نفسه.

4 - شرح الكافية الرضي جIV ص64 / السيوطي، همع الهوامع جII ص306.

3 - جواز حذف الظروف عند الفرّاء:

أجاز الفرّاء حذف "الهاء" وحروف الجر في الصلات وقد حكى جواز ذلك عن سيويه والأخفش والزجّاج وفي هذا خالف أستاذه الكسائي و قد اعتمد الفرّاء في هذه المسألة على قوله تعالى: [واتقوا يومًا لاَ تُجْزَى نفسٌ عن نفسٍ شيئاً] [البقرة/48]، وفسّر ذلك أنّه قد يعود على اليوم و الليلة ذكرهما مرّة بالهاء ومرّة بالصفة (أي الظرف) فيجوز الحذف والتقدير (لا يجزي نفس عن نفس شيئا) ويجوز إظهار الظرف فنقول: لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئا.

أما الكسائي فلا يجيز الإضمار و أنكر ما ذهب إليه الفرّاء وتقدير الآية عنده (واتقوا يومًا لا تُجْزِيه نفسٌ)(1)، ثم حذف الضمير المنصوب إلاّ أنه يجيز حذف الهاء دون الظروف قائلا:«لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء»(2).

وإذا عدنا إلى رأي الفرّاء و سبب جوازه حذف حرف الجر والهاء في الآية السابقة لوجدناه التشابه في المعنى ومثال ذلك ما استشهد به في قوله: «أتيك يوم الخميس و في يوم الخميس» فالمعنى هنا واحد و أما ما استشهد به الكسائي فالمعنى يختلف في حالة إضمار حرف الجر أو الهاء لقوله: أنت الذي تكلمت غير قوله: أنت الذي تكلمت فيه، فلا يجوز إضمار "فيه" لأن المعنى مختلف ويفصل هذا الفرّاء في تعرضه لقوله تعالى: [لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ] [الأعراف/16] قائلا:« المعنى والله أعلم، لأقعدن لهم على طريقهم أو في طريقهم وإلقاء الصفة من هذا جائز» (3)

أما سيبويه والأخفش فقد أجازا الأمرين أي حذف الهاء والظرف وهذا ما ذهب إليه الفرّاء.

---

1 - الفرّاء، معاني القرآن، جI ص32.

2 - ابن هشام، مغني اللبيب، جII ص208.

3 - الفرّاء، معاني القرآن، جI ص375.

4 - أي الموصولة أهي معربة أم مبنية ؟

يقول الله تعالى: [ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً] [مريم/69].

توقف الفرّاء عند هذه الآية، و أورد ثلاثة وجوه للإعراب "أي" التي تنوب عن جمع من الاستفهام المتفرق يقول: «الأصل أي تفرق جمع من الاستفهام».

و الوجه الإعرابي الأول أن يقع الفعل على "من" و يكتفي به و هي في هذا الموضع مفعولا به و مثل ذلك قولهم قد قتلنا من كل قوم و أصبنا من كل طعام، ثم يستأنف الكلام برفع "أيًا" على أنه فاعل لفعل مضمر تقديره ننظر و يعلل الفرّاء ذلك بقوله:« أي يعمل فيه ما بعده و لا يعمل فيه ما قبله، و إنما يرفعها أو ينصبها ما بعدها كقوله تعالى: [ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً][الكهف/12] »[1]. فهنا "أي" فاعل مقدم للفعل أحصى.

ثم يورد الفرّاء "أي" في حالة النصب « و تقول إذا كان الفعل واقعا على "أي"، ما أدري أيهم ضربت»[2].

فيرى الفرّاء أن الفعل قبلها لم يعمل فيها لأن معنى الآية لا يقبل ذلك.

أما الوجه الثاني أن يكون "أي" بمنزلة "الذي" الاسم الموصول المعروف و في هذه الحالة لا بد من صلة موصول ليتم الكلام بعدها كبقية الأسماء الموصولة الأخرى و تقدير الآية: (لننزعن من الذين تشايعوا على هذا ينظرون بالتشايع) أيهم أشد و أخبث، و أيهم أشدّ على الرحمن عتيا[3].

---

1 - الفرّاء، معاني القرآن، ج I ص 46.

2 - المصدر نفسه.

3 - الفرّاء، معاني القرآن I ص 48.

فقد أورد الفرّاء صلة ليتم المعنى على هذا النحو.

و الوجه الثالث الذي جاء به الفرّاء هو النداء و تقدير الآية عنده ثم لننزعنّ من كلّ شيعة بالنداء أيّ لننادين أيهم أشد على الرحمن عَتِيًّا" و ليس هذا هو المقصود من الآية[1].

و الافت للانتباه أنّ كل الحالات التي أوردها الفرّاء جاءت فيها "أي" بالرفع و من الآية ندرك أن موضع الخلاف هو "أيّ" و المفعول به بعدها، فالكل يتفق على أن "أيّ" موصول لكن الخلاف يكمن في بنائها أو إعرابها، و هل يصحّ فيها النصب أو الضم؟و ما السبب في ذلك؟

- ذهب سيبويه و بعض البصريين إلى أن "أيّ" مبنية و علّة بنائها عندهم مخالفتها للأسماء الموصولة الأخرى، فكل الأسماء تتصل بها صلة عدا "أيّ" فسبب البناء إذن هو حذف صدر الصلة و هي "هو".

و يذكر الزمخشري موقف سيبويه بكل وضوح في الكشّاف يقول: « و سيبويه على أنه مبني على الضم لسقوط صدر الجملة التي هي صلته، حيث لو جيء بها للإعراب و قيل أيّهم هو أشد»[2].

فأي عنده مبني على الضم بعد سقوط صدر الجملة المتمثل في العائد أمّا إذا ذكر العائد فإنه معرب.

و اعتمد سيبويه فيما ذهب إليه على السماع يقول:« و لو قالت العرب أيّهم هو أفضل لقلته و لم يكن بدّ من متابعتهم و لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس »[3].

و قد ذهب البصريون إلى بناء "أي" معتمدين على القياس.

---

1 - الفرّاء، معاني القرآن I ص 48.

2 - الزمخشري، الكشاف ج III ص 34. تحق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية بيروت، ط(1) 1995م/ 1415هـ-.

3 - سيبويه، الكتاب ج I I ص 402.

ﻓ ـ "أي" عندهم تقع موقع "ما" و "من" المبنيين في جميع الأحوال.

أمّا في حالة إعرابا فقاسوها على "بعض" و "كل" أما إذا حذف منها العائد ُبنيت و هو القياس عندهم(1).

أما الخليل بن احمد فيرى أنا مرفوعة على الحكاية و التقدير عنده: « ثم لننزعنّ من كل شيعة الذين يقال: أيهم هو أشدّ عتيا »(2).

و قد وقف بعض النحاة عند هذا الموضع، و استضعفوا حذف مثل هذا الضمير مع غير "أي" من الموصلات و لم يستضعفه ابن مالك و يعلل ذلك قائلا : « و يجوز حذف العائد المرفوع، إذا كان مبتدأ مخبرا عنه بمفرد »(3).

و إذا عدنا إلى الآية موضع الخلاف نجد البصريين يردّون قراءة هارون و الهرّاء و يعقوب بالنصب و يصفونا بالشذوذ لذا لا يجوز الاعتماد عليها في القياس.

فالخلاصة أن بعض البصريين يعتمدون على القياس و الحذف في بناء "أي".

أما الفرّاء فيرى أن "أي" معربة فتنصب و ترفع بالفعل الذي يأتي بعدها و هي عنده و عند بقية الكوفيين بمثابة "ما" و "من" في الاستفهام و الجزاء فإذا وقع عليها الفعل و هي بمعنى الذي نصبوها لا محالة فيقولون (أكرم، أيهم هو أفضل)(4).

---

1 - الانباري، الأنصاف، م 102، ص 219.

2 - الزجاجي، مجالس الزجاجي، ص301.

3 - ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص 58، ط2 1405هـ /1985م - دار إحياء العلوم، بيروت.

4 - الفرّاء، معاني القرآن، ج1 ص 47 الهامش.

و خلاصة ما ذهب إليه الفرّاء و جماعته أنّ شرط إعراب "أي" أمران: أن تكون بمعنى "الذي" أي الموصولة و أن يحذف صدر صلتها، و هو العائد كما هو معروف و يعلّل ذلك الفرّاء بقوله: «من نصب "أيا"، أوقع عليها النزع و ليس باستفهام كأنه قال:ثم لنستخرجن العاتي الذي هو أشد»[1].

و قد وقف جماعة من البصريين موقف الكوفيين مخالفين في ذلك ما ذهب إليه سيبويه يقول الزجاج: « ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت؟ »[2].

و يقول الجرمي: « خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول: "لأضربن" أُيهم قائم بالضم »[3].

و يؤكد بذلك أن الجميع ينصب.

و يذكر ابن هشام أن الذين خالفوا البصريين في الآية المذكورة كالخليل و يونس و الجرمي و الأخفش و الزجّاج يرون أن "أي" في الآية استفهامية و هي مبتدأ و أشدّ خبر. و بهذا يدعمون رأي الكوفيين.

أما من المتأخرين فنجد ابن الأنباري يقف موقف البصريين و يصف قراءة هارون بالشذوذ و يرجع الخلاف بين النحاة إلى اختلاف في القراءات و يشير إلى أن القراءة الفصيحة و المشهورة هي التي قرأ بها عامة الناس[4].

---

1 - الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص 47.

2 - إبن هشام، المغني، ج1، ص 162.

3 - المصدر نفسه.

4 - الا نباري الإنصاف م 102.

أما ابن يعيش فيرى أنا مبنية و يعلل ذلك بقوله:« إنما بنيت لأن القياس عنها أن تكون مبنية على حد نظيريها و هما "من" و "ما"، ثم قال: "و إنما بنيت على الضم تشبيها "بقبل" و "بعد"، و"يا زيد" لأنه يكون معربًا في حال و مبنيًا في حال» [1].

و المفرد إذا أضيف أعرب و "أيّ" في الآية مضافة إلى "هم" إذاً فالواجب نصبها و على هذا فما ذهب إليه ابن يعيش فيه تناقض، و الذي يؤكد صحة ما ذهب إليه الفرّاء و جماعته و من تبعهم من البصريين في إعراب "أي" أراء بعض النحاة و من ذلك:

1- ما ذكره الفرّاء فإن "أي" يعمل فيه ما بعده و لا يعمل فيه ما قبله و إنما يرفعها أو ينصبها ما بعدها[2].

2- ما ذكره الجرمي حيث قال: خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول لأضربن أيهم بالضم[3].

3- اعتماد الكوفيين على قراءة هارون القارئ و معاذ الهرّاء و يعقوب و كلّهم بالنصب[4].

و نخلص ممّا تقدم أن "أي" تختلف في أمر البناء و الإعراب عن باقي أخواتا من الموصولات فتبنى إذا أضيفت كما هو في الآية و كان صدر صلتها ضمير محذوف، و في هذا يقول ابن مالك:

"أي" كما و أعربت ما لم تضف   و صدر وصلها ضميرانحذف

فهي معربة في كل الأحوال إلا في حالة واحدة و التي ذكرها ابن مالك.

كما اختلف النحاة في مفعول (ننزع) في نفس الآية.

---

1 - ابن يعيش شرح المفصل، ج I I I، ص145 تحقيق موفق الدين، عالم الكتب بيروت 1981م.

2 - الفرّاء، معاني القرآن ج I، ص 146، الهامش.

3 - بن هشام المغني جI ص 162.

4 - أنظر الإنصاف م 102.

فذهب الفرّاء في الحالة الإعرابية الأولى التي ذكرها إلى أن "من" مفعول به و "أيّ" فاعل لفعل مضمر تقديره ننظر و بذا يخالف أستاذه الكسائي الذي ذهب إلى أن "من" زائدة و "كل شيعه" مفعول به و جملة الاستفهام استئنافية، و هذا ما ذهب إليه الأخفش أيضا.

أما الخليل فذهب إلى أن "أيّ" استفهامية و المفعول به للفعل ننزع محذوف و التقدير لننزعنّ: الفريق الذي يقال فيهم أيّهم أشد و أبطل سيبويه ما ذهب إليه.

أما يونس بن حبيب فذهب إلى أن المفعول هو الجملة، و علقت (ننزع) عن العمل، و هذا مستبعد عند سيبويه و الفرّاء لأنه لا يكون التعليق إلا في أفعال القلوب التي تلغي نحو علم و ظن[1].

[1] - عباس حسن، النحو الوافي، ج I، ص 363، ط2، دار المعارف، بيروت.

5 - العماد عند الفرّاء:

توقف الفرّاء أمام الضمير "هو" والذي يعتبره البصريون ضمير فصل لأنه يفصل بين المبتدأ والخبر والنعت أو بين الخبر والتابع، ويعتبره الكوفيون عمادا، لأنه يعتمد عليه في الفائدة أي به يتبين أن الثاني خبر وليس تابع ويسميه بعض الكوفيين دعامة لأنه يُدَعِّمُ به الكلام أي يقوى به ويؤكد [1].

واعتمد فيما ذهب إليه على قوله تعالى: [وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ] [البقرة/85]

قائلا: « إن شئت جعلت "هو" كناية عن الإخراج (وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ) أي وهو محرّم عليكم: يريد إخراجهم محرم عليكم، ثم أعاد الإخراج مرة أخرى تكريرا على "هو" لَما حال بين الإخراج وبين "هو" كلام فكان رفع الإخراج بالتكرير على"هو" وإن شئت جعلت "هو" عمادًا ورفعت الإخراج بمحرم» [2].

أشار الفرّاء إلى أن العرب لا تجعل العماد في الواو لأنا لا تعمل فيما بعدها بينما تجعل العماد في ظنّ لأنه ناصب و في "كان" و "ليس" لأنما يرفعان وفي إنّ وأخواتا لأننّ ينصبن، إلاّ أنّ الفرّاء أجاز العماد في الواو قائلا: « لم يوضع العماد على أن يكون لنصب أو لرفع أو لخفض، إنما وضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل فإذا رأيت الواو في موضع تطلب الاسم دون الفعل صلح في ذلك العماد، كقولك: أتيتُ زَيْدًا وَأبوهُ قَائِمٌ، فقبيح أن تقول: أتيتُ زَيْدًا وَقَائِمٌ أبوهُ وأتيتُ زَيْدًا وَ يَقُومُ أبوهُ، لأن الواو تطلب الأب فلما بدأت بالفعل وإنما تطلب الواو الاسم

---

1 - السيوطي، همع الهوامع ج I ص 227.

2 - الفرّاء، معاني الفرّاء ج I ص 50 - 51 .

ادخلوا لها "هو" لأنه اسم »[1] واستشهد في هذا بكلام العرب قائلا: «سمعت بعض العرب يقول: كَانَ مَرةً وهُوَ يَنفَعُ الناسَ أَحْسَابُهُمْ » و استشهد بقول الشاعر:

فأَبْلِغْ أَبَا يَحْيَ إذَا ما لَقِيْتَهُ على العِيسِ في أباطِها عَرَقٌ يَـبْسُ

بأن السلامِي الذي بِضَرِيةٍ أَمِيرَ الحَمَى قَدْ بَاعَ حَقِّي بَنِي عَبْسِ

بِثَوْبٍ و دِينَارٍ و شَاةٍ ودِرْهَمٍ فَهَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَا هُنَا رَأْسُ [2]

ففي هذه الأبيات جعل الشاعر العماد مع "هل" وهي لا ترفع ولا تنصب لأنا تحتاج إلى اسم بعدها وليس إلى فعل أو فاعل.

كما توقف أمام قوله: [وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ] [الأنفال/32] مشيرا إلى أن الحق يجوز نصبه و رفعه فالرفع باعتبار هو اسم، أما إذا اعتبرنا "هو" عماد فيكون (الحق) منصوبا ويعلل ذلك الفرّاء قائلا:« وكذلك فافعل في أخوات كان وأظن وأخواتا كما قال تبارك وتعالى: [وَيَرَى الذِينَ أُوتُوا العِلْمَ الذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِكَ هُوَ الحقَّ] [سبأ/6]، تنصب الحق لأن "رأيت" من أخوات ظننت». [3]

وقد اختلف الفرّاء مع الكسائي في محل إعرابه فقال الكسائي:« محله محل ما بعده» وقال الفرّاء: « كمحل ما قبله»، ففي: كان زيدُ هو القائِمُ محله عند الكسائي النصب وعند الفرّاء الرفع وفي: إنّ زيدًا هو القائمُ: محله عند الكسائي الرفع وعند الفرّاء النصب. [4]

1 - المصدر السابق نفس الصفحة.
2 - المصدر السابق ص 52.
3 - المصدر السابق ص 409.
4 - السيوطي، همع الهوامع ج I ص 228.

أما عند البصريين فلا محل له من الإعراب وحجتهم في ذلك أنه دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر وقاسوه على كاف الخطاب في "ذلك" و"تلك" إذ لا إعراب لها سواء في الإفراد أو التثنية أو الجمع كما قاسوها على "ما" للتوكيد والتي لا إعراب لها أيضا.

ويرى البصريون أيضا أن هذا الضمير لا ُيعدُ ركنا أساسيا في الجملة كما يراه الفرّاء وغيره لأنه يجوز حذفه ولا يختل المعنى، وهذا دليل على أنه فضلة وليس عمدة ومثال ذلك قولهم: "كان زيدٌ هو القائم " يجوز القول :" كان زيدٌ القائِمَ". [1]

وقد اختلف النحاة في محل وقوعه من الجملة فذهب الأخفش إلى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقوله تعالى: [هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ] [هود/78]

وذهب البعض إلى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقا كقوله تعالى:[أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ] [النحل/92]

وأجاز البعض وقوعه قبل المضارع نحو: كان زَيدُ هُوَ يَقُومُ، أما الفرّاء فلم يَجّوْز وقوعه قبل معرفة بغير لام نحو: كان زيدٌ هو أخاك ولم يَجوز وقوعه في باب "ما" وأوجب في الحالتين الابتدائية وقد ذهب مع الكسائي إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ نحو: ما بال زيد هو القائم، ومررت بعبد الله هو السيد قد أجاز الفرّاء كما أشرنا سابقا وقوعه أول الكلام قبل المبتدأ و الخبر كقوله تعالى: [وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ] [البقرة/85] [2].

---

[1] - انظر الأنصاف م 99 ص 211.

[2] - الفرّاء، معاني القرآن ج1 ص51.

واختلف مع الكسائي في قوله تعالى: [قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ] [الإخلاص/1] و يعلّل ذلك قائلا: « قال الكسائي فيه قولا لا أراه شيئا قال : هو عماد مثل قوله تعالى:[إِنَّهُ أَنَا اللهُ] [النمل/9] فجعل "أحدٌ" مرفوعا بالله و جعل هو بمنزلة الهاء في "أنه" ولا يكون العماد مستأنفا به حتى يكون قبله إن أو بعض أخواتا، أو كان أو الظن »[1].

وقد أشار أبو العبّاس ثعلب إلى هذه المسألة قائلا: « قال الكسائي وسيبويه: هو من: قل هو الله أحد عماد فقال الفرّاء: هذا خطأ من قبل العماد لا يدخل إلا على الموضع الذي يلي الأفعال ويكون وقاية للفعل، مثل إنّه قام زيدٌ، ثم يستعمل بعد فيتقدم ويتأخر، والأصل في هذا إنما قام زيد، فالعماد كـ "ما" وكل موضع فعلى هذا جاء يقي الفعل وليس مع (قل هو الله أحد) شيء يقيه » [2].

كما توقف الفرّاء أيضا عند قوله تعالى: [وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ] [آل عمران/180] مشيرا إلى أن "هو" في هذه الآية عماد ثم يطرح سؤالا قائلا: "فأين اسم هذا العماد؟ ثم يجيب هو مضمر والتقدير: فلا يحسب الباخلون الْبُخْلَ هو خيرًا لهم، ومثله في الكلام: قدم فلان فسُرِرْتُ به والمقصود هو سُرِرْتُ بقدومه[3].

ومع كل هذه الحالات التي وقع فيها العماد يسمى ركنا أساسيا من أركان الجملة عند الفرّاء وبقية الكوفيين.

إلا أن البصريين أهملوا إعراب ما سموه " ضمير الفصل" في مثل: [إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقّ] [الأنفال/32] مع حرصهم على ملاحظة الإعراب في أدق أجزاء الجملة ولُجُوئهم إلى التقدير والتأويل[4].

---

[1] - الفرّاء، معاني القرآن، جIII ص299 وما بعدها.

[2] - ثعلب، مجالس ثعلب، ج II ص 422.

[3] - الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 248.

[4] - د/ عفيف دمشقية، خطى متعثرة في تجديد النحو العربي ص192.

ويذكر صاحب المفصل أن ضمير الفصل عندهم يفيد ضربا من التوكيد " [1].

[1] - عفيف دمشقية، خطى متعثرة في تجديد النحو العربي ص192 نقلا عن المفصل ص133.

6 - "نعم" و "بئس" فعلان أم اسمان:

توقف الفرّاء... أمام قوله تعالى: [بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا] [البقرة/90] قائلا "أن يكفروا" في موضع خفض ورفع، فأمّا الخفض فأن تردّه على الهاء التي في "به" على التكرير على كلامين كأنك قلت اشتروا أنفسهم بالكفر، وأما الرفع فأن يكون مكرورا أيضا على موضع "ما" التي في "بئس"ولا يجوز أن يكون رفعا على قولك:"بئس الرجل عبد الله، وكان الكسائي يقول ذلك"[1].

ويجوز لـ "بئس" و"نعم" أن يعملا في مضمر يفسره ما بعده وهذا ما ذهب إليه سيبويه أيضا يقول: "أما قولهم: نعم الرجلُ عبدُ الله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله... كأنه قال نعم الرجل فقيل له من هو؟ فقال: عبد الله"[2].

و لقد احتدم الخلاف بين البصريين والكوفيين وعلى رأسهم الفرّاء حول "نعم" و"بئس" أهما فعلان أم اسمان؟. ذهب الفرّاء إلى أن "نعم" و"بئس" اسمان مبتدآن ومن ضمن الحجج التي استدل بها ما يلي:

1-دخول حرف الجر عليهما و مثال ذلك قول بعضهم وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء "نعم السير على بئس العير".

وقول الأعرابي عندما بُشّر بمولودة فقيل له "نعم المولودة مولودتك" فقال: « والله ما هي بنعم المولودة، نصرتها بكاء وبرها سَرِقَةٌ »[3]

---

[1] - الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 56.

[2] - ابن جنيّ، الكتاب، ج II ص 176-177.

[3] - السيوطي، الهمع جIII ص17.

ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

صبحك الله بخيرٍ باكر   بنعم طيرٍ و شبابٍ فاخرٍ

2- دخول النداء عليهما، فالعرب تقول:« يا نِعْمَ المولى و يا نِعْمَ النصير»

3- دخول لام الابتداء عليهما في خبر إن ولا يدخل على الماضي كقولهم "إن زيدا لنعم الرجلُ".

4- عطفهما على الاسم فيما حكى الفرّاء: "الصالح و بئس الرجل في الحق سواء".

5- لا يأتي منهما المصدر ولا يتصرفان بل جامدان[1]

6- لا تلحقهما تاء التأنيث دائما كقوله تعالى:[وَبِئْسَ الْمِهَادُ] [آل عمران/197] وقوله:[وَبِئْسَ الْقَرَارُ] [إبراهيم/29] ويذهب الفرّاء إلى أنه يجوز توحيدهما لأنهما ليستا بفعل ملتمس معناه، فمن حيث اللفظ نجدهما على وزن فعل في الماضي لكن معناهما يبقى للمدح والذم[2].

كل هذه الأدلة أخذ بها الفرّاء لتأكيد رأيه و بهذا خالف أستاذه الكسائي الذي ذهب مذهب البصريين في أن "نعم" و"بئس" فعلان ماضيان.

يقول الرضي: " اعلم أن "نعم" و"بئس" في الأصل فعلان على وزن فَعِلَ بكسر العين... والأكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء وإسكان العين إذا قصد بهما المدح أوالذم عند بني تميم وغيرهم"[3].

---

1 - المصدر السابق ص 17-18.

2 - المصدر السابق II ص 141.

3 - شرح الكافية، الرضي ج IV ص 238.

وهذا مذهب سيبويه إذ يقول: « وأصل نعم وبئس: نَعِمَ وَبَئِسَ وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعلٌ غير هذا المعنى »[1] ويضيف سيبويه في موضع آخر أن "نعم" قد تأتي بكسر العين وهي لغة بني هذيل واستشهد بقول طرفة بن العبد:

ما أقلت قدمٌ نَاعِلَهَا نعم الساعون في الحي الشُطُرْ[2]

وعلى الأصل قرأ الكسائي قوله تعالى: [فَنِعِمَّا هِيَ] [البقرة/271] بفتح الفاء وكسر العين.

- ويضيف الرضي في أصل فعليتهما ما جاء به الكسائي يقول نعما رجلين، ونعموا رجالا، والضمائر تخص الأفعال وليست الأسماء[3].

أما سيويه فيرى أن "نعم" و"بئس" تلحقهما تاء التأنيث قائلا: "اعلم أن نعم يؤنث ويذكر وذلك قولك: نعمت المرأة، وإن شئت قلت، نعم المرأة، كما قالوا: ذهب المرأة، والحذف في نعمت أكثر[4].

أما عدم دخول المضارع عليهما فيفسره السيرافي والزجّاج بأن معنى المدح أو الذم يكون في الحال "فنعم" وضع لمدح المخصوص في الآن و "بئس" وضع لذم المخصوص في الآن[5].

وجاء بعد دلك النحاة للتفصيل في هذه المسألة ومنهم السيوطي ويرد رأي الكوفيين معللا ذلك بأنّ حرف الجر والنداء لا يختصان بالأسماء فقط بل قد يدخلان على ما لا خلاف في فعليته

---

[1] - ابن حّني، الكتاب ج II ص 179- جIII ص 266.
[2] - ابن حّني، الكتاب ج IV ص 440.
[3] - شرح الكافية الرضي جIV ص241 وما بعدها.
[4] - ابن حّني الكتاب جII ص178.
[5] - المصدر السابق لنفس الصفحة – الإعراب في القرآن الكريم ص213 – الأنصاف م14.

بتأويل موصوف أو منادى مقدر، وبأن عدم تصريفهما وتأويلهما إلى مصدر لا يؤكد اسميتهما ومثال ذلك: ليس وعسى وأمّا ما يدل على أنما فعلان دخول تاء التأنيث عليهما(1).

وقد ذهب الكوفيون وعلى رأسهم الفرّاء إلى أن نعم لا تلحقها تاء التأنيث و لا التثنية، ويرفض أبو البركات الأنباري هذا الرأي وحجته أن حذف تاء التأنيث في نعم المرأة تنبيها على أن الاسم يراد به الجنس، وقاس ذلك على قوله تعالى:[لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ] [التين/4]، فالمقصود بالإنسان الناس وكقولهم أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ، فالمقصود الدنانير والدراهم فلما كانت "نعم" و"بئس" لا تعملان إلا في اسم نكرة دال على الجنس أو اسم معرف دال على الجنس أيضا، فلا خلاف أن أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكير أفعالها وتأنيثها.

ولإبطال دائما ما ذهب إليه الفرّاء يورد أبو البركات الأنباري رأي البصريين في صحة فعلية نعم و بئس معلّلاً ذلك بأن دخول حرف الجر عليهما ليس بدليل كافي لأن الاسم المجرور بعدها يكون محذوفا وجاء لذلك بقول الراجز:

و اللهِ ما لَيلي بِنَامَ صاحِبُه ولا مُخَالِطِ اللّيان جانبه.

فلو قلنا أن الياء هنا حرف جر عامل لكان ما بعده اسم مجرور ولكن (قام) يبقى فعل ماضي مبني والياء حرف جر زائد والاسم المجرور محذوف تقديره (ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه)(2)، فكلمة "نام" فعل بالإجماع من الفريقين فقد دخل عليها حرف جر و لم يدل على أسميتها.

1- السيوطي الهمع ج III ص 18 - الرضي ج IV ص 240.

2- الأنصاف م14.

وبذا يكون البصريون قد ردّوا شعر الكوفيين بشعر آخر لإبطال حجتهم ثم ردّ الكوفيون كذلك على البصريين في دعواهم على فعلية الفعلين على أن تاء التأنيث قد تدخل على الحروف، وليست دليل على فعلية (نعم و بئس).

واستشهدوا على ذلك بالقرآن والشعر وسبيلهم في ذلك القياس شأنهم شأن البصريين.

ومّما استشهدوا به من القرآن قوله تعالى: [فَنَادَوْا وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ] [ص/3]، حيث دخلت التاء على الحرف لات.وأما من الشعر فاستدلوا بقول ضمرة بن ضمرة:

ماويّ بل ربّتما غـ ـارة شعراء كاللّدغة بالميسم

حيث دخلت التاء على "رب" وهي حرف. ويقول آخر:

ثمت قمنا إلى جرد مسمومة أعرافهن لأيدينا مناديل

وهنا اتصلت التاء بـ "ثم" وهي حرف.وهكذا راح كل فريق يبحث عن حجج يرد بها رأي الآخر(1).

كما أنكروا وقوع "نعم" منصوبا على النداء، بل المنادى كما يراه البصريون محذوف للعلم به، فقولهم يا نعم المولى ويا نعم النصير، التقدير يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت(2) جواز وقوع ما بعد "نعم و بئس ".

وذهب الفرّاء إلى أنه لا يجوز أن يأتي ما بعد "نعم" و"بئس" نكرة مبهمة فهل يجوز أن نقول نعم مثلك زيدٌ, ونعم أي رجل زيدٌ.

1- الأنصاف م 14.
2- المصدر السابق نفس الصحفة.

ويضع الفرّاء شروطا لورود"الذي" و "ما" و "من" من الموصولات بعد نعم وبئس فلا تصلح أن تولي نعم و بئس "الذي" و لا "من" و لا "ما" إلا أن تنوي بما الاكتفاء دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع و من ذلك قولك : بئسما صنعت وساء ما صنعت فلا يحتاج إلى مرفوع بعدها, أما الكسائي فقد أجاز ورود الاسم المرفوع بعدها كقولهم: ساء صنيعك و لا يجيز هدا الفرّاء قائلا: « ولا نعرف ما جهته »[1].

توقف الفرّاء أمام قوله تعالى: [فَسَاءَ قَرِيناً] [النساء37] مشيرا إلى أن ساء بمنزلة نعم وبئس ولهما حكمهما يقول: «بمنزلة قولك نعم رجلا وبئس رجلا وبناء نعم وبئس ونحوهما أن ينصبا ما ولهما من النكرات وأن يرفعا ما يليهما من معرفة غير مؤقتة»[2].

والكسائي يذهب مذهب سيويه في أن "ما" معرفة تامة. بمعنى شيء و يعلّل دلك بمايلي: (أرادت العرب أن تجعل "ما" بمنزلة الرجل حرفا تاما ثم اضمروا لصنعت "ما" كأنه قال:"بئسما ما صنعت" وأنكر هذا الفرّاء جاعلا "ما" موصولة بمعنى الذي والجملة بعدها صلة. وهذا ما ذهب إليه أيضا أبو علي الفارسي)[3].

وعلى هذا يكون تقدير الآية عند سيبويه والكسائي "بئس شيئا اشتروا به أنفسهم".

أما الرضي فرد ما ذهب إليه سيويه والكسائي في أن "ما" ترد معرفة تامة بمعنى الشيء.في كل المواضع لكنه يعود و يستشهد بقول سيبويه: "ونظير جعلهم "ما" وحدها اسما قول العرب: إني

---

[1] - الفرّاء معاني القرآن جI ص57.

[2] - المصدر السابق جI ص267.

[3] - المصدر السابق نفس الصفحة – الرضي شرح الكافية جIV ص250.

مما أن أصنع أي من الأمر أن أصنع، فجعل ما وحدها اسما[1]، أما الزمخشري والفارسي فيذهبان إلى أن "ما" نكرة مميزة منصوبة المحل، إما موصوفة بالجملة، والمخصوص إما محذوف كما في قوله تعالى: [نعمّا يَعظُكُمْ بِهِ] [النساء/58] أو مذكور، كما في قوله تعالى: [بِئْسَمَا اشتَرَوا بِهِ أنْفُسَهُمْ أنْ يَكْفُرُوا] [البقرة/90] أو نكرة غير موصوفة كما في قوله: [فَنِعِمَّا هِيَ] [البقرة/271] [2].

ويرى الفرّاء أن "ما" في "نعم" و"بئس" قد تأتي زائدة أي حشواً فلا تعمل فيما بعدها واستشهد بكلام العرب قائلا: «وسمعت العرب تقول في نعم المكتفية بما "بِئْسَمَا تَزْوِيجٌ وَلاَ مَهْرٌ"، فيرفعون التزويج بئسما[3].

ويرى الفرّاء أن نعم وبئس لا يدخلان على اسم معروف وكان الكسائي يجيز ذلك، ويعلّل الفرّاء ما ذهب إليه قائلا: "بئس لا يليها مرفوع مؤقت ولا منصوب مؤقت ولها وجهان، فإذا وصلتها بنكرة قد تكون معرفة بحدوث ألف ولام فيها نصب تلك النكرة كقولك: بئس رجلاً عمرو، نعم رجلاً عمرو.

وإذا أولتها معرفة فلتكن غير مؤقتة في سبيل النكرة. ألا ترى أنك ترفع فتقول: نعم الرجلُ عَمرُو، وبئس الرجلُ عَمرُو فإن أضفت النكرة إلى النكرة رفعت ونصبت، كقولك: نعم غلامُ سفرٍ زيدٌ، وغلام سفرٍ زيدٌ، وإن أضفت إلى المعرفة شيئا رفعت فقلت: نعم سائِسَ الخيل زيدٌ، ولا يجوز النصب إلا أن يضطر إليه الشاعر[4].

---

1 - المرجع السابق ج IV ص 250 / الكتاب ج I ص 73.

2- الرضي على الكافية جIV ص251.

3- الفرّاء معاني القرىن جI ص58.

4- المصدر السابق ص57.

وكان الفرّاء الوحيد من الكوفيين الذي ذهب إلى رأي مخالف فقال: "أن نعم وبئس ينصبان ما وليهما من النكرات ويرفعان ما وليهما من المعارف غير المؤقتة [1] وكأنه برأيه هذا لم يدخل في الصراع المحتدم بين فريقه والبصريين، فدخولهما على المعارف أو النكرات طْبعًا من الأسماء دلّ على أنهما فعلان، فيقف بذلك موقف البصريين تلقائيا.

والخلاصة أن جلّ الدارسين المحدثين قد أثبتوا فعليهما لقوة الحجج و البراهين الواردة ولا شك في ذلك.

[1] - الشاهد الشعري في النحو العربي جII ص572 – تحق الباتل محمد – جامعة الملك سعود السعودية سنة 1987.

7 - لا النافية للجنس:

لا النافية للجنس وكنا قد أشرنا إلى أن الفرّاء أطلق عليها اسم التبرئة و هي حرف ناسخ من أخوات "إن" تنصب الاسم وترفع الخبر ولكنها لا تعمل هذا العمل إلا باجتماع شروط ستة من بينها أن يكون اسمها وخبرها نكرتين أو كالنكرة حتى تفيد النفي، فإن لم يكونا كذلك لم تعمل مطلقا وهذا المذهب للبصريين إلا أن الكسائي أجاز إعمالها في العلم المفرد نحو: "لا زيد" والمضاف لكنية نحو: "لا أبا محمد، أو لله، أو الرحمن أو العزيز نحو: "لا عبد الله، ولا عبد الرحمن، ولا عبد العزيز ".

وقد رفض الفرّاء قاعدته ما عدا "لا عبد الله" ويعلل ذلك بأنه حرف مستعمل، فيقال: "لكل أحد: عبد الله"[1].

وكما أجاز الفرّاء إعمالها في ضمير الغائب، واسم الإشارة نحو: "لا هو، ولا هي، ولا هذين لك، ولا هاتين لك" والبصريون يرفضون كل هذا[2].

كما ذهب الفرّاء إلى جواز نصب ما بعد لا ورفعه ولكن يكون هذا في الشعر وليس في القرآن يقول: « وإن شئت رفعت بعض التبرئة ونصبت بعضا، وليس من قراءة القراء ولكنه يأتي في الأشعار»[3].

واستدل في ذلك بقول أمية:

فلاَ لَغْوٌ ولاَ تَأْثِيمَ فِيهَا ... وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمُ

---

1 - السيوطي همع الهوامع ج I ص 463.

2 - المصدر السابق نفس الصفحة.

3 - الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 121.

"فلغوُ" جاء مرفوع و" تأثيم " منصوب.

وكان قد أشار إلى جواز ذلك عندما تعرض إلى قوله تعالى: [(فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ] [البقرة/196] مشيرًا إلى أن القرّاء أجمعوا على النصب إلا مجاهدا فإنه رفع الرفث والفسوق ونصب الجدال ويعلل جواز ذلك قائلا: « فمن نصب اتبع آخر الكلام أوّله، ومن رفع بعضا ونصب بعضا فلأن التبرئة فيها وجهان: الرفع بالنون والنصب بحذف النون، ولو نصب الفسوق والجدال بالنون لجاز ذلك في غير القرآن »[1].

أما إذا تكررت "لا" النافية للجنس وهذا بالعطف جاز حذفها و جاز أن يلحق التنوين الاسم بعدها، واستشهد بقول الشاعر:

رَأَتْ إِبِلي برمل جَدُودَ أَنْ لا مَقِيلَ لها ولا شِرْبا نَقُوعًا

فنوّن في الشرب ونوى بـ "لا" الحذف[2].

واعتمد فيما ذهب إليه على القياس حيث قاس هذه الحالة على النداء.

ويعلّل ذلك قائلا: "نقول يا عمرو والصّلت أَقْبِلاَ" فتجعل الصلت تابعا لعمرو وفيه الألف واللام لأنك نويت به أن يتبعه بلا نية "يا" في الألف واللام، فإن نويتها قلت: "يا زيدُ ويا أيها الصلتُ أقبلا" فإن حذفت "يأيها" وأنت تريدها نصبت "[3].

أما الأخفش فقد ذهب في "لا" النافية للجنس إلى مذهبين:

---

[1] - المصدر السابق ج I ص 120.

[2] - المصدر السابق نفس الصفحة.

[3] - الفرّاء معاني القرآن جI ص121.

1. يذهب مرة إلى أنا مشبهة بالفعل، و أنّ ما بعدها منصوب تشبيها له بالمفعول به مقدّم، وأنّ خبرها رفع تشبيها بالفاعل المؤخر.

2. و يذهب مرّة أخرى إلى أنّها ركبت و اسمها فصارا بمنزلة اسم واحد، و لذلك لم ينوّن الاسم بعدها لأنّ شيئين جعلهما اسما لم يصرفا و هكذا فإن الفتحة في الاسم بعدها هي لجميع الاسم ُبني عليها و جعل غير متمكن، أمّا الاسم بعدها ففي موضع نصب عملت فيه و لم يمنع هذا التركيب لـ "لا" و اسمها أن تعمل الرّفع في خبرها (1).

[1]- السيوطي، همع الهوامع .

8 - "حتى" بين نصبها و جرها و رفعها:

توقف الفرّاء عند قوله تعالى: [وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ] [البقرة/214]، مشيرا إلى أن القراءة بالنصب عند أغلب القراء واستثنى مجاهد ونافع اللذين قرآها بالرفع، و يذهب الفرّاء إلى جواز الوجهين[1].

ولقد كانت "حتى" موضع خلاف بين نحاة المدرستين، حيث ذهب البصريون إلى أن "حتى" حرف جر والفعل بعدها منصوب بتقدير "أن" المضمرة وجوبا، وحجتهم في ذلك أن "حتى" من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تكون في نفس الوقت من عوامل الأفعال لذلك وجب تقدير عامل النصب للفعل بعدها فكانت "أن" دون سائر الحروف,ومن الشواهد الشعرية التي بنوا عليها دليلهم قول الشاعر :

داويتُ عينَ أبي الدهِيقِ بَمطْلِهِ حتى المَصِيفِ و يَغْلُوَ القِعْدَانُ [2]

فالمصيف: اسم مجرور ب "حتى" وعلامة جره الكسرة

ويغلوَ: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى و علامة نصبه الفتحة.

والتقدير عندهم: حتى الصيف وغُلُو القعدان[3].

ويؤكد سيبويه أن "حتى" لا تخرج عن وجهين من حيث النصب، ويقول: "فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسيرك، كأن تقول: سرتُ حتى أدخلَها، كأنك قلت: سِرْتُ إلى أن أدخلَها،

1- أنظر معاني القرآن للفرّاء ج I ص 132.

2- البيت مجهول القائل في الأنصاف م 83 ص122.

3- أنظر الأنصاف في مسائل الخلاف م 82 ص122 الهامش.

فالناصب للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كان غاية، فالفعل إذا كان غايةً نصبٌ، والاسم إذا كان غاية جر، وهذا قول الخليل" [1]

وقد يتوهّم البعض أن سيبويه عدّ "حتى" ناصبة للفعل مثلما هي جارة للاسم، وقد حاول ابن جنّي توضيح ذلك معلقا على القول السابق " فمن ذلك قول سيبويه في بعض ألفاظه: حتى الناصبة للفعل، يعني في نحو قولنا: " اتق الله حتى يُدْخِلَكَ الجَنة، فإذا سمع هذا من يضعف نظره اعتدها في جملة الحروف الناصبة للفعل و إنما النصب بعدها بأن المضمرة و إنما جاز أن يتسمّح بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوبا بحرف لا يذكر معها، فصارت في اللفظ كالخلف له والعوض منه وإنما هي في الحقيقة جارّة لا ناصبة" [2]

وهي عند سيبويه مثل "إلى" في انتهاء الغاية يقول:"خرجت من كذا إلى كذا، وهي مثل حتى إلا أن لحتى فعل ليس لإلى"[3]

وذهب الكسائي إلى أن"حتى" ناصبة بنفسها و لا يجوز تقدير "أن" بعدها، وهي جارة بتقدير "إلى"مضمرة أو ظاهرة[4].

أما الفرّاء فيذهب مذهب أستاذه الكسائي في أن "حتى" ناصبة بنفسها و يخالفه في جرها، فهو يرى أنا جارة لأنا تنوب حرف الجر (إلى) وليس بإضماره[5].

1- سيبويه الكتاب ج III ص 17.

2- ابن حنّي الخصائص ج III ص 260.

3- ابن منظور لسان العرب ج 15 ص 435. دار ص، دار بيروت ط (1) 1410هـ/1990م.

4- السيوطي همع الهوا مع ج II ص 300 – الأنباري – الأنصاف م83.

5- السيوطي همع الهوا مع ج II ص 300 – الأنباري – الأنصاف م83.

وقد توقف الفرّاء طويلا عند "حتى" في حالات إعرابا ومعانيها وقدّم لها ثلاثة معان قبل الفعل و ثلاثة معان قبل الاسم وهي كالتالي:

1- حتى قبل الفعل المضارع: يقول الفرّاء " فإذا رأيت قبلها فَعل ماضيا وبعدها يفعل في معنى "مضى" وليس ما قبل "حتى يفعل" يطول، فارفع بفعل بعدها كقولك :" جئت حتى أكونُ معك قريبا"[1].

ومعنى يطول عند الفرّاء هنا هو امتداد معنى الفعل، ففي هذه الحالة يرفع الفعل المضارع، ويشير الفرّاء إلى أن أكثر النحويين كانوا ينصبون الفعل في مثل هذه الحالة فيقولون: "سرت حتى يدخلها زيد"[2].

وهذا ما ذهب إليه سيبويه إذا كان الفعل غير موجب أي منفي أو مسبوق بـ " قلّما" نحو ما سرت حتى أدخل المدينة، وقلما سرت حتى أدخلَها" و إنما لم يجز الرفع لأنه على معنى السببية للأول في الثاني[3].

وخالفه الأخفش فجوّز الرفع لأن أصل الكلام موجب قال أبو الحسن: "ما سرت حتى أدخلها، معنى الرفع فيه صحيح إلاّ أن العرب لم ترفع غير الواجب في باب حتى ألا ترى أنك لو قلت: ما سرت فادخلها، أي ما كان سير ولا دخول. أو قلت: ما سرت فإذا، أنا داخل الآن لأمنع، كان هذا حسنا، و إن لم تجعله غاية و لم تحتقر رفعت"[4].

1- أنظر الفرّاء معاني القرآن ج I ص 134.

2- الفرّاء معاني القرآن ج I ص 137.

3- السيوطي، همع الهوامع ج IIص 302.

4- ابن حني، الكتاب، جI I I ص 23 الهامش.

وقد رفض الرضي ما ذهب إليه الأخفش وغلّطه و يرى أن شرط الرفع أن يكون الفعل الأول موجًبا، بحيث يمكن أن يؤدي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد "حتى"[1].

و الاتفاق بين النحاة على أن الرفع في ذلك غير مسموح به و إنما جوّزه الأخفش ومن تبعه قياسا[2].

وقد رجع الفرّاء فيما ذهب إليه إلى ما سمعه عن الكسائي من كلام العرب ومن ذلك قولهم: "سرنا حتى تطلع الشمس بزبالة" ويعقب الفرّاء على هذا بقوله: "فرفع والفعل للشمس"[3].

أما الكسائي فقد رفع المستقبل إذا كان غير مسبب عمّا قبل نحو: "سرت حتى تطلعُ الشمس" ونصب الحال إذا كان مسببا عما قبل، وجوّزه في قول حسّان بن ثابت:

يغشون حتى ما تِر كلأبهم لا يسألون عن السواد المقبل

و رُد بعدم السماع و بمخالفته القياس [4]

1- أما الوجه الثاني: "فأن يكون ما قبل حتى وما بعدها ماضيين وهما مما يتطاول فيكون يفعل فيه وهو ماض في المعنى أحسن من فعل , فنصب وهو ماض لحسن يفعل فيه " [5]

كما استدل فيما ذهب إليه بقول الشاعر وهو النابغة الجعدي:

وُنُنكر يوم الروعِ ألوانَ خيلِنا مِنَ الطعن حتى نحسبَ الجَوْنَ أشقَرَا

1- الرضى، شرح الكافية، جIV ص58 / همع الهوامع جII ص302.

2- السيوطي، همع الهوامع، جII ص 302.

3- الفرّاء، معاني القرآن، جI ص134 /همع الهوامع جII ص302.

4- الفرّاء، معاني القرآن، جI ص134 / همع الهوامع جII ص302.

5- الفرّاء، معاني القرآن، جI ص 134.

فنحسب هنا: منصوبة ب "حتى" عند الفرّاء وهو يتضمن معنى الماضي، والفعل ماض قبله أيضا، وهو مما يطول معناه ويدعم رأيه أيضا بكلام العرب الذي سمعه عن الكسائي ومنه قولهم: "إن البعير يهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجة" فالأمر هنا قد مضى و لكن الفعل يجعل بعد حتى جاء في المضارع و هو يتضمن معنى الماضي " وإنما حسنت لأنا صفة تكون في الواحد على معنى الجميع"[1].

ثم يرجع الفرّاء فيجيز الوجهين "الرفع والنصب" وحجّته في ذلك السماع يقول: "انشدني أبو ثروان:

أحِبّ لحُبها السودان حتى أحب لحبها سودَ الكلابِ

(فأحب) جاء منصوب و لكن أجاز رفعه لأنه يحتمل معنى الماضي، وقد سمعه مرفوعا من بعض بني أسد وهي من القبائل الفصيحة.

أما إذا دخلت (لا) بعد (حتى) فيجوز الرفع والنصب مثال ذلك "إن الرجل ليصادقك حتى لا يكتمك سرا"فالفعل يكتمك يجوز فيه الرفع والنصب، وقاس الفرّاء ذلك على دخولها على "أن" في قوله تعالى: [وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ] [المائدة/17] فقد قرئت الآية رفعا ونصبا[2].

3- والوجه الثالث: أن يكون بعد حتى فعل مضارع يدل معناه على المستقبل، وهو الأصل في نصب المضارع بعد حتى دون مراعاة الفعل الذي يسبقها كقوله تعالى : [(لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى] [طـه /91] [3].

هذه هي الأوجه الثلاثة التي أوردها الفرّاء فيما يتعلق بعمل حتى في الفعل بعدها أما إذا دخلت على الأسماء، فلها أوجه ثلاثة أيضا:

1- الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 134

2- أنظر المصدر السابق ج I ص 135.

3- أنظر المصدر السابق ج I ص 136.

1- الوجه الأول: أن تكون حرف جر بمعنى إلى و الاسم بعدها يكون مجرورا لا غير و يوضح ذلك الفرّاء بقوله: "أما الأوجه الثلاثة في الأسماء فأن ترى بعد حتى اسما و ليس قبلها شيء يشاكله يصلح عطف بعد حتى عليه أو أن ترى بعدها اسما و ليس قبلها شيء، فالحرف بعد حتى مخفوض في الوجهين"[1].

أما عند الكسائي فالاسم بعد حتى مجرور بـ "إلى" مضمرة أو ظاهرة لأن العامل ينبغي أن يكون لازما لأحد القبيلين و"حتى" تدخل على الأسماء والأفعال فهي كـ "ما" في لغة تميم عنده"[2]

ويشترط في الجارة أن يكون المجرور بعدها مؤقت كقوله تعالى: [تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينٍ] [الذاريات/43] وقوله تعالى:[سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ] [القدر/5]

و يشترط البصريون في محفوظها أن يكون ظاهرا لا مضمرا خلافا للكوفيين و للمبرد[3].

2- والوجه الثاني: أن يكون حرف عطف، وحرف جر لانتهاء الغاية مثل "إلى" فإن كانت الأسماء التي بعدها قد وقع عليها من الخفض والرفع والنصب ما قد وقع على ما قبل حتى ففيها وجهان الخفض والإتباع لما قبل "حتى"[4].

ويشترك العاطفة والجارة في معنى الانتهاء. وأما العاطفة كقولهم« اعتق عبيدك حتى أكرمهم عليك » و المقصود = واعتق أكرمهم عليك.

1- المصدر السابق ج I ص 136.

2- الرضي، شرح الكافية جIV ص 277.

3- المصدر السابق ج IV ص 279 / ابن هشام لمغني اللبيب ج I ص 244.

4- الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 137.

ويشترط في العاطفة أن يكون ما قبلها ظاهرا نحو: "قدم الحجاجُ حتى المشاةُ" أما الجارة فيجوز إظهاره نحو: "ضربت القومَ حتى زيدٍ" ويجوز إضماره نحو: "نمت حتى الصباح أي نمت الليلة حتى الصباح"[1].

ويرى الفرّاء أن الموصوف بعد حتى يعمل فيه الفعل قبله و يعبر عن ذلك بقوله: "فهذا مما يحسن فيه إلى و قد أصابه الفعل"[2].

وأما الجارة والتي تكون لانتهاء الغاية فلا يؤثر الفعل قبلها فيما بعد، نحو: "الأيام تصام كلها حتى يومِ الفطرِ وأيامِ التشريقِ"[3].

3-والوجه الثالث: أن تكون بمعنى الاستئناف و يوضح ذلك الفرّاء بقوله: "أن يكون ما بعد حتى لم يصبه شيء مما أصاب ما قبل حتى ، فذلك خفض لا يجوز غيره"[4] نحو:" أكلت السمكة حتى رأسها" ويشترط في هذه الحالة أن يكون ما بعدها جزء مما قبلها كما في المثال السابق، أوملاقيا لآخر جزء نحو: [سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ] [القدر/5] .[5]

وقد قدم البصريون أدلة يدعمون بها أقوالهم في "حتى" الجارة كما ورد في الأنصاف ومن ذلك قولهم: "حتام" و"إلام"، فحذفت الألف من "ما" ولا يكون ذلك إلاّ إذا دخل عليها حرف جر، فهذا دليل جرّها.

1- الرضي، شرح الكافية جIV ص 277.

2- الفرّاء، معاني القرآن الفرّاء ج I ص137.

3- الفرّاء، معاني القرآن الفرّاء ج I ص137.

4- الفرّاء، معاني القرآن الفرّاء ج I ص137.

5- ابن هشام مغني اللبيب ج I ص 245.

ولا يجوز أن تكون "إلى" مقدرة بعد "حتى" لأنا تقوم مقامها, و مثال قولهم: «سر حتى تطلع الشمس» أو "سر إلى أن تطلع الشمس" فـ "إلى" قامت مقام "حتى" لهذا لا يجوز أن يجمع بينهما[1].

ونستنتج مما سبق أن الفرّاء وافق أستاذه في أن "حتى" ناصبة بنفسها وليست الجارة ولكنه يخالفه في حالة الجرّ، فهذه عنده تجر ما بعدها نيابة عن "إلى" أي معنى "إلى" يصلح فيها، أما الكسائي فهي عنده جارة بإضمار "إلى" أو إظهارها، و في رأيه هذا بعض التمحل.

وقد طال حديث الفرّاء حول هذه المسألة ووقف عندها كثيرا في كتابه **(معاني القرآن)** شأنه في ذلك شأن بقية النحاة حتى قيل قديما:" حتى حتحتت قلوب العلماء" إلا أنه لم يصل إلى ما يثلج صدره وهذا ما دفعه إلى القول:"أموت وفي نفسي شيء من حتى لأنا تخفض وترفع وتنصب"[2].

1- الأنباري، الأنصاف م83 ص124.

2- ابن خلكان، وفيات الأعيان ج7 ص148.

9 - العطف على الضمير المجرور:

توقف الفرّاء عند قوله تعالى: [وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ] [النساء/1]، بنصب الأرحام والتقدير عنده واتقوا الأرحام أن تقطعوها، وقد خالف في ذلك جمهور القراء أمثال إبراهيم بن يزيد النخعي و قتادة ويحي بن وثّاب وطلحة بن مصرف والأعمش، كما خالف أيضا حمزة وهو من القراء السبعة، وقراءة الآية عندهم بالخفض، فهؤلاء يجيزون العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض كما هو في الآية "فالأرحام" مجرور لأنه عطف على الضمير المجرور في "به".

وينفرد الفرّاء عن بقية الكوفيين في عدم قبول هذه القراءة ويردّ ما ذهبوا إليه ويصفه بالقبح يقول: "وفيه قبح لأن العرب لا تردّ مخفوضا على مخفوض وقد كني عنه" [1] ولكنه يجيزه في الشعر ويستدل بقول الشاعر:

نعلقُ في مثل السواريُ سيوفَنا وَمَا بينَهَا والكعْبِ غُوطُ نفانِفُ[2]

فالكعب ورد مجرورا وهو معطوف على الهاء في "بينها".

أما الكسائي وبقية الكوفيين دعّموا رأيهم بقراءة جُل القُراء و خاصة حمزة قوله تعالى:[وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ] بالخفض، إضافة إلى هذه الآية راحوا يبحثون عن آيات أخرى

1- الفرّاء معاني القرآن ج I ص 252.

2- البيت لمسكين الدرامي.

يدعمون بها رأيهم ومن ذلك قوله تعالى: [وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ][النساء/127] فما عند الكوفيين في محل جر لأنه معطوف على الضمير المجرور في "فيهن" (1).

أما الفرّاء فيجعل "ما" في موضع رفع أي أنه "معطوف على فاعل يفتيكم وهو يعود على لفظ الجلالة، وسوغ ذلك الفصل بقوله "فيهن"(2).

وتقدير الآية "الله يفتيكم فيهن، والمتلوُ عليكم في الكتاب أيضا يفتيكم فيه"

إلا أنه لا يقبح الجر في هذه الآية كما فعل في الآية السابقة ومع ذلك يجيز وقوع ما في محل جر يقول الفرّاء: «يجوز أن يكون موضعه عطفا على المضمر المجرور في فيهن وهذا بعيد لأن الظاهر لا يحسن عطفه على الضمير المجرور»(3).

وراح الكوفيون دائما يبحثون عن شواهد أخرى غير القرآن فلجؤا إلى الشعر ومما استدلوا به البيت التالي وهو مجهول القائل عند سيبويه:

فاليومَ قرّبتَ تهجُونَا وتشتُمُنَا فاذهبْ فمَا بِكَ والأيامُ مِنْ عَجبِ (4)

فالأيام اسم مجرور لأنه عطف على الكاف في بك المجرورة بحرف الجر.

و قد ذهب البصريون كعادتم في تأويل الآية السابقة الذكر فقالوا: "أن الواو في قوله تعالى (و الأرحام) للقسم لا للعطف أو أن حرف الجر وهو الباء مقدر"

1- الأنباري الأنصاف م 65 ص3.

2- الفرّاء معاني القرآن ج I ص 290 الهامش.

3- المصدر السابق نفس الصفحة – سميح عاطف الزين الإعراب في القرآن الكريم ص682.

4- سيبويه الكتاب ج II ص 383.

ويضعف الدكتور محمد الخضر حسين الجزائري كلا الوجهين(1).

بينما يؤكده أبو البركات الأنباري ويرى أن قوله تعالى: [إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً][النساء/1] هو جواب القسم.

أما قوله تعالى: [وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ] [النساء/127] فمذهبه مذهب البصريين في أن "ما" في محل جر لأنه معطوف على النساء لا على الضمير المجرور في فيهن.

وأما الأيام في قول الشاعر فهو عنده وعند بقية البصريين مجرور بالقسم لا بالعطف بالكاف في بك"(2).

ونستخلص مما سبق أنّ الفرّاء في هذه المسألة قد تعامل مع القراءات أكثر من تعامله مع القياس والقواعد التي وضعها السابقون، فنراه يرفض العطف على الضمير المخفوض في قوله تعالى: "والأرحام" ويرّد كل القراءات بالخفض بينما يجيزه في أخرى مع قبحه، كما يجيزه في الشعر، وكأنه بهذا لا يخالف نحاة مدرسته مطلقا.

ويرى د/عفيف دمشقية أن هذه المسألة من الجديد الذي جاء به الكوفيون ويرجع الأمر إلى الخيار بين تكرار الحرف نحو "سلمت عليك وعلى زيدٍ" أو حذفه إذا لم يؤدي ذلك إلى الالتباس نحو " سلمت عليك و زيدٍ"(3).

1- محمد الخضر حسين القياس في اللغة العربية ص 127.
2- الأنباري الأنصاف م 65 ص 7.
3- عفيف دمشقية خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ص181.

10 - جواز الفصل بين إذن و معمولها:

أجاز الكسائي الفصل بين "إذن" و معمول الفعل "مفعول به" في جميع الحالات و أبقى عمل "إذن" فيما بعدها كقولنا: " إذن الـتهد أُكافيء و أجاز البصريون الفصل بينها و بين معمولها بلا النافية و بالقسم مع بقاء عملها كقول حسّان بن ثابت:

إذن و الله نرميهم بحرب كشيب الطفل من قبل المشيب

و كقولنا: « إذن لا يتأخروا كثيرا »[1]

و الملاحظ أن "إذن في المثالين احتلت الصدارة و هذا ما اشترط سيبويه و من تبعه من البصريين لنصبها المضارع.

أما الكسائي فقد ألغى هذا الشرط, و اعتمد في ذلك على قول بعض الرجّاز:

لا تتركني فيهم شطيرًا إني إذن أُهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

فإذن في هذا البيت لم تكن صدر عبارة جوابية, و قد لاحظ ذلك البصريون, و كي لا يقعوا في تناقض لجؤوا إلى التأويل, فقالوا بأن خبر "إنّ" محذوف تقديره - إنّي لا أقدر على ذلك - ثم استأنف الراجز الكلام فقال : "إذن أهلك" و ذهبوا إلى أن "إن" واقعة في صدر جملة مستأنفة[2]

فإذن يمكن أن تعمل بعد "إنّ" عند الكسائي و قاس عليها "كان" فأجاز النصب بعد كان واسمها نحو: كان عبد ا الله يُكْرِمُكَ.

---

1 - السيوطي، همع الهوامع، جII ، ص 295.

2 -ابن هشام، مغني البيب، جI ص 54.

و وافق الفرّاء الكسائي في "إن" و خالفه في "كان" فأوجب الرفع[1]

يقول الفرّاء :« إذا أوقعت"إذا" على يفعل و قبله اسم بطلت فلم تنصب فقلت : أنا إذًا أضربك, وإذا كانت في أول الكلام "إنّ" نصبت يفعل ورفعت, فقلت : إنّي إذًا أُوْدِيَكَ ! والرفع جائز»[2]

اجتمع الكسائي و الفرّاء و ابن هشام حول جواز الفصل بمعمول الفعل نحو إذن صَاحِبَكَ أُكْرِم ثم اختلفوا حول الجانب الإعرابي , فاختار الكسائي النصب و اختار ابن هشام الرفع .

أما إذا تقدم معمول الفعل على "إذن" بطل عملها عند الفرّاء , بينما يجيزه الكسائي .و الفعل في هذه الحالة يقبل عنده الرفع و النصب[3]

و نخلص مما تقدم أن الفرّاء يستحسن عمل "إذن" إذا احتلت الصدارة.

كما أجاز الكسائي عمل "إذن" إذا وقعت بعد "ظن" و خالفه في ذلك الفرّاء و أوجب الرفع نحو ظَنَنْتُ زَيْدًا إذن يُكْرِمُكَ[4]

أجاز أبو الحسن طاهر بن باشاذ الفصل بينهما بالنداء و الدعاء نحو : إذن يا زيدُ أحسن إليك, و إذن - يغفِرُ الله لك - يدخلك الجنة .

أما ابن عصفور فقد أجاز الفصل بالظرف نحو : إذن - غدا - أكرمك[5]

---

1 - انظرالسيوطي، همع الهوامع، جII ، ص 296.

2 -الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 274.

3 - السيوطي، همع الهوامع، ج II، ص 295.

4 - الفرّاء، معاني القرآن، ج I، ص 274.

5 -الفرّاء، معاني القرآن، جI ص 273.

و قد توقف الفرّاء أمام قوله تعالى:[أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً] [النساء/53] و أخذ بالوجهين في الإعراب تارة بالنصب و تارة بالرفع فالنصب بإعمال "إذن" إذا أريد بها إستئناف الكلام و اقترن بها حرف من حروف العطف , يقول :" إذا استؤنف بها الكلام نصبت الفعل الذي في أوله الياء أو التاء أو النون أو الألف فيقال :إذًا أضرَبك, إذًا أجزَيك , فإذا كان فيها "فاء" أو "واو" أو "ثم" أو "أو" حرف من حروف النسق , فإن شئت كان معناها الاستئناف فنصبت بها أيضا... و لو شئت رفعت بالفعل إذا نويت النقل فقلت ايته فإذن يكرمُك"[1]

معنى هذا أنّه إذا وقعت "إذن" بعد حرف من حروف العطف كـ "الواو" أو "ثم" أو "الفاء" أو "أو" جاز عند الفرّاء الرفع و النصب, أما ابن هشام فيذهب إلى أن النصب في مثل قوله تعالى:[وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلاً] [الإسراء/76], و قوله تعالى :[فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً] [النساء/ 53] قراءة شاذة [2]

و يقول الفرّاء أنه يبطل عمل "إذن" إذا خرجت عن الصدارة و قدرت في آخر الجملة و في هده الحالة تتصل حروف العطف بالفعل بعدها و تقدير الآية عنده :" فلا يؤتون الناس نقير إذاً"

---

[1] - ابن هشام، مغني اللبيب، جI ص 55.
[2] - الفرّاء، معاني القرآن، جII ص 273.

و يشير الفرّاء إلى القراءات المختلفة ليظهر الأوجه الإعرابية المتباينة للآية الكريمة, فهناك من قرأ الآية بحذف النون كقراءة عبد الله بن مسعود فمن ألغى راعى تقدم حرف العطف, و من أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة (1) فالأمر هنا يتعلق باختلافات القراءات.

[1] - الفرّاء، معاني القرآن جI ص 273 /السيوطي، همع الهوامع، جII ص 296.

11 - حذف ناصب المفعول به:

توقف الفرّاء أمام قوله تعالى:[فَآمِنُوا خَيْراً لَكُمْ] [النساء/170] ذاهبا إلى أن« "خيرًا" منصوب باتصاله بالأمر، لأنه من صفة الأمر، وقد ُيستدل على ذلك: ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخبر، فنقول للرجل: اتق الله هو خير لك، أي الاتقاء خيرا لك، فإذا سقطت "هو" اتصل بما قبله وهو معرفة فنصب»[1].

فيذهب الفرّاء إلى أنّ "خيرا" نائب عن المصدر المحذوف فنصب بنصبه، والتقدير آمنوا إيمانا خيرا لكم فهو عنده متصل بفعل الأمر، وبذا يخالف أستاذه الكسائي الذي يرى أن "خيرا" في قوله تعالى: [انْتَهُوا خَيْراً لَكُم] [النساء/171] منصوبة على إضمار يكن، فالتقدير (انتهوا َيكُنْ خيرًا لكم) أي "خيرًا" خارج عن الكلام الأول، وقد أنكر الفرّاء ما ذهب إليه الكسائي قائلا :« وليس نصبه على إضمار يكن لأنّ ذلك يأتي بقياس يبطل هذا ألا ترى أّنك تقول:" اّتق الله يكن محسنا" ولا يجوز أن تقول: "اتق الله تكن محسنا وأنت تضمر تكن»[2].

أما سيويه فيذهب مذهب أستاذه الخليل "فخيرًا" منصوبة بفعل مضمر يقول: « ومّما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره "ٱنتهوا خيرًا لكم" ووراءك أوسع لك، وحسبك خيرًا لك، إذا كنت تأمر، ومن ذلك قول الشاعر وهو ابن أبي ربيعة:

قَوَاعِدِيهِ سَرْحَتَيْ مَالِكٍ   أو الرُّبا َبيْنَهُمَا أسْهَلاَ

1- الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 295-296.

2- المصدر السابق جI ص296 – رضي الدين شرح الكافية جI ص305.

وإنّما نصبت "خيرًا لك" و"أوسع لك" حين قلت: انتهِ، فأنت تريد أن تخرجه من أمرٍ إلى أمرٍ، وتُدخله في آخر.

فسهلا: منصوب بفغل محذوف تقديره ليأت أسهل الأمرين عليه.

وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته ! وأدخل فيها هو خير لك، فنصبته لأنك قد عرفت أّنك إذا قلت له: إنتهِ أنك تحمله على آخرِ آخر. فلذلك النصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إّياه[1].

وتقدير الآية السابقة عنده سيبويه: "لا تنهوا عن التثليث وأتو خيرا لكم"[2] ومثال ذلك قول العرب: "انته أمرا قاصدا" فالمقصود "انته وأت أمرًا قاصدًا"[3]، إلا أن هذا المثال الأول يجوز فيه إظهار الفعل، ولكن الآية لم يسمع إظهار الناصب فيها فهي بمثابة المثل في جواز أو وجوب إضمار الفعل.

وقد علّل سيويه وجوب إضمار الفعل في المثل وما شابه لكثرة استعماله كقولهم: "الكِلاَب على البقر" بإضمار أرسل[4].

وأخيرا نقدم الوجه الإعرابي الذي ذهب إليه الفرّاء:

خيرا: صفة منصوبة وعلامة نصبها الفتحة لمفعول مطلق محذوف

أما الوجه الإعرابي الذي قال به الكسائي فهو كالآتي:

خيرا: خبر منصوب وعلامة نصبه الفتحة لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير "يكن الانتهاء خيرا لكم".

1- سيبويه الكتاب جI ص282- 283.

2- رضي الدين شرح الكافية جI ص304.

3- سيبويه الكتاب جI ص284.

4- السيوطي، همع الهوامع جII ص13.

12 - جواز العطف على اسم"إن" بالرفع قبل تمام الخبر:

توقف الفرّاء أمام قوله تعالى: [إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى] [المائدة/69]

فأجاز عطف "الصابئون" وهو مرفوع على "الذين" وهو منصوب قبل مجيء الخبر. لأن الذين غير معرب و إنما مبني. لا تظهر الحركة الإعرابية في كل الحالات ولأن عمل"إن ضعيف. فهي تعمل في الاسم دون الخبر، ولكنه لا يجيز العطف على اسم "إن" قبل تمام الخبر مطلقا. بل يجب أن يكون هذا الاسم مبني لا يتغير إعرابه في حالات الرفع والنصب والجر. وبذا يخالف أستاذه الكسائي الذي أجاز العطف على اسم "إن" المنصوب قبل تمام الخبر مطلقا إذ أن اسم "إن" هو (الذين آمنوا والذين هادوا) بالعطف ثم عطف (الصائبون) بالرفع (الواو والنون) لأنه جمع مذكر سالم. أما خبر الذي لم يحصل بعد فهو متأخر جاء بعد العطف الوارد وهو "مَنْ آمَنَ باللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ".

وعليه وضع قاعدة نحوية تقول 'إنه يجوز العطف على موضع "إن" مع اسمها و موضعهما الرفع بالابتداء قبل تمام الخبر. فنقول: "إن زيدًا وعمرو قائمان"[(1)].

يقول الفرّاء "ولا استحب أن أقول إنّ عبدَ اللهِ وزيد قائمان لتبّين الإعراب في عبد الله وقد كان الكسائي يجيزه لضعف إنّ"[(2)].

واستدل على ذلك برواية بيت من أبيات لضابىء بن الحارث البرجمي بالرفع والنصب لـ "قيار"

فَمَنْ يَكُ أمسى بالمَدينةِ رَحْلُهُ   فِإني و قَيارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

[1]- السيوطي، همع الهوامع، ج III ص 205.

[2]- الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 311.

والشاهد في رفع "قَيارٌ" لأنه معطوف على الضمير في "إني" ولكن الفرّاء يعلق على هذا بقوله: « ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته" إن عمرا وزيد قائمان" لأن قيارًا قد عطف على اسم مكني عنه، والمكني لا إعراب له، فسهل ذلك فيه كما سهل في "الذين" إذا عطفت عليه "الصائبون"»[1]، ثم يحس الفرّاء أن العطف على الضمير يكون من العطف على الذين لأن الذين قد يقال في الشاذ

اللذون فيظهر الرفع ولتأكيد ذلك جاء بقول الشاعر وهو بشر بن حازم الأسدي:

وإلا فاعْلَمُوا أنا وأنْتمْ		بغاة ما حيينا شِقاقِ

والشاهد في البيت وقوع الضمير المنفصل "أنتم" وهو في محل رفع بين اسم إن وخبرها مسبوقا بواو العطف.

أما سيبويه فيرى أن المعطوف في البيت نوي به التأخير والتقدير عنده "بغاةٌ ما بقينا وأنتم" وكذلك في قوله تعالى: "والصابئون" فقد وردت مرفوعة لأن في الآية الكريمة تقديم وتأخير وكأنه ابتدأ على قوله "والصابئون" بعدما مضى الخبر[2] والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن باللهِ واليومِ الآخرِ فلا خوفٌ عليهم ولا هُمْ يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك. أي أن الواو استئنافية و"الصابئون" مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم.

---

[1]- المصدر السابق نفس الصفحة.

[2]- سيبويه، الكتاب جII ص 155- 156.

أما الخليل فقد أجاز العطف على الاسم بالرفع قبل تمام الخبر إذا جاء هذا الأخير مفردا نحو: إن زيدًا وعمرو قائمٌ، أما إذا خرج عن الإفراد لم يجز العطف كقولهم: إن زيدًا وعمرًا قائمان[1].

أما أبو البركات الأنباري فقد أنكر ما ذهب إليه الفرّاء والكسائي وبقية الكوفيين وأبطل حججهم آخذا في ذلك بثلاثة أوجه:

أولا: ذهب مذهب سيبويه في التقديم والتأخير والتقدير كما أسلفنا ذكره.

ثانيا: أما الوجه الإعرابي الثاني فأن نجعل قوله تعالى: (من آمن بالله واليوم الآخر) خبرًا لـ "الصابئين والنصارى" ونقدر لـ (الذين آمنوا والذين هادوا) خبرًا كالذي أظهرناه للصابئين والنصارى.

ثالثا: أما الوجه الثالث فأن يكون عطفا على المضمر المرفوع في "هادوا" وقد ضعف هذا الرّأي[2].

أما بقية البصريين ومنهم ابن هشام فقد أنكروا أيضا ما ذهب إليه الكوفيون آخذين في ذلك برأيين :

أحدهما أن خبر "إن" محذوف تقديره مأجورون أو آمنون أو فرحون، والصابئون مبتدأ وما بعده خبر واستدلوا لذلك بقول الشاعر:

خَليلَيّ هَلْ طَب فإني و أنْتُمَا		وإنْ لَمْ تُبوحَا بالهَوَى دِنْفَانِ؟

فخبر "إن" محذوف تقديره إني دَنِفٌ، أما دنفان فهو خبر المبتدأ أنتما مرفوع بالألف لأنه مثنى.

والرأي الثاني: إن الخبر المذكور في الآية "من آمن..." لـ "إنه" وخبر "الصابئون" محذوف، ويستدلّون لذلك ببيت ضابىء بن الحارث البرجمي و قد سبق شرحه[3].

1- انظر السيوطي، همع الهوامع جIII ص206.

2- أنظر الأنباري الإنصاف م23 ص176 وما بعدها.

3- ابن هشام معنى اللبيب ج II ص168.

وحين تعرض صاحب الكشاف للآية المذكورة وبعد تفصيل القول فيها يذكر باختصار قائلا: « ولا يصح ذلك قبل الفراغ من الخبر» (1) أي لا يجوز العطف كما قال الكوفيون.

ونعتقد أن ما ذهب إليه البصريون فيه صواب لأن المعنى بالعطف كما ذهب إليه الكوفيون يكون فيه الصابئون واليهود سواء عند الله إذا آمنوا به فلا يخافون ولا يحزنون وهذا أمر فيه نظر.

[1] - الزمخشري الكشاف ج Iص647 – تحق محمد عبد السلام شاهين دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان ط 1995م/1415هـ .

13 - إعراب الضمير المتصل بأسماء الأفعال:

توقف الفرّاء بإزاء قوله تعالى: [عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ][المائدة/105] موضحا أن العرب تستعمل الظروف و حروف الجر في صيغة جديدة يأمرون بها، نحو "مكانك" بمعنى قف، "عليك" بمعنى الزم و"إليك" بمعنى تأخر.

وأشار إلى أن الكسائي أجاز وقوع كل ظرف و مجرور موقع فعل قياسا على ما سمع. فقد سمع بعض العرب تقول: كما أنت زيدًا. فوضع قاعدة نحوية يجيز فيها عمل هذه الحروف بشرط أن تكون أكثر من حرفين، يقول الفرّاء أجاز ذلك في كل الصفات التي قد تفرد.« ولم يجزه في اللام ولا في الياء ولا في الكاف».[(1)]

والملفت للانتباه في هذه المسألة أن الفرّاء أيضا يخالف أستاذه في إعراب الضمير المتصل بأسماء الأفعال، فقد ذهب الفرّاء إلى أنه مرفوع على أنه فاعل ومحله عند الكسائي النصب على أنه مفعول به.

أما جمهور البصريين فقد ذهبوا إلى أن محلّ الضمير الجر و استدل الأخفش بما سمعه عن عرب فصحاء"علي عبد الله زيدًا" بجر عبد الله.

وهناك من النحويين من ذهب إلى أنا حرف خطاب فلا محل لها من الإعراب.

وذهب البصريون إلى أنه لا تجوز أن تعمل هذه الأسماء نحو زيدا عليك مضمرة و لا يتقدم معمولها عليها، أما الكسائي فأجاز تقدم معمولها عليها وخالفه الفرّاء في هذا قائلا: "ولا تقدمنّ

---

[1]- أنظر الفرّاء معاني القرآن جI ص 322 – 323/ السيوطي، همع الهوامع جIII ص 85.

ما نصبته هذه الحروف قبلها لأننا أسماء والاسم لا ينصب شيئا فيه"، تقول: "ضربًا زيدًا، ولا تقول زيدًا ضربًا"[1].

بينما يجيز إعمال المتقدم بفعل مضمر كقول الشاعر: يا أيها المَائِحُ دَلوي دونكا

فيجوز نصب الدلو بمضمر قبله والتقدير "دونك دلوي" ويجوز رفعه والتقدير "دلوي فدونكا"[2].

1- الفرّاء، معاني القرآن جI ص 323.

2- المصدر السابق / أنظر السيوطي، همع الهوامع جIII ص32.

14 - حكم إعراب التاء والكاف في قوله تعالى:[قل أرأيتكم] [الأنعام 40]:

وممّا خالف الفرّاء فيه الكسائي إعراب التاء والكاف في قوله تعالى: [قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ] [الأنعام/40]، ويشرح ذلك قائلا: "تقول أرأيتك" وأنت تريد أخبرني وتمزها وتنصب التاء منها، وتترك الهمز إن شئت وهو أكثر كلام العرب، وتترك التاء موحّدة مفتوحة للواحد والواحدة والجميع في مؤنثه ومذكّره[1].

فيقال للواحد أرأيتكَ وللواحدة أرأيتكِ ولجمع المذكر أرأيتكُم ولجمع المؤنث أرأيُتكُن، فالتاء تبقى نفسها وهي عنده حرف خطاب أما الكاف فهي الفاعل لأنا تطابق المسند إليه "وموضع الكاف نصب وتأويله رفع"[2]، إلاّ أنّ هذا لا يكون في كل الأفعال "فالعرب إذا أوقعت فعل شيء على نفسه كُني فيه عن الاسم قالوا في الأفعال التامة غير ما يقولون في الناقصة[3]، فيقال قتلت نفسك و لا يقال قتلتك.

أما الكسائي فيرى أن التاء فاعل والكاف مفعول به وليست للخطاب.

بينما ذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين إلى أن التاء فاء والكاف حرف معنى لا محل له من الإعراب ومعناه الخطاب.

وقد أنكر البصريون أمثال ابن هشام ما ذهب إليه الفرّاء وحُجُتُهُمْ في ذلك أن الكاف يمكن الاستغناء عنه بالإضافة إلى أنا لا َتِرِدُ مرفوعة أبدًا[4].

---

1 - الفرّاء، معاني القرآن، ج1 ص333.

2 - المصدر السابق.

3 - المصدر السابق.

4 - ابن هشام، المغني، ج1 ص364.

15 - عمل اسم الفاعل:

يجري اسم الفاعل مجرى فعله في العمل، و في التعدي و اللزوم و لكن بتفصيلات وشروط تختلف باختلاف حالتي تجرده من "آل" أو اقترانه بها، فإذا كان محلى بـ "أل" فيعمل بشروط ويجمع ابن الحاجب شروط عمله في قوله: « و يعمل عمل فعله بشرط معنى الحال. فعند الجمهور يعمل مطلقا حالا و استقبالا و ماضيا أما إذا كان مجردا من "ال" أو الاستقبال و الاعتماد على صاحبه أو الهمزة أو "ما" فإن كان للماضي وجبت للإضافة معنى»[1].

و يقصد ابن الحَاجب العمل في المفعول لا في الفاعل و يفهم من قوله أن اسم الفاعل لا يعمل في المفعول به إذا كان بمعنى الماضي إلا بشروط و من الشروط: الدلالة على الحال أو الاستقبال لا الماضي خلافا للكسائي الذي اعتمد على قوله تعالى:[وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ][سورة الكهف/18] في إعمال اسم الفاعل عمل فعله في الماضي كما هو ظاهر في الآية فحين إعراب ذراعيه نقول:

ذراعيه:"ذراعي" مفعول به منصوب و علامة نصبه الياء لأنه مثنى حذفت نونه للإضافة،و الهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه.

و لكن ما الذي نصب المفعول به؟، إنه اسم الفاعل "باسط" أي يبسط ذراعيه، و يقدر الفعل مضارعا بدليل و "نقلبهم" و لم يقل "قلبناهم".

[1] - ابن هشام، المغني جII ص 485.

فالملاحظ أن اسم الفاعل هنا يصح أن يقع المضارع منه موقعه من غير فساد، لذلك يرى البصريون أن اسم الفاعل "باسط" نصب المفعول به لأنه حكاية الحال الماضية بدليل حكايتها بالمضارع في الفعل السابق "نقلبهم".

إلا أن الكسائي لا يرى فرقا أن يكون اسم الفاعل ماضيا أو للحال أو للاستقبال لذلك اتخذ من الآية قاعدة عامة و هي أنه يعمل النصب بمعنى الماضي و بمعنى الحال للإستقبال[1].

أما الأخفش، فيرى أنه لا يعمل بالحال و "ال" فيه معرفة كـ(هي) في الرجال لا موصولة و النصب بعده على التشبيه بالمفعول به، أما إذا كان نكرة فيضاف لمفعوله جوازا.

و إذا عدنا مرة أخرى إلى تقسيم الأفعال عند الفرّاء نجدها كالتالي "ماضي، مضارع، دائم" و الدائم عنده هو اسم الفاعل.

و لا نصل إلى معرفة زمنه إلا إذا عدنا إلى إطار العبارة التي تتضمنه و من هذا المنطلق يرد الد/عفيف دمشقية ما ذهب إليه الكسائي و البصريون قائلا:«و نميل إلى الظن بأنه فات الكسائي، كما فات البصريين قبله أن اسم الفاعل "المنون" يعمل عمل النصب دائما و إنه في أساسه غير محدد بزمن لأن فيه معنى الاستمرار و الاستغراق فـ "باسط" في الآية لا يعني "يبسط" على أساس حكاية الحال الماضية بدليل المضارع "نقلبهم" كما حلا للبصريين أن قرروا و إنما هو يمثل حالا في زمن تمثل الصورة في ذهن المخاطب أي الزمن الحاضر.

و قد كان على البصريين أن يذكروا أن المضارع "يحسب" هو الذي جعل الصورة تمثل في ذهن المخاطب و كأن وقائعها تجري في الزمن الحاضر"[2].

---

[1] - رضي الدين، شرح الكافية ج III ص 486.

[2] - عفيف دمشقية خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، (الأخفش، الكوفيون)، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، سنة 1982.

و يشير إلى أن هناك أفعال كثيرة تدل على الماضي إذا دخلت على اسم الفاعل يتضمن معنى، المضي تقلبه إلى الحال و بالتالي يعمل النصب فيما بعده.

و البصريون وضعوا شروطا لهذا الإعمال، فما موقف الفرّاء من هذه المسألة؟

يرد الفرّاء مرة أخرى رأي أستاذه الكسائي و يبطل ما ذهب إليه ويقف مع البصريين ويقول شوقي ضيف: « و ظل الفرّاء مع جمهور البصريين لا يجيز إعمال اسم الفاعل في المفعول به إذا كان بمعنى الماضي»(1).

و خلاصة ما تقدم أن اسم الفاعل المجرّد من "ال" لا ينصب المفعول به مباشرة. كما ينصبه فعله إلا إذا كان لغير الماضي، مع استفائه بعض الشروط كأن يسبقه شيء يعتمد عليه كالاستفهام و النداء، فإن كان بمعنى الماضي لم ينصب المفعول به إلا بعد استفاء تلك الشروط مزيدا عليها صحة وقوع مضارعه موقعه.

أجاز الفرّاء إضافة اسم الفاعل النكرة لمفعوله كقوله تعالى: [وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ حُسْبَاناً] [الأنعام/96].

فالليل في موضع نصب لذلك وردت الشمس و القمر منصوبتين لأنه وجد بينهما فاصل "سكنا" و العرب إذا لم تفصل بين معمول اسم الفاعل و معطوفه فضلوا الجر على النصب، إلا أن الفرّاء أجاز أن ينصب الاسم المعطوف حتى و إن لم يفصل بينهما فاصل(2).

كما أجاز اتباع المنصوب بمجرور و يعلّل ذلك قائلا: « و نقول أنت آخذ حقك وحقَ غيركَ فتضيف في الثاني و قد نوّنت في الأوّل لأن المعنى في قولك: أنت ضاربٌ زيدًا و ضاربُ زيدٍ سواء».

---

1 - شوقي ضيف المدارس النحوية، ص 178.

2 - الفرّاء معاني القرآن ج I ص 346 / المغني ج140 II.

إلا أنه يستدرك الأمر و يفضل أن يفصل بينهما فاصل و يعتمد فيما ذهب إليه بقول امرئ القيس.

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحمِ مِنْ بَين مُنضِجٍ   صَفِيفِ شِوَاءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ[1]

فصفيف مفعول به لاسم الفاعل منضج، أما قدير فقد قال النحاة أقوال متباينة منهم من يرى أنه مجرور بالإضافة و الأصل أو "طابخ قدير" فحذف المضاف و أبقى أثرهُ فيما بعد و منهم من ذهب إلى أن "قدير" عطف على صفيف على توهم جرها بالإضافة[2].

و الحقيقة التي نصل إليها و بالرجوع دائمًا إلى الآية موضع الخلاف يتبين لنا أن الكسائي ذهب بعيدا عندما عمّم عمل اسم الفاعل و هذا في كل الحالات و قد أصاب الفرّاء فيما ذهب إليه، لا لأنه ذهب مذهب سيبويه إمام المدرسة البصرية و إنما معنى الآية يدعّم رأيه و الإعراب وليد المعنى.

فإذا عدنا إلى الآية نجدها في ثنايا القصة بل إن القصة كلّها حكاية حال ماضية، قصها المولى تبارك و تعالى على نبيه محمد ρ .

---

[1] - الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 346 / المغني ج 140 II.

[2] - المصدر السابق نفس الصفحة.

16 - عامل الرفع في الاسم بعد لولا:

توقف الفرّاء عند قوله تعالى: [فَلَوْلا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا] [الأنعام/43] مشيرا إلى أن معناها ههنا " هلاّ " أي أنها وردت لمعنى التحضيض، أما إذا ورد بعدها اسم فهو مرفوع، أي أنها تعمل الرفع فيما بعدها فتفيد الشرط، وجوابا مقترن باللام الرابطة له أما إذا لم يرد بعدها اسم فهي استفهام: واستشهد بقوله تعالى: [لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ] [المنافقين/10] وكذلك "لوما" فيجوز أن تكون للاستفهام أو الخبر[1] ويقف مرة أخرى عند لولا في قوله تعالى: "ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات" مبينا أن "رجال" مرفوع بلولا[2]، فهي رافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل.

أما الكسائي فيرى أن الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر فهي "لو" الشرطية دخلت على "لا" النافية فأصبحت كلمة واحدة كقولنا: لولا الأمل لا تقطع الرجاء، فالتقدير: لو لم يوجد الأمل لإنقطع الرجاء.

أما البصريون فذهبوا إلى أن "لولا" غير عاملة لأنها غير مختصة فتدخل على الاسم كما تدخل على الفعل، أما الاسم بعدها فهو مرفوع بالابتداء والخبر محذوف تقديره كأن أو موجود، ولا يجب إضمار الفعل بعدها إلا إذا وجد مفسر، ولا يجوز أن يكون جواب لولا هو الخبر[3]

---

1 - الفرّاء، معني القرآن ج1 ص334.

2 - الفرّاء، معاني القرآن ج1 ص404.

3 - الرضي، شرح الكافية ج1 ص243 وما بعدها – الأنصاف م10.

وبما استدلوا به قول الشاعر:

قالت أُمامة لمّا جِئْتُ زَائِرَهَا هَلا رَمَيْتِ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السود

لا درّ دَرِكِ، إني قَدْ رَمَيْتُهُمْ لولا حُدِدْتَ ولا عُذرى لمحدودِ

فلولا في البيت الثاني دخلت على الفعل (حددت) وهو مبني للمجهول، وهذا شاهد على أن لولا حرف والحروف تعمل إذا كانت مختصة أما (لولا) فلا تختص بالاسم دون الفعل[1].

وقد رجح أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين وردّ ما ذهب إليه البصريون « والذي يدل على أن الاسم يرتفع بها دون الابتداء أنّ "أن" إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة، نحو قولك: " لولا زيدا ذاهبٌ لأكرمتك"، ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة »[2].

أما د/ عفيف دمشقية فقد أورد رأيا للكوفيين في أن الاسم بعد لولا مرفوع بها لأنها نائبة مناب فعل محذوف تقديره يمتنع "ونحوه" والفعل المقدّر فعل خاص يتضمن فكرة الامتناع وليس أي فعل آخر[3] ولم يستثن الفرّاء لأنّ الفرّاء يخالف أستاذه الكسائي وبقية الكوفيين في هذه المسألة ويرى أن لولا اسم من الأسماء وليست فعل ولا نائبة عن الفعل.

ويرى الفرّاء أن لولا إذا كانت مع الأسماء فهي تتضمن الشرط وإذا كانت مع الأفعال فهي بمعنى هلا، لومٌ على ما مضى وتحضيض لما يأتي، وعن ثعلب أن الفرّاء قال: « "لآويت أي قلت لولا"[4] كما أجاز الفرّاء القول "لولاي" و"لولاك" والضمير فيهما مرفوع وهو بمثابة القول لولا

---

1 - الأنباري، الأنصاف م10.

2 - المصدر السابق.

3 - د/ عفيف دمشقية خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ص124.

4 - ابن منظور، لسان العرب ج15 ص469.

أنا ولولا أنت "فلما كان كذلك استجازوا أن تكون الكاف في موضع أنت رفعا إذا كان إعراب المكني بالدلالات لا بالحركات » واستشهد بقول الشاعر يزيد ابن الحكم الثقفي:

وَمَنْزِلَةٍ لولاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى   بأجرَامِهِ مِنْ قُلةِ النيق مُنْهَوي[1]

وقد ذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى أن الضمير بعد لولا مرفوع كما رأينا أيضا عند الفرّاء وحجتهم في ذلك القياس حُيث قاسوا هذه الضمائر على الاسم الظاهر وهو مرفوع في مذهبهم.

أما البصريون فيذهبون إلى أن الضمائر بعد لولا في محل جرّ بـ " لولا" وحجّتهم في ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع [2]

ولسيبويه في هذا رأي يقول: « لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جُر وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت كما قال سبحانه وتعالى:[لولا أنتم لكنا مؤمنين] [سبأ/31] ولكّنهم جعلوه مضمرا مجرورا، والدليل على ذلك أن الياء و الكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع قال الشاعر يزيد بن الحكم:

وكَمْ مَوْطِنَ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى   بأَجْرَامِهِ مِنْ قُلةِ النيق مُنْهَوى

وهذا قول الخليل ويونس[3].

أما المبرّد فلا يجيز أن يقال لولاي ولولاك بل يجيز القول "لولا أنت" أي أن الضمير بعد لولا يكون منفصلا.

---

[1] - الفرّاء، معاني القرآن جII ص85.

[2] - أبو البركات الأنباري، الأنصاف م97 ص197.

[3] - سيبويه، الكتاب جII ص373-374.

وقد أورد صاحب لسان العرب رأيا مماثلا للفرّاء يقول: « والفرّاء يقول: وإن كان في لفظ الخفض فهو في موضع رفع قال: وهو أقيس القولين، تقول: لولاك ما قمت ولولاي ولولاه ولولاهم ولولاها والأجود لولا أنت كما قال عز و جل: [لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ] [سـبأ/31] (1).

أما ابن كسيان فقد أورد له صاحب اللسان أيضا رأيين بقول: « المكني بعد لولا له وجهان: إن شئت جئت بمكني المرفوع فقلت لولا هو، و لولاهم، ولولاهي، و لولا أنت، وإن شئت وصلت المكني بها فكان كمكني الخفض » (2)

ونخلص في الأخير إلى أنّ لولا عند الفرّاء من العوامل التي خالف فيها البصريين وحتّى الكسائي. فالفرّاء يرى أنّها عاملة إذ ترفع الاسم بعدها، أمّا عند الكسائي فهي غير عاملة إنّما ما بعدها مرفوع بفعل محذوف، وأخيرا يرى البصريون أنّها غير عاملة.

1 - ابن منظور، لسان العرب ج15 ص470.

2 - المصدر السابق ج15 نفس الصفحة.

17 – حكم المنادى المفرد المعرفة:

أورد ابن السّراج في كتابه الأول في النحو ثلاثة أضرب للمنادى وهي: مفرد، مضاف، ومضارع للمضاف بطوله "وتوقف عند النّوع الأوّل يشرحه قائلا: "وهو الاسم المفرد في النداء، الاسم المفرد ينقسم على ضربين: معرفة ونكرة فالمعرفة: هو المضموم في النداء، والمعرفة المضمومة في النداء على ضربين:

- أحدهما: ما كان اسما علما قبل النداء، نحو: زيد وعمرو فهو على معرفته، وضرب كان نكرة فتعرف بالنداء، نحو "يا رجل أقبل"[(1)].

وما يهمنا من هذا التعريف هو المثال الأول لأنه كان محل نقاش بين النحاة منهم الكسائي والفرّاء، هل هو مبني أم معرب؟

فقد ذهب الكسائي إلى أن المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرّده عن العوامل اللفظية ولا يعني أنّ التجرّد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ، بل المراد به أنّه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى، فلابد فيه من الإعراب وللفرّاء رأي آخر في هذه المسألة، فأصل المنادى في قولهم (يا زيد) (يا زيدًا) ثم التقى بـ (يا) ونوي الألف فصار كالغايات، فبني على الضم[(2)].

وقد أورد صاحب الإنصاف رأيا آخر للفرّاء، حيث يذكر أن الأصل في النداء عند الفرّاء (يا زيداه) كالندبة أي أنّ المنادى وقع بين صوتين (الياء) في أوّل الاسم والألف في آخره، ولا هو

1- ابن سرّاج الأصول في النحو ج1 ص330.
2- رضي الدين شرح الكافية ج1 ص314.

فاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه، فلما كثر الكلام في كلام العرب حذفوا آخره وأكتفوا بأداة النداء شبيها بـ "قبل" وبعد[1].

أما سيبويه فذهب بانتصابه على المفعول به فهو مفعول به لفعل محذوف تقديره يا أدرعو زيدًا، وحذف الفعل لكثرة استعماله.

وذهب المبّرد إلى أنّه منصوب بالحرف نفسه لأنه يسدّ مسدّ الفعل[2].

أما بقية البصريين فذهبوا مذهب سيبويه فقالوا أنّه مبني في محل نصب وقاسوه على كاف الخطاب وكاف الخطاب مبنية، أما سبب قياسهم على كاف الخطاب فلأوجه الشبه بينهما، وهي ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف والإفراد، فلما كان حرف الخطاب مبني وجب أن يكون كل شبهه مبنيا[3].

ويبقى الأصل في كل منادى النصب وقدموا فعلا ناصبا هو (أدعوا) أو (أنادي) على جهة التمثيل.

يقول سيبويه:« إعلم أنّ النداء، كل اسم مضاف فيه نصب على إضمار الفعل المتروك إضهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب »[4].

وقد ردّ البصريون ما ذهب إليه الكسائي وبقية الكوفيين عدا الفرّاء وحجّتهم في ذلك أنّ هذا الاسم إذا افتقد إلى عامل يؤثر فيه فما سبب رفعه؟ ولم رفع بلا تنوين؟

وجوابهم حتى يكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع فرق. وهذا أيضا باطل عند البصريين.

1- أنظر الأنباري الأنصاف م45.
2- رضي الدين شرح الكافية جI ص312.
3- المصدر السابق، ج I ص 315، و نظر الأنباري، الإنصاف م 45.
4- سيبويه الكتاب جII ص182.

كما ردّ البصريون أيضا ما ذهب إليه الفرّاء من أن الألف المزيدة في آخره بمنزلة المضاف إليه، فلما حذفت بني الاسم على الضم مثله مثل(قبل) و(بعد) إذا حذف منهما المضاف إليه، وحجّتهم في ذلك، المنادى المضاف فيقال (يا عبد عمرو) ولا يجوز (يا عبدُ عمرو) بالضمّ [1].

إلاّ أنّنا نجد الفرّاء يقف في كتابه معاني القرآن عند قوله تعالى: [يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ] [المائدة/111]، مشيرًا إلى أنّ (عيسى) في موضع رفع أي أنه مبني على الضمة المقدرة ولكّنه أجاز أيضا النصب أما (ابن) فلا يجوز فيه إلا النصب يقول الفرّاء: « وكذلك تدخل في كل اسم دعوته باسمه ونسبته إلى أبيه كقولك: يا زيدُ بن عبد الله ويا زيدَ بن عبد الله، والنصب في (زيد) في كلام العرب أكثر»[2].

والصواب ما ذهب إليه البصريون، فالمنادى المفرد المعرفة مبني على الضم في محل نصب والدليل على ذلك أن النعت بعده يأتي منصوب نحو "يا زيد الظريف" بالنصب على المحل، و يجوز رفعه إتباعا للفظ فنقول (يا زيدٌ الظريف) والحمل على الموضع في الوصف والعطف كثيرٌ في كلام العرب وأشعارها.

وأما ما ذهب إليه الفرّاء فبعيد عن القياس.

1- أنظر الأنباري الأنصاف م45.

2- الفرّاء معاني القرآن ج1 ص326.

18 - فتح "إن" وكسرها الجزاء بأن (كإن):

توقف الفرّاء عند قوله تعالى: [بَغْياً أنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ][البقرة/90] مبرزا مواضع فتح "أن" وكسرها، خالف الكسائي في ذلك يقول: "موضع "أن" جزاء، وكان الكسائي يقول في "أن" هي في موضع خفض، وإنّما هي جزاء"[1].

فإذا كانت "أن" حرف جزاء قبل فعل مضارع في جملة جواب الشرط وجب كسرها والجزم بها كقولنا: أكرمك إن تأتيني، أما إذا تصدرت جملة جواب الشرط وكان الفعل فيها ماضيا من الأحسن أن تنصب كقولنا: أكرمك أن أتيتني وقد تصبح "أن" بمنزلة "إذ" كقول الشاعر:

أتجزع أن بان الخليط المودّع   وحبل الصّفا من عزّة المتقطّع

فالمعنى هنا أتجزع "بأن أو لأن" فهي بمنزلة "إذ" وليس الجزاء[2].

وتوقف أيضا الفرّاء عند قوله تعالى: [وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ] [البقرة/267]، ليضيف أمرا آخر، فقد أوجب فتح أن وهي حرف جزاء إذا كان معناها يحتمل الجر وتقدير الآية عنده "ولستم بآخذيه إلا على إغماض أو بإغماض أو عن إغماض[3]، أما إذا وقعت "إن" في جواب القسم أوفي الصلة أو بعد قول أو حالا أو خبر اسم عين وجب كسرها عند البصريين، والفرّاء يعلل ذلك قائلا: "ومثل إن في الجزاء في انصرافها عن الكسر إلى الفتح إذا أصابها رافع كقول العرب (قلت إنّك قائم) فإن مكسورة، وبذا يخالف الكسائي الذي أجاز الكسر والفتح في "إنّ"

1- الفرّاء ،معاني القرآن ج1 ص58.
2- المصدر السابق.
3- المصدر السابق ص178.

إذا وقعت جوابا لقسم مع اختياره للفتح[1] بعد القول في كل تصرفه، فإذا وضعت مكان القول شيئا في معناه ممّا قد يحدث خفضا أو رفعا أو نصبا فتحت "أن" فقلت: "ناديت أنّك قائم"[2] ، ولا يجوز كسرها في النداء مثلا إلا للضرورة الشعرية وممّا استشهد به الفرّاء قول الشاعر:

إنّي سأبدي لك فيما أبدي لي شجنان شجن بنجد

وشجن في بلاد الهند

ويعقب الفرّاء على الشاهد قائلا: "لو ظهرت إن في هذا الموضع لكان الوجه فتحها لكنّه استدرك الأمر أن القياس ليس الفتح وإنّما الكسر[3].

أما إذا صلح "هو" بدل (أن) جاز كسرها[4].

1- السيوطي همع الهوامع ج1 ص439.

2- الفرّاء معاني القرآن ج1 ص180، و نظر السيوطي همع الهوامع ج1 ص439.

3- المصدر السابق ج1 ص181.

4- المصدر السابق ج1 ص337.

19-جواز تقدم الاسم المنصوب أو المرفوع بجواب الشرط على الجواب نفسه:

توقف الفرّاء أمام قوله تعالى:[وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ] [التوبة/ 6] معللاً عدم جواز جزم جواب الشرط إذا تقدمه مرفوع أو منصوب، لأن الجزم عند بقية الكوفيين يكون بالجواز ولا يجب الفصل بين الجازم واللزوم. يقول الفرّاء: « ومن فرّق بين الجزاء وما جزم بمرفوع أو منصوب لم يفرق بين جواب الجزاء وبين ما ينصب بتقدمه المنصوب أو المرفوع، نقول إن عبد الله: يَقمْ ، يَقُمْ أبوه، ولا يجوز أبوه يقم ، ولا أن نجعل مكان الأب منصوبا بجواب الجزاء فخطأ أن نقول: "أن تأتيني زيدًا تضرب" »[1].

وبذلك يخالف أستاذه الكسائي الذي كان يجيز تقديم المفعول به (أي المنصوب) في جواب الشرط ولا يجيز تقديم المرفوع (أي الفاعل)، ويعلل ما ذهب إليه أستاذه قائلا: « ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجعُ ذكرِ الأول فلم يستقم إلغاءُ الأول وأجازه في النصب لأن المنصوب لم يعد ذكره فيما نصبه »[2].

أما البصريون فيجيزون تقديم المنصوب والمرفوع على جواب الشرط كقولهم: "إن قمت زيد َتقم" و"إن لم تأتي زيدًا أضرب" وذلك بتقدير فعل مضمر فمثلما أجازوا تقدير فعل للاسم المقدّم على الشرط، أجازوا كذلك تقدير فعل للاسم المُقدم على جواب الشرط[3].

1- الفرّاء معاني القرآن I ص 422.

2- المصدر السابق.

3- الرضي على الكافية جIV ص100.

وينكر الفرّاء ما ذهب إليه أستاذه وما ذهب إليه البصريون أيضا، ويرى أن جواب الشرط يكون مقترنا بالفاء ظاهرة أو مضمرة في اسم بعدها أو أن يكون الجواب بفعل مجزوم كفعل الشرط، واستدل بقول الشاعر:

وِ للخَيْلِ أيامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَها وَيَعْرِفْ لَها أيامَهَا الخَيْرَ تُعْقِبِ

(فالخيرَ) عنده منصوب على أنه نعت للأيام[1].

أما البصريون فيجعلون (الخير) مفعول به مقدم لتعقب و(تعقب) فعل مضارع واقع جواب الشرط مجزوم بالكسرة نيابة عن السكون للضرورة الشعرية.

و أنكر أبو البركات الأنباري ما ذهب إليه الفرّاء آخذا برأي البصريين، (فالخير) منصوب بتعقب وتعقب مجزوم بالكسرة نيابة عن السكون للضرورة الشعرية، أما اختيار الشاعر للكسرة دون الفتحة أو الضمّة فلأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء عندهم، ويردّ على الفرّاء قائلا: «والذي يدلّ على فساد ما ذهب إليه الفرّاء من امتناع جواز تقديم المنصوب أنا أجمعنا على أن المنصوب فضلة في الجملة بخلاف المرفوع »[2].

1- الفرّاء معاني القرآن ص423.

2- الأنباري الأنصاف م86 جII ص140.

20 - "ما"الحجازية:

توقف الفرّاء عند قوله تعالى: [مَا هَذَا بَشَراً] [يوسف/31] مشيرا إلى أن (بشَرًا) منصوب بحذف حرف الجر ويعلل ذلك قائلا: « لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالياء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك »[1]

وتوقف أيضا عند قوله تعالى : [مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ] [المادلة/2] مشيرا إلى قراءة عبد الله. "ما هُن بأمهَاتِهم" بورود حرف الجر[2] وبذا يوافق بقية الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن خبر "ما" منصوب بحذف حروف الخفض لأن الصفات منتصبات الأنفس، فلما ذهبت أبقت خلفا منها[3].

بينما ذهب البصريون إلى أن صحة إعمال "ما" الحجازية عمل "ليس" فهي مثلها ترفع المبتدأ و يسمى اسمها وترفع الخبر، وفي الإعراب التطبيقي يكون (هذا) في محل رفع اسم ما وبشرا خبرها منصوب بالفتحة وحجتهم في ذلك أوجه الشبه بينها وبين ليس وهي: دلالتها على نفي الحال، دخولهما على المبتدأ والخبر، ودخول الباء في خبرهما، فهذه الأوجه في التشابه دليل على عمل "ما" عمل "ليس ".

وفي القرآن الكريم ما يدعم به البصريون رأيهم ومن ذلك قوله تعالى:[وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً] [النساء/79] و لو حذف حرف الجر لأصبح "كَفَى اللهُ شَهِيدًا" وهو الأصل في الآية ... فحرف الجر الدي يعتمد عليه الكوفيون يمكن حذفه لأنه ليس بأصل.

---

1 - الفرّاء معاني القرآن جII ص42.
2 - المصدر السابق جIII ص139.
3 - أبو البركات الأنباري الأنصاف في مسائل الخلاف م19.

بينما الفرّاء وبقية الكوفيين فيعتمدون على أن (ما) لا تعمل عمل (ليس) لأنا ليست من الحروف المختصة فقد تدخل على الاسم وقد تدخل على الحرف، فهي في عدم إعمالها كحروف الاستفهام والعطف.

ويؤكد الفرّاء صحّة عدم إعمالها «أن كل ما ورد في القرآن الكريم أتى بالباء"[1] ويستثني قوله تعالى:[مَا هَذَا بَشَرًا] وقوله: [مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ] [المجادلة/2] وهي عند أهل نجد غير عاملة، لذلك تسمى عند الكوفيين "ما" التميمية، يقول الفرّاء: « وأما أهل نجد فيتكلّمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية »[2].

واللافت للانتباه أن الفرّاء في رأيه هذا راح يمعن النظر في الآية بالاعتماد على القياس.

أما البصريون فابتعدوا في هذه المسألة عن التأويل والقياس وأخذوا بظاهر الآية معتمدين على أوجه التشابه

فهل حالف الفرّاء الصواب أم خالفه ؟

لقد تباينت آراء النحاة بعد ذلك حول هذه المسألة، منهم من ناصر وتبنى رأي البصريين ووقف موقفهم على أن "ما" الحجازية تعمل عمل "ليس" كالزمخشري الذي يقول: « واعمال "ما" عمل ليس هي اللغة القدمى الحجازية وبا ورد القرآن ومنها قوله تعالى: [مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ] ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ "بشرٌ" بالرفع ... والقراءة هي الأولى لموافقتها المصحف »[3].

والملاحظ أن الزمخشري لم ينكر قراءة بني تميم ويبقى الرأي الصائب والسائد عند البصريين إلى أن يأتي ابن جنى الذي حاول أن يدرس المسألة بطريقة مغايرة لما كانت عليه: فهو يرجع سبب

---

[1] - الفرّاء، معاني القرآن جII ص42.
[2] - الفرّاء، معاني القرآن جII ص42.
[3] - الزمخشري، الكشاف جII ص448.

الخلاف إلى اختلاف اللغات ويصل في النهاية إلى أن كل لغة حجة ولا يمكن رد إحدى اللغتين لأنها صادرة عن العرب الأقحاح كما أنه يرى أن القياس يقبل الرأيين يقول: «أعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال "ما" يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في أعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القوميين ضربًا من القياس، يُؤْخَذُ به وُيخْلَدُ إلى مثله، وليس لك أن تَرُد إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحق ِبذَلِكَ من رَسِيلتها، لكن غاية مالَك في ذلك أن تَتخَيرَ إحداهما، فتقوّيها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسِين أقبل لها، وأشد أنسًا ِبها، فأما رَد إحداهما بالأخرى فلا...»[1] ويعتمد فيما ذهب إليه على قول النبي ε: «**نزل القرآن بسبع لغات كلّها كافٍ شافٍ**».

فنرى أن ابن جنّي اعتمد في دراسته المسألة موقع الخلاف على التحليل العلمي المحض، فلم يفضل رأيا على آخر بل أجاز الرأيين، فالقياس عنده يقبلهما كلاهما، لكنه كَكُلّ دارسٍ ينتهي به الأمر إلى تفضيل رأي عن آخر ِلعِلةٍ أو حُجةٍ أقوى ِمنَ الأُخْرَى لهذا يقول: « وإن شذّ لشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر أولى، وإن لم ينتهي قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله من ذلك اللغة التميمية في "ما" هي أقوى وإن كانت الحجازية أيسر استعمالا "[2].

والملاحظ من خلال قوله أنه يستحسن رأي البصريين لأن عمل (ليس) أكثر شيوعا وأيسر استعمالا لكن دون أن يرد رأي الكوفيين باعتبار أن الآية التي استدلّوا بها في عمل "ما" الحجازية وعدم عملها قرئت بالنصب والرفع، ولقد أكدت كتب القراءات ذلك بل وردت أيضا قراءة

[1] - ابن جنّي الخصائص جII ص10.

[2] - ابن جنّي، الخصائص جII ص124- 125.

أخرى وهي قراءة حفصة بالباء[1] ولم يستدل بها لا الفرّاء ولا بقية الكوفيين فيما ذهبوا إليه ويعاب عليهم ذلك.

والنتيجة التي نخلص إليها أو بالأحرى الذي يحسن الأخذ به هو الإعمال، لأنه اللّغة العالية، لغة القرآن الكريم وأكثر العرب علما أن اللّغة الأخرى (أي التميمية) صحيحة ويجوز الأخذ بها إنّما مُنِعَ ذلك خاصة في عصرنا حتّى لا تتضارب الآراء.

1 - انظر معجم القراءات جIII ص167-168.

21 - "إن" النافية عاملة أم غير عاملة:

وضع الكسائي قاعدة نحوية عامة و هي أن "إن" النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية عملت عمل "ليس" فترفع الاسم و تنصب الخبر و قد استدل فيما ذهب إليه بقراءة سعد بن جبير لقوله تعالى: [إِنَ الذِينَ تدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أمْثالكُمْ][الأعراف/194][1]و عند إعراب بعض الكلمات تقول.

إن: نافية عاملة عمل "ليس"و هي حرف مبني على الكسر نيابة عن السكون للالتقاء الساكنين.

الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع اسم "إن" العاملة عمل "ليس".

عبادا: خبر "إن" العاملة عمل ليس منصوب و علامة نصبه الفتحة و هذا الإعراب يرفضه الفرّاء و يذهب مذهب سيبويه في عدم إعمال "إن" عمل (ليس) و يعتبرها مهملة[2].

و بذا يخالف أستاذه الكسائي و يتبع سيبويه فيما ذهب إليه لما رآه من حجج منطقية في عدم عملها، و يدعم الكوفيون رأيهم بما سمعوه عن العرب، فقد سُمِع من أهل العالية ما يتصل بإعمال "إن" عمل "ليس" إن أحدا خيرا من أحدٍ إلا بالعافية و إن ذلك نافعك و لا ضارك"[3] ونستثني من البصريين. المبّرد الذي يرجح إعمال "إن" عمل ليس[4].

[1] - إبن هشام، المغني I ص 57.
[2] - السبوطي همع الهوامع I ص39.
[3] - إبن هشام المغني ج I ص 57.
[4] - إبن هشام المغني ص 55.

و إذا كان الكوفيون قد اعتمدوا عل هذه القراءة لدعم رأيهم فإن البصريين لم يردّوها ردا صريحا و لكنهم جعلوها شاذة و لا يقاس عليها و يعلّق على هذا شوقي ضيف:« و كأن قراءة سعيد بن جبير في رأيه أي سيبويه شاذة لا يصح أن تتخذ منها قاعدة...»[1].

و المؤكد أن هذه القراءة واردة في كتب القراءات.

ذكرنا أن الفرّاء ذهب مذهب سيبويه في إهمال "إن"، و يعتمد فيما ذهب إليه على ما سمعه من الكسائي فمن العرب من يقول "لكن و الله" و المقصود لكن أنا و الله و منهم من يقول "إن قائم و أصله إن أنا قائم" ...[2].

فحذفت الهمزة من "أنا" و أدغمت نون إن في نونا و حذفت ألفها في الوصل، و من هذا المنطلق فهي عنده غير عاملة، و من ذلك قوله تعالى: [لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي] [الكهف/38].

تقدير الآية عند الفرّاء هو "لكن أنا هو الله ربي" فحذفت همزة الألف من أنا و أدغمت نون "أنا" مع نون "لكن"[3].

إذا كان الفرّاء قد ذهب مذهب سيبويه في إهمال "إن" فهل فعلا ذهب سيبويه هذا المذهب أم ذهب مذهب الكوفيين في إعمالها؟

يزعم مصنف الألفية التي شرحها ابن عقيل أن سيبويه يؤيد رأي الكوفيين في إعمال "إن" و حجتة في ذلك السماع، إذ ورد بها في بيتين شعريين لقائلين مجهولين ...[4].

1 - شوقي ضيف المدارس النحوية، 178.

2 - الفرّاء، معاني القرآن ج II ص 144-145.

3 - الفرّاء، معاني القرآن ج II ص 144-145.

4 - شرح ابن عقيل ج1 ص317.

الأول، قول الشاعر :

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المانين

و الثاني، قوله :

إن المرء ميتا بانقضاء حياته و لكن بأن يبغي عليه فيخذ لا

إلا أن ابن جنّي ينفي هذا الزعم، فقد ورد في الخصائص متحدثا عن "إن" قوله "و ذلك كإعمال أهل الحجاز " ما " النافية للحال، و ترك بني تميم إعمالها و إجرائهم إياها مجرى "هل" ونحوها مما لا يعمل و لذلك كانت عند سيبويه لغة التميمين أقوى قياسا من لغة الحجازيين[1].

- و نخلص من كل هذا أن سيبويه كان مذهبه مذهب البصريين في إهمال "إن" و عدم عملها عمل "ليس".

و هذا ما ذهب إليه أيضا الفرّاء، فهل أصاب الفرّاء في خروجه عن مذهب مدرسته؟

إذا عدنا إلى معنى الآية التي دار حولها الجدال عند صاحب الكشاف لوجدناها كالآتي: "ما الذين تدعون من دون الله عبادا"، فهي من هذا الجانب عاملة[2].

و الملاحظ أن ابن جنّي أعملها و لكنه يسجّل ضعف في هذا الإعمال و لا يخفي على أحد أن قراءة سعيد بن جبير لا يشوبها شك فهو من القراء المشهورين لذلك فهي كـ "ما" التي ترد إلى لغات العرب في عملها أو إهمالها و الأرجح هو إهمالها.

---

[1] - إبن جنّي الخصائص I ص 167.

[2] - الزمخشري، الكشاف 2 / ص 189.

22 - الإشـتـغال:

توقف الفرّاء عند قوله تعالى: [وَلُوطًا آتَيْنَاهُ] [الأنبياء/74] مشيرًا إلى أن لوط منصوب بالهاء التي عادت عليه من " آتيناه" كما أجاز النصب على إضمار الفعل والتقدير "واذكر لوطا" أو "لقد أرسلنا" ومثله الكثير في القرآن الكريم، ونأخذ على سبيل المثال: [و لِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ][الأنبياء/81]، [و نوحًا إذْ نادى] [الأنبياء/76]، [وداودَ وسُليمانَ] [الأنبياء/78]، يقول الفرّاء: «وجميع ما يأتيك من ذكر الأنبياء في هذه الصورة نصبتهم على النسق على المنصوب بضمير الذكر»[1].

وفي هذا يخالف الكسائي الذي ذهب إلى أن الضمير في مثل "محمدا لقيته" ملغى.

وقد ردّ ذلك جمهور النحاة لأن الضمير قد لا يتعدى إليه الفعل إلا بحرف الجر فكيف يلغى؟

وينصب الظاهر وهو لا يتعدى إليه أيضا إلا بحرف جر نحو: "زيدًا غَضِبْتُ عَلَيْهِ"[2].

وذهب البصريون إلى أن "محمدا " كما في المثال السابق منصوب بفعل مقدر والتقدير: "لقيتُ محمدًا لَقيتُه" وحُجتهم في ذلك أن الفعل بعده "أيْ الظاهر" يدل على المضمر فجاز حذف هذا الأخير[3].

1 - الفرّاء، معاني القرآن جII ص208.

2 - السيوطي، همع الهوامع جII ص107.

3 - الأنباري الأنصاف م12.

23 – هل يجوز تقديم معمول جواب الشرط على أداة الشرط ؟

عاد الكسائي إلى بعض النصوص الشعرية ليضع قاعدة نحوية يجيز فيها تقديم معمول فعل الشرط و الجواب على حرف الشرط نحو: "زيدًا إن تضربْ أضربْ" وحُجته في ذلك أن الأصل "أضْرِبْ إنْ تَضْرِبْ " ومما استدل به قول جرير بن عبد الله البجلي:

يَا أقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يا أقْرَعُ   إنكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ

وقول بن أبي سلمى:

وإنْ أتاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْألَةٍ   يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي ولاَ حَرِمُ

فالجواب عنده مرفوع على نية التقديم لأن الأصل في جواب الشرط إن يتقدم على الأداة وهذا باطلٌ كما يراه الفرّاء و البصريون لأن الأصل في الترتيب أن يسبق العامل المعمول فأداة الشرط عاملة في فعل الشرط فلا يصح أن يتقدم عليه.

واستدل أيضا بقول زهير بن المسعود:

فَلَمَ أرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْهَا، وإنْ يَمُتْ   فَطَعْنَةُ لاَ غُش ولا بِمُغَرِر

فالتقدير عنده: إن لم يَنْجُ ولم أرْقِهِ[1] فقد قدم الشاعر"لم أرقه"وهو جواب الشرط على فعل الشرط والأداة "إن ينج"

وقد رفض ذلك الفرّاء وجميع البصريين.

أما البصريون فحجتهم في عدم جواز تقديم معمول الشرط والجواب على الأداة هو أن حرف الشرط له الصدارة، واعتمدوا في قياسهم على أداة الاستفهام .

[1] - أنظر أبو البركات الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف م87.

فكما لا يجوز أن تقول: "زيدًا أَضْرَبْتَ"؟ لا يجوز أن يقال: "زيدًا إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ"[1].

وإذا تقدم معمول الشرط على أداة الشرط فهو عند البصريين دليل على جواب الشرط من حيث المعنى فقط.

أما عند الكسائي فهو جواب في اللفظ أيضا، ولم يجزم لتقدمه، أما إذا تأخر فيجزم بالجوار.

ولا يجوز عند البصريين أن يكون المعمول المتقدم هو الجواب نفسه الذي كان حقه التأخير ولو كان كذلك لوجب جزمه[2].

أما ما استدل به الكسائي وهو ورود جواب الشرط (يصرعُ) مرفوعا من الشاذ الذي لا يقاس عليه، أما الشاهد الثاني وهو "يقولُ" فقد رفع أيضا على نية التقديم والتقدير يقول "أن أتاه خليل" وهذا جائز لأن "إن لم يعمل فيه"[3].

وقد وضع الدكتور عفيف دمشقية جملة من الأسباب لإبطال ما ذهب إليه الكسائي منها:

1- إن تقدير تقديم جواب الشرط في مثل "زيدًا إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ" يستدعي رفعه، بينما جاء في العبارة على أصله من الجزم.

2- إنّ تقديم "المعمول" أي "زيدًا" قد يوقع المُعرب في الالتباس، أهو معمول فعل الشرط أم معمول الجواب؟ [4]

أما منع الفرّاء ذلك لعدم وروده في السماع ففيه نظر لأن الكسائي اعتمد على شعر من يوثق فيهم كزهير بن أبي سلمى، وأكبر الظن أن الفرّاء استقبح ذلك أو اعتمد على القياس والتأويل الذي اعتمد عليه البصريون.

---

1 - المرجع نفسه / الرضي على الكافية جiv ص104.

2 - المصدر السابق ج4 ص104.

3 - أنظر الأنباري الأنصاف م87 الهامش.

4 - د/ عفيف دمشقية خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ص138-139.

24 – الفصل بين لن و الفعل المنصوب بعدها:

أجازا لكسائي الفصل بين "لن" والفعل المضارع المنصوب بعدها شرط أن يفصل بينهما القسم أو معمول الفعل نحو: "لنْ واللهِ أُعَاقِبَ التلميذَ ولن التلميذَ أُعَاقِبَ" فوافق الفرّاء أستاذه في جواز الفصل بين "لن" والفعل المضارع المنصوب بعدها "بالقسم" دون الحالة الثانية لكنه أظاف على هذا جواز الفصل ب "أظن" نحو لن أظن أَزُورَكَ بالنصب، وبالشرط نحو: "لن إن تَزُرْنِي أزورَكَ بالنصب"[1] وقد نسب د/ عفيف دمشقية الصيغتين الأخيرتين إلى الكسائي[2].

أما سيبويه فكان لا يجوز الفصل بين "لن" والفعل المضارع المنصوب بعدها مطلقا.

وعلّق على هذا أبو حيّان قائلا:"وأصحاب الفرّاء لا يفرقون بين لن والفعل اختيارا وهو الصحيح لأن"لن"وأخواتا من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة "إن"وأخواتا من الحروف الناصبة للأسماء، فكما لا يجوز الفصل بين إنّ واسمها لا يجوز بين لن وأخواتا والفعل بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبح منه بين عوامل الأسماء والأسماء "[3].

ويعلق د/ عفيف دمشقية على ما ذهب إليه الكسائي من جواز الفصل بين المضارع ولن قائلا: « ليس لنا بالطبع أن نجزم في ما إذا كان الكسائي قد استقرأ شيئا من اللغة لإجازة ما أجاز في الفصل بين المضارع وأداة النفي، لكن لنا أن نقول بأن جميع الصيغ التي أجازها تبدو متعملّة»[4].

وسواء أوافق الفرّاء أستاذه في كل الصيغ أو في بعضها نجد ما ذهبا إليه ضعيفا لأنما لم يعتمدا على ما يؤيدهما من الشواهد.

---

[1] - السيوطي، همع الهوامع جII ص288.

[2] - د/ عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ص143.

[3] - السيوطي، همع الهوامع جII ص288.

[4] - د/ عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ص143.

25 – مسألة ضربي زيدا قائما:

هذه المسألة كما قال عنها السيوطي هي طويلة الذيول، كثيرة الخلاف وقد أفرد لها تأليفا مستقلا في "الأشباه والنظائر."

وشرحها السيوطي كالآتي: "أن يكون المبتدأ مصدرًا عاملاً في مفسر صاحب حالٍ بعده لا يصلح أن يكون خبرًا عنه "[1].

وقد أوّله النحاةُ بتأويلاتٍ مختلفة:

منهم من قال أن "ضربي" فاعل لفعل محذوف والتقدير يقع ضربي زيدًا قائمًا.

وقال آخرون " ضربي " مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله (هو الياء في ضربي) وزيدًا مفعول به، وقائمًا حال[2].

فإذا كان " ضربي " مبتدأ فأين خبره ؟ و هذا هو موضع الخلاف بين النحاة.

فمنهم من ذهب إلى أن المبتدأ لا خبر له والحال لا تصلح أن تكون خبرا لهدا المبتدأ وأن الفاعل أغنى عن الخبر، لأن المصدر حل محل الفعل.

أما الكسائي وهشام والفرّاء وابن كسيان: فالخبر عندهم هو الحالُ نفسُها.

ثم اختلفوا بعد ذلك فقال الكسائي: "الحال إذا وقعت خبرًا للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان: أحدهما من صاحب الحال، والآخر من المصدر"[3]

---

1 - السيوطي، همع الهوامع ج1 ص339 / الأشباه والنظائر ص337.
2 - المصدر السابق نفس الصفحة.
3 - السيوطي، همع الهوامع ج1 / الأشباه والنظائر ص338.

وحجتهم في ذلك أن الحال لابد لها من ضمير يربطها بصاحبها، والخبر يحتاج أيضا إلى ضمير يعود على المبتدأ.

وأنكر ذلك الفرّاء فقال: "أن الحال إذا وقعت خبرًا للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانا على صاحبها في إفراده وتثنية وجمعه، وتعريها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط، والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر إذا قيل: "ركوبك إن بادرت وقيامك إن أسرعت وضربي زيدا إن قام"[(1)] فقد قاس الحال في هذا الضرب على الشرط، فإذا كان لا يجوز أن يأتي ضميرا في الشرط يعود إلى المصدر فكذلك الحال لا تحتاج إلى ضمير يعود إلى صاحبها.

وقد ردّ السيوطي ما ذهب إليه الفرّاء في قياسه لأن "الشرط بمفرده من غير جوابه لا يصلح للخبرية، لأنه لا يفيد، وإذا كان كذلك تعين أن جواب الشرط محذوف فيكون الضمير محذوفًا مع الجواب "[(2)].

وقد أجاز البصريون تقديم هذه الحال على المصدر نحو: "قائما ضربي زيدا" ومنعه الفرّاء سواء كانت من ظاهر نحو: "مسرعًا قيامُ زيد" أو من مضمر نحو: "مسرعًا قيامك" أما الكسائي فقد أجاز تقديمها إذا كانت من مضمر فقط[(3)].

أجاز البصريون أيضا توسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله نحو:"ضربي زيدًا فرسًا راكبًا" وتبعهم في ذلك الكسائي وحجتهم في ذلك عدم الفصل بين المصدر ومعموله وهذا لا يؤدي إلى اختلال المعنى.

---

1 - المصدر السابق جIV ص338.

2 - المصدر السابق جIV ص339.

3 - السيوطي، همع الهوامع جI ص342-343.

ويخالفه الفرّاء كما يخالف البصريين "لأن راكبًا لم يُرَد إلى الاستقبال، فلا يقدّم معموله عليه"[(1)].

كما خالف الفرّاء أستاذه في وقوع هذه الحال فعلا، إذ نجده يذهب مذهب سيبويه في عدم جواز ذلك بينما يجيزه الكسائي واستدلّ بقول رؤبة

وَرَأْيُ عَيْنَي الفتى أباكَا يُعْطِي الجَزِيلَ، فَعَلَيْكَ ذَاكَا

وهو ما ذهب إليه الأخفش أيضا.

أما في جواز وقوع هذه الحال جملة اسمية فنجده يخالف أيضا أستاذه إذ يجيز ذلك إذا سبقتها "واو"والتي تسمى واو الحال بينما الكسائي فيجيز وقوع هده الحال جملة اسمية مطلقا دون شروط[(2)].

إذا كان هذا المصدر مبتدأ، والحال كما يراها الفرّاء هي الخبر فهل يجوز دخول كان الناقصة عليهما كونها تختص في دخولها على المبتدأ والخبر؟

أجاز ذلك الفرّاء كما أجاز نصب الحال على أنه خبر كان، وردّه بعض النحاة وحُجُتُهم في ذلك دخول الواو عليه، إلاّ أنه لا يلتفت إلى قول من أجاز دخول الواو على خبر كان، إذا كان الخبر جملة والضمير في كان فاعلها وهو يعود إلى مفعوله، وذكر الزمخشري أنا تعود إلى فاعل المصدر وهو الياء في ضربي"[(3)].

أجاز الكسائي دون الفرّاء أن ينعت المصدر في هدا التركيب فيقال:" ضربي زيدا الشديد قائما" واعتمد في ذلك على القياس وليس السماع وقد رده الجمهور لأن المقام مقام اختصار لا مقام إطناب[(4)].

ويعلق على هذا د/عفيف دمشقية بقوله:«إن زيادة النعت ممكنة في الاحتمال الرياضي والقياس النحوي»[(1)].

---

1 - المصدر السابق نفس الصفحة.

2 - نفس المصدر السابق، نفس الصفحة.

3 - السيوطي الأشباه والنظائر جIV ص341.

4 - المصدر السابق ص344.

ثم إن الكسائي أجاز تركيبا يقول عنه النحاة غريبا وهو "عبد الله وعهدي بزيد قد يمين" والتقدير: "العهد لعبد الله وزيد قد يمين".

وقد خرّجه السيوطي على النحو التالي:

* "العهد" لعبد الله وزيد.

* قدّم عبد الله ورفعه بما بعده.

* ثنى " قد يمين" لأنه لعبد الله وزيد، وكانا خبرا " للعهد" كما تكون الحال خبرا للمصدر[2] وخالفه الفرّاء ومنع ذلك لأن القياس لا يقبله.

وبعد عرض هذه المسألة نقول فعلا أنا مسألة معقدة تحتاج إلى وقفة أطول، وقد حاول عباس حسن أن يوضح رأي البصريين من جهة ويرد رأي الكوفيين من جهة أخرى قائلا: « إن الحال لا تصلح في المعنى أن تكون خبرًا لهذا المبتدأ ... وإنما الخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية بعده أضيف لها »[3].

التقدير في المثال السالف: "ضربي زيدًا إذا كان قائمًا" ثم يعلل ذلك قائلا: « فإن كانت الحال صالحة لوقوعها خبرا للمبتدأ المذكور وجب رفعها لتكون هي الخبر »[4].

---

1 - عفيف دمشقية خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ص155.

2 - المصدر السابق نفس الصفحة / السيوطي همع الهوامع ج1 ص344.

3 - عباس حسن، النحو الواضح ج1 ص522-523.

4 - عباس حسن، النحو الواضح ج1 ص522-523.

26 – فعل التعجب:

أختلف الفرّاء مع أستاذه الكسائي حول صيغة التعجب، فالفرّاء يرى أن "أعظم" في مثل "ما أعظم الله" اسم مبني خبر لما الاستفهامية وليست تعجبية، أما الكسائي فذهب إلى أن "أعظم" فعل ماضي و هذا الرأي للبصريين أيضا[1].

أما الدليل الذي اعتمد عليه الفرّاء وبقية الكوفيين هو أن "أعظم" في مثل هذه الصيغة اسم جامد لا يتصرف ولو كان فعلا لتصرف مثله مثل بقية الأفعال والدليل الثاني هو جواز تصغيره والتصغير يدخل الأسماء دون الأفعال، واستدل بقول الشاعر:

يا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَن لَنا ... مِنْ هَاؤُ ليائِكُن الضال و السمُرِ

فأميلح: تصغير ل "أملح"[2].

والدليل الثالث على أسميته هو أن حروفه لا تتغير ولا يلحقها الإعلال مثل: قام، باع، وغيرها من الأفعال ففي التعجب بها نقول: "هذا أقوم منك، وأبيع منك"[3].

وأما الكسائي والبصريون فقالوا هو الفعل وحجتهم في ذلك دخول نون الوقاية عليه إذا لزمته ياء المتكلم مثال: "ما أفقرني إلى رحمة الله تعالى"[4].

فنون الوقاية تختص بالفعل دون الاسم واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بقول أبي محلم السعدي:

---

[1] - أنظر الأنباري، لا نصاف في مسائل الخلاف م15.
[2] - أنظر المصدر السابق.
[3] - المصدر السابق.
[4] - ابن هشام، أوضح المسالك ص283.

ألا فتىً من بني ذبيانَ يَحْمِلُني وليْسَ حَامِلُني إلا ابْنُ حَمالِ

وقد ردّ هذا الكوفيون واعتبروها حجّة باطلة لأن نون الوقاية قد تدخل على الأسماء و من ذلك قول أحد الرجّاز:

امْتَلأ الحَوْضُ وقَالَ: قَطِني مَهْلاً، رُوَيْدًا، قَدْ مَلأْتَ بطِني

فقطني يعني حسبي: وهو ليس بفعل.

ومن جهتهم يرد البصريون هذا الرجز واعتبروه من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

وهكذا راحت المسألة بين مد وجزر بين الفرّاء وبقية الكوفيين من جهة وبين الكسائي والبصريين من جهة أخرى، فكان الاختلاف في الصيغة الاسمية أي "ما أفعله"، أما الصيغة الثانية أي" أفعل به" فقد أجمعوا على فعلية أفعل، ثم اختلفوا بعد ذلك فقال البصريون لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر أي أن أصله فعل ماض أما الباء فزيدت في الفاعل ليصير على صورة المفعول به.

أما الفرّاء فذهب إلى أن لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير والباء للتعدية وتبعه في هذا الزجاج والزمخشري وابن كسيان وابن خروف(1).

---

[1] - الأنباري أوضح المسالك ص284.

27 – أثره فيمن أتى بعده:

مثلما تتلمذ الفرّاء لعدة شيوخ و تأثر بهم، تمر السنون ليصبح هو الشيخ يتوافد على حلقاته تلاميذ ليغترفوا من آرائه، هناك من تأثر به مباشرة وذلك بجلوسه إلى حلقاته، وهناك من أعجب بآرائه واقتنع بها فتبناها، ومن هؤلاء نذكر ما يلي:

1- محمد بن قـــادم :

ويقال أحمد وهو أبو جعفر بن عبد الله بن قادم وهو أستاذ ثعلب، ويجعله الزبيري من أصحاب الفرّاء إلى جانب أبي عبد الله الطوال هذا الأخير الذي نفتقد إلى أخباره في كتب الطبقات.

أما محمد بن قادم فيبدو أنه أخذ كل آراء الفرّاء وحتى الكسائي فاستطاع بذلك أن يناظر ويجادل في مسائل مختلفة، ويرى أنه اجتمع في حلقة مع تلميذه ثعلب، فراحوا يسألونه وهو يجيب، وكان يجيب:"قال أبو جعفر الرؤاسي فيها كذا، وقال أبو الحسن الكسائي فيها كذا، وقال الفرّاء فيها كذا، وقال هشام فيها كذا،وقلت:كذا"(1)وهذه دلالة قاطعة على مصاحبته الفرّاء والأخذ عنه.

2- سلمـــة بن عاصم :

كان راويه الفرّاء، وكان مختصا به متعصبا للكوفيين(2) وهوالذي كان يملي على الطلاب كتب الفرّاء، وقد كان الفرّاء يوليه اهتماما خاصا كما سيأتي، قال محمد بن الجهم: "كان الفرّاء يخرج إلينا وقد لبس ثيابه في المسجد الذي في خندق عبويه، وعلى رأسه قلنسوة كبيرة، فيجلس فيقرأ أبو طلحة الناقط عشرا من القرآن، ثم يقول له: "امسك" فيملي من حفظه المجلس، ثم يجيء سلمة

1- الزبيدي، طبقات النحويين و اللغويين ص 152.

2- الزبيدي، مراتب النحويين لأبي الطيب ص 149.

– يريد سلمة بن عاصم من جِلّة تلامذة الفرّاء – بعد أن ننصرف نحن، فيأخذ كتاب بعضنا فيقرأ عليه، ويغير ويزيد وينقص"[1].

وهذا ما أدى إلى الاختلاف بين النسختين ويبدو من خلال كتاب الطبقات أنه كان يناظر أيضا الفرّاء، قال أبو إسماعيل: "سمعت محمد بن قاسم بن محمد الأنباري يقول: « ما أسيت على شيء كما أسيت على تركي السماع لكتاب المعاني للفرّاء من أبي العبّاس بن أحمد بن يحي و إنما كان يقطعني عنه الحديث و كان يقرأ بالعشيات على باب داره، قال: و كتاب سلمة أجود الكتب، لأن سلمة كان عالما وكان لا يحضر مجالس الفرّاء يوم الإملاء، وكان يأخذ الناس ممن يحضر ويتدبرها ويجد فيها السهو، فيناظر فيها الفرّاء فيرجع عنه، وكان أحمد بن يحي سمعه من سلمة بن عاصم عن الفرّاء" كما سمع عنه أيضا كتاب الحدود »[2].

ونخرج من هذا القول بملاحظتين:

الأولى: أن كتاب**(معاني القرآن)**كانت له من الأهمية ما جعل نحاة تلك الفترة يتهافتون عليه لحفظه.

أما الثانية: فهي أن نسخة سلمة أضبط من نسخة السمري كما يبدو.

وقد حاول ثعلب أن يصنّف أصحاب الفرّاء ويعطي كل ذي حقّ حقّه فقال:"كان سلمة حافظا لتأدية ما في الكتب،وكان ابن قادم حسن النظر في العلل، وكان الطّوال حافظا بإلقاء العربية[3].

1- الفرّاء معاني القرآن الفرّاء مقدمة الكتاب.

2- الزبيدي طبقات النحويين و اللغويين ص 150 – القفطي أنباه الرواة جII ص57.

3- القفطي، أنباه الرواة جII ص56.

3- ابن السكّـيت:

هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكّيت، اخذ النحو عن أبي عمرو الشيباني والفرّاء، لقي الإعراب وأخذه عنهم وقد عاصر أبا العبّاس أحمد بن يحي ثعلب، وقد مناه عليه لأنه كان أسن منه وأقدم موتا، وقد كان ابن السكّيت يحسن التأليف وثعلب أعلم منه في النحو، قال ثعلب: "كنت عند يعقوب يوما فجاءه رجل من غلمان المازني من أهل البصرة، فقال: أخبرني ما وزن "نكتل"من الفعل؟ فقال يعقوب: تفعل، فقلت له:إنه يقول لك "نفتعل" فلقنها يعقوب، وفطن"[1] ثم كان يؤدب ولد جعفر المتوكل وقد غضب عليه في آخر أيامه لجرأته في الدفاع عن علي بن أبي طالب وآله إلى درجة أنه فضل الحسن والحسين على المعتز والمؤيد ابنا المتوكل، فأمر الأتراك فداسوا بطنه وتوفي بعد الغد من ذلك اليوم، وكان هذا سنة 244هـ- وقيل أنم سلوا لسانه من قفاه[2].

ويروى أن الفرّاء انقطع عن التعليم أربعين يوما لا لشيء لأنه استحى من السكّيت، قال الفرّاء:"سبحان الله،استحي أن أرى السكّيت، لأني سألته عن نسبه فصدقني،وفيه بعض القبح"[3].

4- أبو العبّاس ثعلـب:

هو أبو العبّاس أحمد بن يحي بن يسار النحوي الشيباني بالولاء لبني شيبان , إمام الكوفيين في النحو و اللغة في زمانه و هو ثالث ثلاثة قامت على أعمالهم مدرسة الكوفة[4].ولد ببغداد سنة 200هـ- ، أسس ثقافة واسعة في النحو بحفظه للقرآن واتصاله بحلقات العلماء لغويين و نحويين ومحدثين و فقهاء.

---

[1]- أبو الطيب مراتب النحويين ص 151.

[2]- ابن خلكان، وفيات الأعيان ج V ص 340/ السيوطي، بغية الوغاة ، جII ص349.

[3]- المصدر السابق نفس الصفحة.

[4]- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ص144.

تأثر أول الأمر بالفرّاء وكدليل على ذلك ما رواه هو بنفسه قائلا: "ابتدأت في طلب العربية واللغة في ستة عشر سنة ومائتين، ونظرت في حدود الفرّاء وسني ثماني عشر سنة، وبلغت خمسا وعشرين سنة وما بقيت علي مسألة للفرّاء إلا وأنا أحفظها وأحفظ موضعها من الكتاب، ولم يبق شيء من كتب الفرّاء في هذا الوقت إلا وحفظته"[1].

وكان ثعلب معروف بالثقة والأمانة، وعليما بعلم النحو[2] ويبدو تأثر ثعلب بالفرّاء واضحا كما يذكر أصحاب الطبقات. فقد ذكر ابن خلكان أن كتابه "الفصيح" ما هو إلا كتاب "البهي" للفرّاء يقول: "وعلى الحقيقة ليس لثعلب في "الفصيح" سوى الترتيب و زيادة يسيرة"[3].

أما كتابه (مجالس ثعلب) فهو من الأعمال النفيسة التي قام بها، وقد قال محققه لأستاذه عبد السّلام محمد هارون عن قيمته "اشتملت مجالس ثعلب على ضروب شتى من علوم العربية، وضمت في تضاعيفها كثيرا من المسائل النحوية على مذهب الكوفيين، ونستطيع أن نقول أن هذه المجالس من أهم الوثائق العلمية في بيان مذهب أهل الكوفة"[4].

وقد ذكر صاحب المدارس أن كل ما نسب إليه من آراء إنما هو للكسائي والفرّاء بمصطلحاتهما واعتمد على نفس الشواهد التي اعتمدا عليها، ومن بين المصطلحات التي اعتمدها

1- ابن خلكان وفيات الأعيان جI ص118 – ابن القديم الفهرست ص81 – أبو الطيب اللّغوي طبقات النحويين واللغويين ص164 - مجالس ثعلب جI ص9.

2- السيوطي المزهر جII ص412.

3- ابن خلكان وفيات الأعيان جV ص149.

4- مجالس ثعلب جI ص24.

في مجالسه التقريب يقول: "هذا تكون مثالا (و هي التي لا يليها مرفوع و منصوب) وتكون تقريبا، و التقريب مثل كان إلاّ أنّه لا يقدّم فعله كما يقدم في كان"[(1)].

كما أطلق على اسم الفاعل الفعل الدائم وهذا الرأي للفرّاء، وكان يطلق على النفي باسم الجحد وعلى حرف الجر باسم الخافض، وعلى المنصرف بالجاري والممنوع من الصرف بما لا يجري، وكان يسمى التمييز باسم التفسير، وغيرها من المصطلحات التي اقتدى فيها بالفرّاء وكنا قد تعرضنا إليها في الفصل الثالث.

والملاحظ أنه توسع في العماد مثله مثل الفرّاء فلم يطلقه على ضمير الفصل فحسب بل أيضا على ضمير الشأن في مثل "إنه قام زيد" و "إنه قامت هند" [(2)]

وهذا دليل على مدى تأثره بالفرّاء واستخدامه لمصطلحاته بل يعتبره صاحب المدارس الشارح لما أجمله الفرّاء من آراء نحوية[(3)].

وأورد له المثال التالي:توقف الفرّاء عند قوله تعالى:[وَيَسْأَلونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ][البقرة/ 219] مدليا برأيين،أن تكون (ماذا)كلمة واحدة بمعنى أي شيء ومحلها مفعول به لينفقون،أو تكون ذا بمعنى الذي،أي ما الذي ينفقون، وتكون هنا خبرا لما وينفقون صلتها، ثم يقف عند (قل العفو) فيقول وجه الكلام فيه النصب يريد قل ينفقون العفو"[(4)].

---

[1]- ثعلب مجالس ثعلب جI ص53.

[2]- شوقي ضيف المدارس النحوية ص227 – مجالس ثعلب جI ص422.

[3]- المدارس النحوية ص234.

[4]- الفرّاء معاني القرآن جI ص138-141.

ويعقب على هذا صاحب المدارس قائلا: "كأنه أبطل أن تكون (ماذا) مبتدأ وخبر لأنه على تقدير معناها: "ما الذي ينفقون" تكون الإجابة: الذي ينفقونه العفو وتكون العفو مبتدأ لخبر محذوف[1] ويشرح ثعلب ما ذكره الفرّاء يقول: وإنما اختار الفرّاء النصب لأن معنى ماذا عندنا (أي عند الكوفيين) حرف أي لفظ واحد كثر في الكلام، فكأنه قال ما ينفقون، فلذلك اختير النصب ومن جعل ذا بمعنى الذي رفع"[2].

وهناك مسائل كثيرة للفرّاء رددها ثعلب في مجالسه، ومن جملة المسائل التي وافق فيها ثعلب الفرّاء جواز العطف ب "إلا" بل نقل كلامه حرفيا كما سبق وأن ذكرنا ذلك في الفصل السابق كما جاء في "اللسان" [3]

وقد أشار ثعلب إلى أن الفرّاء يقول: "لدن غدوة " ينصب ويرفع ويخفض، فتأويل الرفع لدن كان غدوة و ينصب بخبر كان، ويخفض بعند، أي عند غدوة، ويقال أيضا إذا رفعت: هي بمعنى مذ"[4]

وهناك الكثير من آراء الفرّاء التي تبناها أبو العبّاس ثعلب والتي تدل على أنه انتهج منهج الفرّاء، أضف إلى ذلك تردد اسمه في مجالسه.

وما يمكن أن نقوله في آخر هذا العنصر أن ثعلب تأثر بالفرّاء وإنما كل آراءه هي له، وقد أبدى إعجابا كبيرا به، فهو القائل: «لولا الفرّاء لما كانت عربية، لأنه خلصها وضبطها ولولا الفرّاء لسقطت العربية، لأنا كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد، وتتكلم الناس فيها على مقادير

[1]- شوقي ضيف المدارس النحوية ص234-235.
[2]- المرجع السابق نقلا عن لسان العرب لابن منظور.
[3]- ابن منظور، لسان العرب ج15 ص432.
[4]- ثعلب المجالس ج1 ص191.

عقولهم وقراءتم فتذهب»[1] وليس بعد هذه الشهادة شك في إخلاص التلميذ لأستاذه وتقدير وتعظيم شأنه.

5- ابن كســـــيان:

هو الحسن محمد بن أحمد بن كسيان، كان بصريا كوفيا، يحفظ القولين ويعرف المذهبين.

أخذ النحو عن ثعلب والمبرّد، اهتم بآراء علماء الكوفة وأخذ الكثير منهما على الرغم من أنه كان يميل أكثر للبصريين،قال فيه أبو الطيب اللّغوي: «وقد رأيت أنا أجزاء كثيرة من كتاب سيبويه خمسين مرة،وكان ابن كسيان مع هذا يختار أشياء من مذاهب الفرّاء يخالف فيها سيبويه» [2]

وقد ذهب مذهب الفرّاء في الفصل بين اسم إن وخبرها في مثل إن زيدا لا أظن قائم وإن زيدا لغير شك قائم وإن زيدا لئن شاء الله قائم" "واحتج ابن كسيان بقوله: «إنما أمتنع ذلك لأنه كلام معترض به من إخبارك عن نفسك كيف وصفت الخبر عن زيد شك كان عندك أو يقينا والتوكيد إنما هو لخبر زيد لا لخبرك عن نفسك لأن "إن" لا تتعلق بخبرك وهي متجاوزة إلى الخبر»[3].

6- أبو جعفر النحّاس :

وهو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المتوفى سنة 337هـ، له مختصر سماه "كتاب التفاحة"، وقد تبنى الكثير من الآراء النحوية للفرّاء وحتى المصطلحات كتسميتة للنفي باسم الجحد، ونائب الفاعل باسم المفعول الذي لم يسم فاعله وتسمية الصفة بالنعت والتمييز بالتفسير[4].

[1]- الفرّاء، معاني القرآن مقدمة الكتاب ص9.

[2] - مراتب النحويين ص140.

[3] - شوقي ضيف المدارس النحوية ص251 نقلا عن الهمع.

[4]- شوقي ضيف المدارس النحوية ص234 – المغني ج1 ص331.

7- الأعلم الشنـتمري:

وتأثر به من نحاة المدرسة الأندلسية، الأعلم الشنتمري المتوفى سنة 476هـ، فقد تبنى آراء المدرستين البصرية والكوفية وما يهمنا هنا هو تأثره بالفرّاء، فقد أخذ برأيه أن الفاء تزاد في الخبر إذا كان أمرا أو نيا فقط مثل: "زيد فكلمه" و"زيد فلا تكلمه"[(1)].

كما تبع الفرّاء في جواز العطف في معمولي عاملتي مثل: "في الدار زيد والحجرة عمرو" وهذا في حالة عطف الحجرة على الدار بالجر، وتبع سيبويه في منع العطف في حالة الرفع في مثل: "في الدار زيد وعمرو الحجرة " قائلا: "إن ولي المخفوض حرف العطف كالمثال الأول جاز، لمجيئه في السماع، ولأن المتعاطفات تعادلت فيه، وامتنع كما في المثال الثاني"[(2)].

8- السهـــيلـي :

هو أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله الضرير صاحب كتاب الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، توفي سنة 581هـ، برع في العربية والتفسير وعلم الكلام وكانت آراؤه هجينا من آراء الكوفيين والبصريين والبغداديين، فقد أخذ برأي الفرّاء في أن الحال لا يأتي مؤكد وأنا في المثال: " فتبتسم ضاحكا" مبينة لا مؤكدة[(3)] وقسمها آخرون إلى مبينة ومؤكدة.

كما تبعه أيضا في أن "إن" وأخواتا لا تعمل في الخبر، بل هو باق على رفعه قبل دخولها عليه[(4)].

9- ابـن مـــالك:

1- شوقي ضيف المدارس النحوية ص294.

2- المصدر السابق ص294.

3- المصدر السابق ص299 – همع الهوامع جII ص245.

4- المصدر السابق ص300 – همع الهوامع جI ص134.

هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني المتوفى سنة 672هـ، كان إمام النحاة والغويين في عصره، وهو صاحب الألفية المشهورة، تبنى آراء كثيرة منها ما هو للبصريين ومنه للكوفيين، ومن بين آراءه التي تابع فيها الفرّاء أن "دام" أخت كان لا تتصرف، و أن لو مصدرية في مثل قوله تعالى: [يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ] [البقرة/96] و مثل:[وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ] [القلم/9][1].

تابع بن مالك الفرّاء في جواز حذف ليس إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بل يقول: "يجوز في ليس خاصة أن نقول: ليس أحد لأن الكلام قد يتوهم تمامه بليس"[2].

هؤلاء مجموعة قليلة ممن تأخروا به وتبنوا آراءه ويبقى حقيقة المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية وإليه ترجع معظم آراء الكوفيين بعده.

1- السيوطي همع الهوامع ج1 ص370.

2- شوقي ضيف، المدارس النحوية ص333.

الفصل الرابع

مصادر الأخذ عند الفرّاء:

1 - القرآن الكريم:

2 - القراءات القرآنية:

3 - الحديث الشريف:

4 - الشعر:

5 - الرواية عن العرب:

أ. **كلام العرب عند الفرّاء:**

ب. **الروايـــة عن الأعراب:**

ج. **لهجـــــــات القـبائل:**

6 - القياس عند الفرّاء:

7 - التعليل عند الفرّاء:

مصادر الأخذ عند الفرّاء:

لقد اتفق القدماء على أن هناك مجموعة من المصادر الأساسية التي أخذوا عنها مادتم اللّغوية والنحوية نستطيع أن نقول عنها إنا مصادر السماع أو النقل أو الأخذ كما يسميها البعض وقد جمعها السيوطي في قوله « وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ε وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت».(1)

ولا شك أن كل عالم له مصادر يرجع إليها للنقل وهي متنوعة دائما وهذا دليل على غزارة ثقافته، والفرّاء واحد من هؤلاء فالنقل هو الأصل الأول الذي اعتمد عليه في كتابه معاني القرآن وقد تنوعت مصادر النقل لديه ويمكن حصرها فيما يلي:

- القرآن الكريم.
- القراءات القرآنية.
- الحديث الشريف.
- الشعر.
- كلام العرب.

فكيف استفاد الفرّاء من هذه المصادر؟

---

[1] - السيوطي، الاقتراح، ص 48.

1 - القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو كلام الله سبحانه وتعالى، وهو أفصح كلام وأبلغه، وهو الوحي المنزل على سيدنا رسول الله ε للبيان والإعجاز ويعد أساس مصادر اللغة العربية عند العرب وأعلاها، لم يختلف حوله أحد من أهل العلم واللغة والنحو،على أنه أجدر الشوهد صدقا وأصحها دليلا ويعبر عن ذلك الفخر الرازي بقوله: « إذا جوزنا إثبات اللغة لشعر مجهول، فخور إثباتا بالقرآن العظيم أولى، وكثيرا ما نرى النحو بين متحيزين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به و أنا شديد التعجب منهم فإنم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المهول على وفقه دليلا على صحته، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحته كان أولى »[1]

واللغة العربية وثيقة الصلة بالقرآن الكريم الذي نزل بها فوحد لهجاتا ورفع قيمتها فأقبل عليها يتدارسها من ليس من أبنائها كيونس بن حبيب وسيبوية والأخفش والكسائي والفرّاء وابن جنيّ وغيرهم فكل هؤلاء الأعلام أعاجم، وليس من السهل أن توضع لغة وتحضى بالقبول من قبل كل الأمم، وربما السرّ يمكمن في فضل القرآن على الغة العربية الذي يظهر في غزارة مادتا وبراعة أساليبها و بيانا ولهذا السبب اندفع الأعاجم إلى تعلّم اللغة العربية لفهم القرآن الكريم.

ليس هذا فحسب بل جعلوا من القرآن الكريم مدركا من مدارك النحو واللغة ولا عجب في هذا لأنه معجزة الرسالة، ومطلع الهداية، وهو أفصح مما نطقت به العرب ونصه أوثق ما وصـل إلينا وعليه اعتمد في تقعيد النحو وسائر العلوم اللسانية الأخرى فقد التف حوله الفقهاء يستنبطون

---

[1] - محمد الخضر حسين الجزائري القياس في اللغة العربية ص 36 عن تعبير الفخر الرازي 93/03.

منه الأحكام الشرعية واعتمد عليه النحاة أيضا في استنباط القواعد النحوية واللافت للانتبـاه أن الأعاجم كانوا أكثر من اهتم بهذا الجانب.

ويشير صاحب الشاهد الشعري إلى أهمية القرآن الكريم كمصدر لتثبيت القواعد وبنائها بقوله: « ما من شك أن العقل والمنطق يقتضي أن يكون القرآن الكريم هو الأساس الأول لبناء القواعد العربية لا سيما أن هذه القواعد إنما قعدت أساس يصان بها كتاب الله من اللّحن »[1].

فالحقيقة التي لا جدال فيها أن نشأة علم النحو كان غايته خدمة القرآن وصونه من اللحن.

ولا أحد ينكر الدرجة التي يبلغها القرآن الكريم في الفصاحة والبلاغة وقوة البيان، لهذا اندفع النحاة إلى الاحتجاج به ولكن ليس في كل الحالات فمن النحاة من يرجع إلى كلام العرب ويتغاضى عن القرآن " ومن أمثلة هذا أنهم قرروا أن "أن" المصدرية لا يجوز حذفها و أنّ نحو (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) يحفظ ولا يقاس عليه، وقد جاء على نحو هذا المثل قوله تعالى: [وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً][الروم/ 24] ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة... أن تجري حذف "أن" المصدرية كما ورد في الآية مجرى ما يصح القياس عليه[2].

اتخذ الفرّاء الكتاب الحكيم الأساس الأول لتوضيح بعض المسائل اللّغوية ولشرح القواعد النحوية وكثيرا ما كان يتعرض لجانب التفسير واختلاف القراءات مشيرا إلى تعدد وجوه الإعراب للكلمة الواحدة واحتمال الجملة لأكثر من وجه إعرابي وقد تعددت الظواهر النحوية التي عالجها الفرّاء في ضوء الآيات الكريمة لهذا عد كتاب معاني القرآن للفرّاء، أفضل دراسة تطبيقية للنص

---

[1] - البائل محمد الشاهد الشعري في النحو العربي جامعة الملك سعود السعودية 1987.

[2] - محمد الخضر حسين الجزائري، القياس في اللغة العربية ص 37.

القرآني وربما الشيء الوحيد الذي يعيق الطالب على فهمه هو كثرة التغيير في مصطلحات النحو والتصريف التي أسسها الخليل وسيبوية ولم يتوقف الفرّاء بازاء كل آيات الذكر الحكيم بل فقط عند الآيات التي يرى فيها إشكال والتي من خلالها ثبت النحو الكوفي وكان دائما يقول:«الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر ». [1]

ومن الأمور التي استعان فيها بالذكر الحكيم " القياس" فكثيرا ما كان يرجع إلى القرآن الكريم في أقيسته لإصدار بعض الأحكام، ومن أمثلة ذلك توقفه أمام قوله تعالى:[اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ] [البقرة/40]. بتحريك ياء المتكلم بالفتح لأن هذه الياء ثابتة يقول الفرّاء: « وما لم تكن فيه الياء لم تنصب» واستدل لذلك قوله تعالى:[فَبَشِّرْ عِبَادِ، الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ] [الزمر/17-18].

فعباد حذفت منها الياء وهي غير منصوبة، ويجوز إسكان ياء المتكلم كقوله تعالى: [قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ] [الزمر/53].

يقول الفرّاء :« وعلى هذا يقاس كل ما في القرآن منه »[2]

ومن القواعد النحوية التي صاغها بناء على الذكر الحكيم استعمال حروف الاستفهام المقترنة بما للشرط ولتوضيح ذلك توقف بازاء قوله تعالى:[أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعاً] [البقرة/148].

"فأين" كانت أصلا للاستفهام وعندما اقترنت "بما" أصبحت أداة شرط جازمة لفعلين فعل الشرط (تكونوا) وجوابه (يأت) ويعلل ذلك الفرّاء قائلا:« إذا رأيت حروف الاستفهام قد

---

[1] - الفرّاء، معاني القرآن، ج I ص 14.
[2] - الفرّاء، معاني القرآن، ج I ص 29.

وصلت بـ"ما"مثل قوله أينما، ومتى ما، وأيما، وحيث ما، وكيف ما، [أَيّاً مَا تَدْعُوا] [الإسراء/110] كانت جزاء ولم تكن استفهاما. فإذا لم توصل بـ "ما" كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء»[1].

أجاز الفرّاء حذف الخبر إذا لم يغير ولتوضيح ذلك استدل بقوله تعالى: [والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا] [البقرة/234].

فالاسم الموصول (الذين) ليس له خبر وإنما جاء الخبر (يتربصن) لـ (أزواجا) وهو جملة فعلية، والأصل أن يكون الخبر لـ (الذين) وعلل الفرّاء هذا بناء على المعنى قائلا: « فدلك جائز إذا ذكرت أسماء، ثم ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر أن تترك الأول ويكون الخبر عن المضاف إليه، فهذا من ذلك لأن المعنى والله أعلم إنما أريد به: ومن مات عنها زوجها تربصت، فترك الأول بلا خبر وقصد الثاني، لأن فيه الخبر والمعنى »[2].

أشار الفرّاء أيضا إلى اختلاف المعنى باختلاف الإعراب في القرآن الكريم ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: [وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ][المائدة/41]، يقول الفرّاء : « إن شئت رفعت قوله[سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ] بمن ولم تجعل (من) في المعنى متصلة بما قبلها، كما قال الله [ا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ] [فاطر/32] وإن شئت كان المعنى لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من هؤلاء ولا " من الذين هادوا" فترفع حينئذ (سماعون) على الاستئناف ».

---

1 - المصدر السابق، ج I ص 85.

2 - المصدر السابق، ج II ص 150.

وأجاز الفرّاء نصبه على أنه حال أي(ساعين للكذب) ويعلّل ذلك قائلا :« فما أتاك من مثل هذا في الكلام نصبته ورفعته، ونصبته على القطع وعلى الحال وإذا حسن فيه المدح أو الذم فهو وجه ثالث ويصلح إذا نصبته على الشتم أو المدح أن تنصب معرفته كما نصب نكرته»[1].

كما اهتم الفرّاء بالجانب الصرفي في دراسة بعض آي الذكر الحكيم ومن أمثلة ذلك استعمل صيغة اسم الفاعل والمقصود اسم المفعول واستدل لذلك بقوله تعالى:[لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ] [هود/43].

فالمرحوم هو المعصوم وليس العاصم ولا يجوز القول المعصوم العاصم ويوضح الفرّاء ذلك قائلا: «لو جعلت العاصم في تأويل معصوم كأنك قلت: لا معصوم اليوم من أمر الله لجاز رفع (من) ولا تنكرن أن يخرج المفعول على فاعل، ألا ترى قوله:[خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ] [الطارق/6]. فمعناه والله أعلم مدفوق، وقوله:[في عشية راضية] [الحاقة/21]. معناه مرضية »[2]، ويستشهد الفرّاء بقول بعض الشعراء

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي

معناه: المكسو، تستدل على ذلك أن تقول: رضيت هذه المعيشة ولا تقول: رضيت ودفق الماء، ولا تقول دفق وتقول كسي العريان ولا تقول كسا[3].

---

[1] - المصدر السابق، ج I ص 308- 309.
[2] - المصدر السابق، ج II ص 15.
[3] -المصدر السابق، ج II ص 16.

وفي هذا الباب توقف أيضا عند قوله تعالى:[أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ] [الأحزاب/19] أشحة منصوب على الحال وأجاز الفرّاء رفعه على الاستئناف بقوله :« والرفع جائز على الاستئناف ولم أسمع أحدا أقرأ به واشحة يكون على الذّم»[1]

2 - القراءات القرآنية:

لقد اختلف مفهوم القراءات عند الدراسيين فوقع خلط بين القراءات السبع وبين الأحـرف السبع بينما اتفقوا في أنها أحد مصادر المادة اللّغوية.

فما المقصود بالقراءات السبع؟ وهل هي ذاتها الأحرف السبع؟ قبل أن نتعرض إلى ذلك يجدر بنا أن نبين أولا أن هناك فرقا شاسعا بين القرآن والقراءات ولنترك الزركشي يوضح لنا ذلك كما أورده في الإتقان«القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمـد ε للبيان والإعجاز والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها مـن تخفيـف وتشديد غيرها»[2].

فالقراءات كما بينها الزركشي تتعلق بطرق تلاوة القرآن الكريم وما يلحق اللفظة من أوجـه النطق المختلفة.

أما أبن الجزري فيعرفها بأنها : « كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها»[3].

---

1 - المصدر السابق، ج II ص 338.

2 - الزركشي، الإتقان في علوم القرآن، ص 80.

3 - ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج I ص 09.

أما الأحرف السبعة فهي اللهجات التي نزل بها القرآن الكريم والتي ذكرها الرسـول ε وفي قوله «إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف وأعطاك بكل ردة مسألة »[1].

ولم ينزل الكتاب على حرف واحد لأن النبي ε بعث إلى جميع الخلق أحمرها وأسـودها، عربيهـا وعجميها وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى ويعسر علـى أحـدهم الانتقال من لغة إلى غيرها أو من حرف إلى آخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعلّم[2].

فمن الخطأ الاعتقاد أن القراءات السبع هي نفسها الأحرف السبعة، ويؤكد هذا الزركـشي بقوله« من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كنافع وعاصم، هي الأحرف السبعة التي في الحديث فقط، غلط غلطا عظيما»[3].

وقد وضع علماء الأصول شروطا لقبول القراءات وبالتالي وضع حد فاصل بين القراءة التي يجوز الاستشهاد بها لأنها صحيحة والتي يجب ردها لأنها غير صحيحة أو يشوبها شك ومن هذه الشروط:

- صحة السند واتصال الرواية.
- موافقة أحد المصاحف العثمانية.
- أن تكون موافقة للعربية ولو بوجه.

و وفق هذه الشروط حاول العلماء تصنيف القراءات وترتيبها حسب صحة سـندها وقوتـه فمنها القراءات السبع المتواترة المتفق عليها ومنها الآحاد ومنها الشاذ.

---

1 - المصدر السابق، ج I ص 20.

2 - المصدر السابق، ص 22.

3 - الزركشي، الإتقان في علوم القرآن ص 80.

إذا سلّمنا بوجود كلّ هذه القراءات فهل أخذ الفرّاء بها كلها ونهج في ذلك منهج الكوفيين أم اشترط أن تكون القراءات موافقة للضوابط الثلاثة المذكورة آنفا ؟

موقف الفرّاء من القراءات:

لم يبتعد الفرّاء عن منهج أستاذه الكسائي في هذا الجانب بل نجده أكثر من النقل عن المفسرين والقراء فتعددت أسماء القراء في كتابه معاني القرآن وجلهم من الكوفيين.

والملاحظ أن الفرّاء إن نسب القراءة إلى صاحبها في موضع فقد يغفله في موضع آخر، وقد ينسبه لصاحبها إذا تكررت دون ذكر القراءة « وكان يرجح أحيّانا قراءات شاذة على أخرى مشهورة أو يعادل بينهما دون ترجيح »[1]

وكان يكره القراءة التي تخالف الإجماع ومثال ذلك قراءة شبيه عن عاصم قوله تعالى:[ولا يسأل حميم حميما] [المعارج/10]. بالبناء للمجهول ويعبر عن ذلك بقوله: « ولست اشتهي ذلك لأنه مخالف للتفسير ولأن القراء مجتمعون على(يسأل)»[2]

ولنقف عند بعض القراءات التي عدّها الفرّاء مصدرا مهما لتأصيل النحو العربي.

أولى الفرّاء القراءات اهتماما كبيرا منذ الصفحات الأولى من كتابه **(معاني القرآن)** وحرص على بيان التوجيه النحوي لها مشيرا إلى ما يسندها من الشعر وكلام العرب، ويكتفي في بعض الأحيان بالإشارة إلى الجانب الدلالي فقط.

1 - آل ياسين محمد حسين، الدراسات اللّغوية، ص 105.
2 - الفرّاء، معاني القراء، ج III ص 184.

واللافت للنظر أن الفرّاء كان يرد بعض القراءات ولا يأخذ بها وفي بعض الأحيّان يدرج كل القراءات ثم يستحسن واحدة ويقبح الباقي، ومن القراءات مالا يختلف فيها المعنى، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: [فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ] [البقـرة/37]. فآدم فاعل وكلمات مفعول به للفعل تلقـى، وأشار الفرّاء إلى أن بعض القراء قرأها:(فتلقى آدم من ربه كلمات) فجعل الفعـل للكلمـات والمعنى- والله أعلم- واحد. لأن ما لقيك، فقد لقيته، وما نالك فقد نلته[1]، واستدل بآية أخرى من الذكر الحكيم لإبراز التباين في القراءات ومثل ذلك قوله تعالى: [لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ] [البقرة/124] . وفي قراءة عبد لله (لا ينال عهدي الظالمون).

فالقراءة الأولى يكون فيها (عهدي) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة لاشتغال المحـل بالكـسرة المناسبة، وياء المتكلم في محل جر مضاف إليه و(الظالمين) مفعول به أما القراءة الثانية(عهـدي) مفعول به وياء المتكلم مضاف إليه و(الظالمون) فاعل وما أراد أن يبينه الفرّاء هنا هو عدم التبـاين في المعنى ويعلل ذلك قائلا :« وقد فسر هذا لأن ما نالك فقد نلته: كما تقول نلت خيرك ونالني خيرك»[2] فالمعنى واحد.

توقف الفرّاء أيضا عند قوله تعالى:[لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ] [المنافقين/10]. مشيرا إلى جواز نصب (أكن) وجزمه، يقول الفرّاء:« رددت وأكن على موضع الفاء، لأنا في محل جزم إذ كان الفعل إذا وقع موقعها بغير الفاء جُزم، والنصب على أن ترده على ما بعدها فنقول "وأكون" وهي في قراءة عبد الله بن مسعود "وأكون" بالواو، وقد قرأ بها بعض

---

[1] - المصدر السابق، ج I ص 28.
[2] - المصدر السابق، ج I ص 76.

القراء قال: وأرى ذلك صوابا[1] وذكر أن الواو قد تحذف من الرسم وهي ثابتة في اللفظ وهذا لاختلاف استعمالها ومثال ذلك كلمة " الرحمن" و "سليمن" فتسقط الألف في الرسم وتثبت في اللفظ ومثل ذلك قوله تعالى:[سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ] [العلق/18].

وأشار الفرّاء أيضا إلى سقوط ألف الوصل والقطع من كلمة "الأيكة" يقـول: « فكتبـوه في موضع [لَئْيكَـةِ] [الشعراء/176]، وهي في موضوع آخر [الْأَيْكَـةِ] [الحجر/78]، و القرّاء على التمام»[2] أي الأيكة بإثبات الألفين ويؤكد الفرّاء أنا قرأت الأيكة بالهمزة في كل القرآن الكريم ما عدا في سورة الشعراء وفي ص فقد قرأها أهل المدينة كنافع وابن كثير وابن عامر (ليكة).

ويعلل الفرّاء هذا بقوله: « ونرى – والله أعلم - أنه كتبت في هذين الموضعين على ترك الهمز فسقطت الألف لتحرك اللام، فينبغي أن تكون القراءة فيها بالألف واللام لأنا موضع واحـد في قول الفريقين[3] وكان الفرّاء يرفض قراءة (لأيكة) بإسقاط الألفين وتوقف أيضا بازاء قوله تعالى : [إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ] [البقرة/229]. فأشار إلى قراءة عبد الله بن مسعود (إلا أن تخافوا) أما قراءة حمزة بن حبيب الزّيات (إلا أن يخافا) بالبناء للمجهول، قال الفرّاء:« ولا يعجبني ذلك» أما قراءة أبي:" إلا أن يظنا أن يقيما حدود الله" على أن الخوف والظن متقاربان في كـلام العـرب والوجه الإعرابي هنا يختلف باختلاف القراءتين، ففي قراءة عبد الله بن مـسعود وقـع الخـوف على(أن) وحدها أما حمزة فقد أوقع الخوف على الرجل والمرأة وعلى أن فالفعل هنا قد عمل في

---

1 - المصدر السابق، ج I ص 87.
2 - المصدر السابق، ج 88 I.
3 - المصدر السابق، ج I ص 91.

نائب الفاعل وفي أن ومعولها، أي أن الفعل عمل في أكثر من معمول واحد الرفع، والنحويـون يصححون هذا الوجه الإعرابي بأن يكون (ألا يقيما) بدل اشتمال من نائب الفاعل[1].

أشار الفرّاء أن نصب ورفع (كلمة) في قوله تعالى:[كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ] [الكهف/5]. فكلمة هنا منصوبة على أنا تمييز وهناك من قرأ بالرفع على أنا فاعل أي (كبرت كلمة تخرج مـن أفواههم) وقد عبر الفرّاء عن هذا بقوله:" فمن نصب أضمر في(كبرت):كبرت تلك الكلمة كلمة، ومن رفع لم يضمر شيئا كما تقول:(عظم قولك وكبر كلامك)[2] ويفهم من سياق الآية التعجب.

وتوقف الفرّاء أمام بعض القراءات الشاذة التي لم يجد لها ما يسندها من كلام العرب خاصة أنه كان يتمسك تمسكا شديدا بصورة كتابة المصحف.

ومن القراءات الشاذة التي توقف عندها قوله تعـالى:[وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لا يُعْجِزُونَ] [الأنفال/59] وذكر أن القرّاء قرؤوها تحسبن بالتاء وقرأها حمزة (يحسبن) باليـاء وبعـدما يعرض الفرّاء الوجوه الإعرابية يتوقف عند قراءة حمزة ليضعفها قائلا" وما أحبها لشذوذها"[3].

وتوقف أيضا عند قوله تعـالى: [ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ] [يوسـف/81] .ويرفض ذلك قائلا: «ولا أشتهيها لأنا شاذة وكأنه ذهب إلى أنه لا يـستحل أن يـسرق ولم يسرق»[4]، والفرّاء هنا يفسر القراءة بما عرف من أمر بنيامين في قصة يوسف عليه السلام.

---

1 - المصدر السابق، ج I ص 145 الهامش.
2 - المصدر السابق، ج II ص 134.
3 - المصدر السابق، ج I ص415.
4 - المصدر السابق، ج II ص53.

وقد رفض الفرّاء بعض القراءات رغم أنها صحت قياسا وسماعا ومثال ذلك قوله تعالى: [مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ] [إبراهيم/22]. ذكر الفرّاء أن بعـض القراء قرؤوها بكسر الياء ومنهم حمزة والأعمش ويحي بن وثّاب ورفضها الفرّاء معلـلا ذلـك بقوله: «لعلها من وهم القراء كطبقة يحي فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم ولعله ظن أن الباء في (بمصرخي) خافظة للحرف كلّه والياء من المتكلم خارجة من ذلك»[1]. وذهب الفرّاء إلى أن الياء من المتكلم تسكن إذا تحرك ما قبلها وتنصب إرادة الهاء أي هاء السكت، كما قرئ (لكم دينكم ولي دين) فنصبت وجزمت[2].

والملفت لانتباه أن العديد من النحويين رفضوا هذه القراءة ومن قرأها بالكسر عللوا أن اليـاء كسرت اتباعا للكسرة التي بعدها في (بمصرخي إني).

أما في قوله تعالى: [وَقَالُوا أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ] [الـسجدة/10]. فقد أشار الفـرّاء إلى تبـاين القراءات في ضللنا فأما ضَلَلنا فهي قراءة العامة أما ضِلِلنا فهي قراءة شاذة[3].

وكان الفرّاء في بعض الأحيّان يرفع بعض القراءات إلى الخلفاء الراشدين وذلك لإبراز صحتها ومثله فقوله تعالى: [قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي] [الجـن/20]. فقد قرأها الأعمش وعاصم (قل إنما ادعوا ربي) وكذلك قرأها عامة أهل المدينة كحمزة وأبي عمر ويذكر الفرّاء أن علي بن أبي طالب رحمـه الله قرأها : (قال إنما ادعوا ربي)[4].

1 - المصدر السابق، ج II ص75.
2 - لمصدر السابق، ج II ص75.
3 - المصدر السابق، ج II ص331.
4 - المصدر السابق، ج III ص195.

ولا بد من الإشارة إلى أن الفرّاء كان يعتمد كثيرا على قراءة الكسائي ولكن ليس معنى هذا أنه كان يقبل بكل قراءاته فكثيرا ماكان يردها مفضلا قراءة غيره ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:[وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ] [النمل/14]. قال الفرّاء : « والفتح أحب إلي وقال بعضهم: قرأ الكسائي بالرفع فقال: أخالفه أشد الخلاف»[1] أي أنه لا يقبل قراءاته.

وتوقف عند قوله تعالى: [شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ، إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلامُ] [آل عمـران/18 – 19]. وعرض القراءات المختلفة للآية الكريمة فقرأ حمزة بكسر(إن الدين) استحسنها الفرّاء أما الكسائي فكـان يفـتح (أن) الأولى والثانية أما ابن عباس فقرأ بكسر الأولى وفتح الثانية وعقب الفرّاء على هذا قائلا: « وهو وجـه جيد»[2].

ونكتفي بذه القراءات على سبيل المثال فقط ولا بد من الإشارة إلى أن القراءات تعد محور كتـاب **(معاني القرآن)** للفرّاء وهي موضوع جدير بدراسة معمقة وفي الأخذ با أو ردِّها كان يعتمد على رسم المصحف و على لغات العرب وأشعارهم وخلاصة القول: إنما ذكرنا من حديث عن القراءات وموقـف الفرّاء منها يؤدي بنا إلى أن نقرر أن الرجل يقدس القرآن الكريم تقديسا عظيما ويظهر هذا من خـلال اهتمامه برسم المصحف ومختلف القراءات، وفي الكثير من الأحيان كان يشير إلى جواز كل القراءات.

---

1 - المصدر السابق، ج II ص132.

2 - الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 200.

3 - *الحديث الشريف:*

من الأمور اللافتة للانتباه أنه وقع جدل واسع بين علماء اللغة حـول جـواز الاستـشهاد بالحديث في القضايا اللّغوية والنحوية وقد كان هذا في المراحل المتأخرة من حياة الدرس اللّغـوي عند العرب فذهب ابن الضائع (ت 686هـ) وتلميذه بعده أبـو حيّـان (ت 745هـ) إلى عـدم الاستشهاد بالحديث الشريف وأما ابن مالك (ت 672هـ) فقد أجاز ذلـك في كتابـه المـسمى **(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)** وهو يحاول في هذا الكتاب شـرح المشكلات اللّغوية والنحوية في الأحاديث التي وردت في **(صحيح البخاري)**.

أما إذا عدنا قليلا إلى الوراء ووقفنا إلى الأوائل من كبار علماء اللغة والنحو كأبي عمرو بـن العلاء والخليل بن أحمد وعلي بن حمزة الكسائي وسيبوية والفرّاء لوجدناهم استشهدوا بالحديث ولكن ليس إلى درجة الشيوع والانتشار على نحو ما نجد مع الذكر الحكيم والشعر.

وقد حاول الشيخ محمد الخضر حسين مؤخرا تحديد الأحاديث التي لا ينبغي أن تكون موضع الخلاف بين الفريقين وهي أنواع :

1) ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام.

2) ما يروى للاستدلال على أنه ε كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ككتابه إلى همذان.

3) ما يروى لبيان أقوال كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات وكـثيرا من الأدعية التي يدعو بها في أوقات خاصة.

4) الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها فاتحاد الألفاظ مع تعدد الطـرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها[1]

وخلاصة القول أن الأحاديث التي تتعدد طرقها إلى النبي ε أوالي الصحابة أو التابعين ويتحـد لفظها تصلح للاستشهاد وخاصة تلك التي دونت في بيئة عربية لم يلحقها اللحن، كتلـك الـتي دونها مالك بن أنس وعبد الله بن جريح والإمام الشافعي.

أما علاقة هذا المصدر اللّغوي الهام بما نحن فيه فيما يتعلق بمصادر الأخذ عند الفرّاء هو :

كيف كان ينظر الفرّاء إلى الحديث الشريف من حيث حجته في ميدان النحو؟

لقد جعل الفرّاء الحديث الشريف في المرتبة الأخيرة بعد ذكر الشواهد الأخـرى القرآنيـة أو الشعرية فقليلا جدا ماكان يعتمد عليه وكأنه جعله على سبيل الاستئناس أو الدعم وشأنه في ذلك شأن أسلافه ومعارضيه وذلك لانعدام الثقة في نقل الحديث بلفظة الوارد عن الرسـول ε فـراح يعتمد على معناه دون لفظه.

أستشهد الفرّاء بالحديث الشريف حين تفسير بعض الآيات الكريمة وتوضيح معاني الألفـاظ والملاحظ أنه لم يكن يعتمد عليه كثيرا ومن أمثلة ذلك قوله تعـالى: [وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى] [البقرة/57].

أراد الفرّاء توضيح معنى المن والسلوى فذكر أن المن شيء يسقط على الشجر حلو كالعسل ثم عاد إلى حديث النبي ε لتوضيح ذلك، قال النبي ε " الكمأة من المن وماؤها شفاء للعين" وأمـا السلوى فهو طائر.[1]

---

[1] - محمد الخضر حسين الجزائري القياس في اللغة العربية ص 43 - 44.

رجع الفرّاء إلى الحديث الشريف عندما تعرض إلى قوله تعالى: [حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ] [البقرة/187].

قال رجل للنبي ε ، أهو الخيط الأبيض والخيط الأسود؟ فقال له النبي ε « إنك لعريض القفا هو الليل من النهار»(2).

وقد اعتمد الفرّاء في تفسير بعض الآيات الكريمة على أسباب النزول والحديث الشريف وعادات العرب في آن واحد وقد جمع هذا كله حين تفسير قوله تعالى:[وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا] [البقرة/189].

قال الفرّاء: « وذلك أن أهل الجاهلية - إلا قريشا ومن ولدته قريش من العرب – كان الرجل منهم إذا أحرم في غير أشهر الحج في بيت مدر أو شعر أو خباء نقب في بيته نقبا من مؤخره فخرج منه ودخل ولم يخرج من الباب، وإن كان من أهل الأخبية والفساطيط خرج من مؤخره ودخل منه، فبينما رسول الله ε وهو محرم ورجل محرم يراه، دخل من باب حائط فأتبعه ذلك الرجل فقال له: تنح عني. قال: ولم؟ قال دخلت من الباب وأنت محرم.

قال:إني رضيت بسنتك وهديك قال له النبي ε: "إني أحمس"قال"فإذا كنت أحمس فإني أحمس، فوفق الله الرجل فأنزل الله تبارك وتعالى:[وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ][البقرة/189].(3)

[1] - الفرّاء، معني القرآن، ج I ، ص 37 - 38.
[2] - المصدر السابق، ج I ، ص 115.
[3] - المصدر السابق، ج I ، ص 115 - 116.

استشهد الفرّاء بالحديث الشريف أيضا عند وقوفه عند بعض القراءات ومن أمثلة ذلك قولـه تعالى : [إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ] [البقـرة/229]. فعندما أشار الفرّاء إلى مختلـف القـراءات واستشهد ببعض أشعار العرب روى قول النبي ε أمرت بالسواك حتى خفـت لا رددن، يقـول الفرّاء والخوف في هذا الموضع كالظن.[1]

والملفت للانتباه أن الفرّاء قد مضى مثل النحاة البصريين وأستاذه الكسائي لا يستشهد كثيرا بالحديث الشريف ويكتفي في روايته بالمعنى دون اللفظ.

[1] - المصدر السابق، ج I ص 146.

4 - الشعر:

الشعر هو ديوان العرب الذي حفظت به أنسابا وسجلت فيه مآثرها وتاريخها وأدبا واستحق أن يكون المرآة العاكسة لحياتم وثقافتهم بصفة عامة.

ولو لا الشعر العربي لما عرفنا القبائل المختلفة في العصور المتعاقبة ولا عرفنا أخبارها في الأفراح والأقراح " وإذا قيل إن الشعر هو رأس الآداب عند العرب فليس في القول شطط ولا تزيـد وإذا قيل إنه متحف فنون العرب فليس في القول مبالغة ولا تكلف وإذا قيل إنه خزانه لغة العـرب " فليس في القول مجاز ولا هو من باب التقول إنما هو الحقيقية بعينها".[1]

ونظرا لأهمية الشعر سابقا أخذ الشاعر المكانة المرموقة وسط القبيلة بل كثيرا ما حضي الشعراء بمكانة منقطعة النظير عند الخلفاء والأمراء.

وكانت القبيلة تبتهج أيما ابتهاج إذا نبغ فيها شاعر لأنه يحمي أعراضهم ويخلد مآثرهم وفضائلهم وقد قال فيهم أبو عمرو بن العلاء: " كان الشعراء عند العرب في الجاهلية بمنزلة الأنبياء في الأمم.[2]

وقد تتفاوت مكانة الشعراء عند العرب من حيث تمكنهم من ناصية الشعر في أغراضه المختلفة، فمنهم كمن ينحت من الصخر ومنهم كمن يغترف من بحر وما من شك في أن كل شاعر يحاول أن يخرج قصيدته في أبهى حلة فلذلك تراه إذا ما اكتملت قصيدته أخذ يعيد فيها النظر ويطيل التنقيح.

---

[1] - ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص8 ، ط 2 سنة1406هـ/1986م – دار إحياء العلوم بيروت.

[2] - البائل محمد، الشاهد الشعري في النحو العربي ج II ص 19.

ومما لا شك فيه أيضا أن للشعر والشعراء علاقة تأثر وتأثير شأنا شأن سائر العلوم والفنون العربية السائدة والدليل على هذا ما ذكره ابن خلدون « واعلم أن فن الشعر من بين الكلام كان شريفا عند العرب ولذلك جعلوه ديوان علومهم وأخبارهم وشاهد صوابم وخطئهم واصلا يرجعون إليه في الكثير من علومهم وحكمتهم وكانت ملكته مستحكمة فيهم شأن ملكاتم كلّها»[1].

ويدعم ابن قتيبة ما ذكره ابن خلدون قائلا: « لا يخفى على ذوي البصر، أن أشعار العـرب هي مجامع الاحتياجات بفصاحة الكلام، ودلالته وحسن تركيبة، وهي أسانيد قواعـد العربيـة وأصول النحو والبلاغة والبديع والبيان» [2].

يعتبر الشعر مصدر الاحتجاج عند النحاة قاطبة ولكن السؤال المطروح:

هل أخذوا بكل ما وصل إليهم أم أخذوا ببعض منه وتركوا البعض؟ وما موقف الفرّاء منه؟

الذي توصلنا إليه بعد البحث والتمحيص هو أن النحويين البصريين القدامى رفضوا قبول شـعر جرير والفرزدق من الشعراء الإسلاميين كتخطئة ابن أبي إسحاق الحضرمي للفرزدق وقد سبق وأن أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول وقد وصل بم الأمر إلى تلحين فحول الشعراء الجاهلين فهذا عيسى بن عمر خطأ النابغة الذبياني فقال: أساء بقوله (في أنيابا السم ناقع) وكان عليه أن يقول (ناقعا)[3].

وهذا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي يخطئ الفرزدق عندما أنشده:

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع   من المال إلا مسحتا أو مجلف

[1] - ابن خلدون، المقدمة ص 489.

[2] - ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص 8.

[3] - ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ج I ص 16.

فقال عبد الله للفرزدق: علام رفعت؟ فقال له الفرزدق : علام يسؤوك[1].

ويبدو أن الفرّاء لم ينكر هذه القراءة فقال:" لرفع (مجلف) وجه إذ المراد: أهو مجلـف وقـد واصل النحاة عبر الزمن في تخطئة الشعراء علما أن الشعراء ليسوا معصومين من الخطأ ومن يرجع إلى كتاب معاني القرآن للفرّاء يجده حافلا بالشواهد الشعرية التي كان يوردها بعد أن يشرح مـا في القرآن الكريم من القواعد النحوية و الصرفية و اللّغوية وسار في هذا منهج أستاذه الكـسائي الذي توسع كثيرا في رواية الأشعار وجل ما في كتابه من أشعار أخذها عن الكسائي وسـيبويه فالكتاب لم يكن يفارقه ولم يكن الفرّاء يهتم بذكر اسم الشاعر الجاهلي أو الإسـلامي الـذي يستشهد بشعره وحجته في ذلك أنه كان متداولا بين علماء اللغة والنحو في عصره وكـثيرا مـا كان يسبق الشواهد الشعرية ببعض العبارات ومن أمثلة ذلك قوله: " وهو كثير في كلام العـرب وأشعارهم "، ويعلق في حين آخر بقوله: « والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر ».

و من هنا ندرك أن الفرّاء يجعل القرآن الكريم أفصح نص عرفه العرب وهو بذلك المصدر الأول لاستنباط القواعد. وبذا يخالف اللذين يرون أن الشعر الجاهلي أسبق والقرآن غاية يجب الوصـول إلى فهمه، بالاعتماد على ما ورد في أشعار الجاهليين ومن هنا لا يمكن أن تتخذ الغاية كمصدر.

ومهما اختلفت الآراء حول هذا يبقى الشيء المهم،

كيف توسع الفرّاء في استشهاده بالشعر؟

بعد الاطلاع على كتاب **(معاني القرآن)** للفرّاء لا حظنا أنه وسع من دائرة استخدامه للشاهد الشعري ولم يقصره على النحو ففي حديثه عن نصب الفعل المضارع بعد الواو استشهد بقول الشاعر:

---

[1] - طبقات فحول الشعراء، ج I ص 21.

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

وهو نفس البيت الذي أورده سيبوية في كتابه ونسبه للأخطل ويروي أنه لأبي الأسود الدؤلي(1).

واستنادا إلى الشعر أجاز الفرّاء تذكير الفعل بعد المصادر المؤنثة وهو قبيح عنـده ويعلـل ذلـك قائلا:«إنما قبح لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكنى من الاسم واسـتقبحوا أن يـضمر مذكرا قبله مؤنث والذين استجازوا ذلك قالوا يذهب به إلى المعنى وهـو في التقـديم والتـأخير سواء».

قال الشاعر:

فإن تعهدي لامرئ لمـة فإن الحوادث أزرى بها

فأصل (أزرى) (أرزين)ولا أ زرت بها (2)

واستشهد ببيت آخر:

هنيئا لسعد اقتضى بعد وقعتي بناقة سعدا والعشية بارد

كان العشية في معنى العشى(3)،

وفي ضوء الشاهد الشعري أوضح الفرّاء بعض القضايا البلاغية والدلالية ومن أمثلة ذلك قول النابغة الجعدي:

كانت فريضة ما تقول كما كان الزنا فريضة الرجم

---

1 - الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 34 / سيبويه الكتاب ج III ص 42.

2 - الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 128.

3 - المصدر نفسه، ج I ص 128.

والمعنى كما كان الرجم فريضة الزنا ولكن من خصائص الأداء اللّغوي في ديوان الشعر العربي أن الشاعر يتهاون بوضع الكلمة على صحتها لاتضاح المعنى عند العرب ويستشهد ببيت آخر لإبراز طريقة القلب المكاني للكلمات عند العرب وأنا طريقة معروفة في تعبيرهم يقول بعض الشعراء:

إن سراجا لكريما مفخره ... تحلى به العين إذا ما تجهره

يقول الفرّاء: والعين لا تحلى به، وإنما يحلى هو با لأنك تقول حليت بعيني، ولا تقول حليت عيني بك إلا في الشعر[1]

وحرص الفرّاء على تتبع ما في بعض أبيات الشعر من تجاوزات أو مما اضطر إليـه الـشاعر والتعليل لها ومن أمثلة ذلك:

فإن كلابا هذه عشر أبطن ... وأنت برئ من قبائلها العشر

وكان ينبغي له أن يقول عشرة أبطن لأن البطن ذكر، ولكنه في هذا الموضع في معنى قبيلـة فأنث لتأنيث القبيلة في المعنى وقال آخر:

وقائع في مضر تسعة ... وفي أوائل كانت العاشرة

فقال (تسعة) وكان ينبغي له أن يقول (تسع) لأن الوقعة أنثى ولكنه ذهـب إلى الأيـام لأن العرب تقول في معنى الوقائع الأيام فيقال هو عالم بأيام العرب يريد وقائعها[2] ومـما رده الفـرّاء أيضا إنشاد بعض أهل المدينة قول الشاعر

---

1 - انظر المصدر نفسه، ج I ص 99.

2 - المصدر السابق ج 1 ص 126.

فزججتها متمكنا　　　　زج القلوص أبي مزاده

قال الفرّاء باطل والصواب (زج القلوص أبو مزاده)[1]

وقد كان هذا البيت مما استدل به الكوفيون في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغـير الظرف وحرف الجرف وقد ورد في الإنصاف والهمع (فزججتها بمزجة) وإلى جانب ما رواه من الشعر عن الكسائي وما أخذه من كتاب سيبويه روى الكثير عن القاسم بن معن.

[1] - المصدر السابق ج 2 ص 82.

5 - *الرواية عن العرب:*

توسع أهل الكوفة أكثر من أهل البصرة في رواية الأشعار و كلام العرب، فسمعوا من البدو و الحضر و أخذوا عن الأعراب الذين قطنوا حواضر العراق بينما البصريون تشددوا في فصاحة من يأخذون عنه اللغة و الشعر فأخذوا من الموثوق بعربيتهم من الجاهليين و المخضرمين و الإسلاميين وطرحوا كلام المولّدين و المحدثين بعدهم هذا بالنسبة إلى الشعر، أمّا فيما يخص كلام العرب فقد انحصر منبع أخذهم في بوادي الحجاز و نجد و تامى و أكد على ذلك جلال الدين السيوطي قائلا:«و الذين عنهم نُقِلت اللغة و بم اقتدي و عنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم و أسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ و معظمه و عليهم أتكل في الغريب و في الإعراب والتصريف، ثم هذيل و بعض كنانة، و بعض الطائيين، و لم يأخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[1]

و هذا لا يعني أن أئمة الكوفة لم يأخذوا عن فصحاء العرب و الدليل على ذلك حرص الكسائي على الرحلة إلى البادية و مشافهة الأعراب، فقد اعتمد الفرّاء في كتابه **(معاني القرآن)** على ما سمعه أستاذه من العرب لذلك روى عنه الكثير من لهجاتا و من تلك القبائل العربية و سجل الكثير من لهجاتا و من تلك القبائل قريش و الحجاز و ربيعة و تميم و أسد و قضاعة و قيس و كان يصدر بعض الأحكام عليها مشيرا إلى شيوعها أو قلة استعمالها و قد اصطلح الفرّاء على تسميتها (اللغة).و إذا عدنا إلى كتاب **(معاني القرآن)** نجد أنّ الفرّاء قد اعتمد في الرواية على كلام العرب من جمل و أمثال و أقوال مأثورة كما اعتمد على كلام الأعراب الذين نزلوا الحواضر إضافة إلى لهجات القبائل و سنقف عند كل نوع بشيء من التفصيل.

---

[1] - السيوطي، المزهر، ج I ص 211.

أ. كلام العرب عند الفرّاء:

و يقصد الفرّاء بكلام العرب التعابير و الأمثال و الأقوال المأثورة و قد استعان بها لشرح التراكيب النحوية لبعض الآيات في القرآن الكريم و بيان إعراب بعض الكلمات و ما فيها من تعدد وجوه الإعراب.

كما استعان بها لتوضيح معاني المفردات و جواز أو ردّ بعض القراءات و كان الفرّاء يسبق تلك التعابير و الأمثال و الأقوال ببعض العبارات نحو: " و منه قول العرب " و هي في كلام العرب بمنزلة قولك، و ذلك من كلام العرب و لكنه يعود و يؤكد أن " الكتاب أعرب و أقوى في الحجة " فكيف تعامل الفرّاء مع كلام العرب؟

توقف الفرّاء أمام (أُحْصِرْتُمْ) في قوله تعالى:[وَأَتِمُّوا الحَجَّ وَالعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الهَدْيِ] [البقرة/196].

قائلا العرب تقول:« للذي يمنعه من الوصول إلى إتمام حجته أو عمرته خوف أو مرض، وكل ما لم يكن مقهورا كالحبس و السجن يقال للمريض: قد أحصر و في الحبس و القهر: قد حصر، فهذا فرق بينهما».[1]

أوّل ما وقف عنده الفرّاء في كتابه **(معاني القرآن)** (البسملة) و يشير إلى أنّ القراء وكتّاب المصاحف، اجمعوا على حذف الألف من (البسملة) و في فواتح الكتب، و أثبتوها في قوله تعالى: [فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ العَظِيمْ] [الواقعة/47].و يشرح ذلك قائلا: « و انّما حذفوها من"بسم الله الرحمـن

[1] - الفرّاء، معاني القرآن ،ج1 ص 117.

الرحيم " أول سورة و الكتب لأنا وقعت في موضع معروف لا يجهل القارئ معناه ولا يحتاج إلى قراءته فاستخف طرحها، لأن من شأن العرب الإيجاز و تقليل الكثير إذا عرف معناه» [1].

فقد علّل الفرّاء هذا الحذف بالتخفيف لأن العرب كثيرا ما يلجأ إلى الحذف إذا كثر في كلامها.

و مما كثر في كلام العرب فحذفوا منه أكثر من عنصر نحوي قولهم: أيش عندك؟، أصلها المقدر أي شيء عندك؟ و يعلّل ذلك الفرّاء قائلا: « فحذفوا إعراب أي و إحدى يائيه و حذفت الهمزة من "شيء" و كسرت الشين و كانت مفتوحة»[2] .

تعد البادية و أهلها من المصادر المهمة في اللغة و النحو و الشعر و الغريب اللفظي، لذلك اهتم الفرّاء (بأهل البادية) و كلامهم منذ الصفحات الأولى من كتابه **(معاني القرآن)** و الدليل على ذلك إشارته إلى قراءة أهل البدو (الحمد لله) بنصب الحمد على أنّه مفعول مطلق لفعل محذوف ويجوز الحمدُ لله و الحمدَ لله إلاّ أنّ الفرّاء أجاز النصب على أنه مصدر إذ يجوز لقائله أن يقول(أحمد الله) ثم أورد كلام العرب و منه قولهم سقيا لك و رعيا لك و كلاهما مفعول مطلق يجوز مكانه سقاك الله و رعاك الله[3].

وتوقف الفرّاء أيضا بإزاء قوله تعالى : [و لا الضالين] مشيرا إلى أنّ "غير" بمعنى "لا" لذلك الواو حرف عطف (والضالين) اسم معطوف (على المغضوب) و مثال ذلك قولهم فلان غير محسن

---

[1] - المصدر السابق، ج1، ص 2.
[2] - المصدر السابق ج1، ص02.
[3] - المصدر السابق، ج 1، ص03.

و لا مجمل فمعنى"غير" هو معنى "لا" و لا يجوز استعمال "لا" مع "سوى" يعلّل الفرّاء ذلك بقوله: « لا يجوز عندي سوى عبد الله و لا زيد »[1] و لم يجز غير مع سوى أيضا .

أجاز الفرّاء الإضمار في الكلام الذي يجتمع أوله على آخره و مثال ذلك قولهم: « قد أصاب فلان المال فبنى الدور و العبيد و الإماء و اللباس الحسن » يقول الفرّاء: « فقد ترى البناء لا يقع على العبيد و الإماء و لا على الدواب ولا على الثياب و لكنه من صفات اليسار فحسن الإضمار لمّا عرف»[2] و المقصود بذلك أنّ دلالة الفعل "بنى" يتناسب مع "الدور" التي يجوز بناءها أما كلمة العبيد و ما بعدها فهي منصوبة على أنا مفعول به لفعل مضمر.

و هذا الإضمار كثيرٌ في كلام العرب و أشعارهم و مما استشهد به الفراء قول بعض بني أسد يصف فرسه:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَ مَاءً بَارِدًا حَتى شَتَتْ هَمالَةً عَيْناهَا

فلا يجوز علفتها (ماء) و إنما ماء جاءت منصوبة لفعل مضمر تقديره (سقيتها)[3]

و هذا الإضمار للفعل لا يجيزه الفرّاء دائما بل يشترط وجود قرينة تدل عليه، و تشير إليه، وقد عبر الفرّاء عن هذا بقوله:» و أما ما لا يحسن فيه الضمير لقلة اجتماعه فقولك: قد إعتقت مباركا أمس وآخر اليوم يا هذا و أنت تريد، و اشتريت آخر اليوم، لأن هذا مختلف لا يعرف أنك أردت ابتعت ولايجوز أن تقول ضربت فلانا و فلانا و أنت تريد بالآخر: قلت فلان لأنه ليس هاهنا دليل[4].

---

[1] - المصدر السابق، ج 1، ص08.
[2] - المصدر السابق، ج 1، ص13.
[3] - المصدر السابق، ج 1، ص14.
[4] - المصدر السابق، ج1، ص14.

توقف الفرّاء أيضا عند قوله تعالى: [وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ] [البقرة/20].

فالفعل ذهب يتعدى بالباء كما في الآية يتعدى بالهمزة لأن المعنى و لو شاء الله لأذهب سمعهم و يستشهد الفرّاء لذلك بقول العرب: أذهبت بصره بالألف إذا اسقطوا الباء فإذا اظهروا الباء اسقطوا الألف من أذهبت[1] .

توقف الفرّاء أمام معنى (استوى) في قوله تعالى: [ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ] [البقرة/29] موضحًا أن الاستواء في كلام العرب على جهتين:

إحداهما أن يستوي الرجل و ينتهي شبابه و الجهة الثانية أن يستوي عن الاعوجاج، أما الوجه الثالث يوضحه الفرّاء قائلا: « ووجه ثالث أن تقول كان مقبلاً على فلان ثمّ استوى علي يشاتمني و إليّ سواء، على معنى أقبل إليّ و عليّ، فهذا معنى قوله: ثم استوى إلى السماء»[2]

أشار الفرّاء إلى أن العرب قد تجمع بين كلمتين معناهما واحد و لفظهما مختلف و من ذلك قولهم بعدا و سحقا و البعد و السحق واحد و مثله في القرآن قوله تعالى: [وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ][البقرة:53] [3]

أشار الفرّاء إلى أن الفعل (شكر) في قوله تعالى: [وَاشْكُرُوا لِي] [البقرة/152].

يتعدى بالام و يستشهد لذلك بكلام العرب: لا تكاد العرب تقول: شَكَرْتُك إنما تقول شَكَرْتُ لك وَنَصَحْتُ لك، و لا يقولون نصحتك و ربّما قيلتا ، قال بعض الشعراء :

---

[1] - المصدر السابق، ج1، ص19.
[2] - المصدر السابق، ج1، ص25.
[3] - المصدر السابق، ج1، ص37.

هُمْ جَمَعُوا بُؤْسَى وَ نُعْمَى عَلَيْكُمْ فَهَلاّ شَكَرْتُ القَوْمَ إذَ لَمْ تُقَاتِلِ

و قال النابغة:

نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَتقبلُوا رَسُولِي وَ لَمْ تَنْجَحَ لَدَيهِمِ رَسَائِلِي(1)

في إجازته لبعض القراءات استشهد الفرّاء بكلام العرب من ذلك قوله تعالى: [إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَ مَاتُوا وَ هُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهِ وَ المَلاَئِكَة وَ النَّاس أَجْمَعِين] [البقرة/161].قرأها الفرّاء بالخفض على أنا مضاف إليه أمّا الحسن البصري فقرأها بالرفع (لعنةُ الله و الملائكةُ و الناسُ أجمعون) و يعلّق الفرّاء على هذه القراءة « و هو جائز في العربية و إن كان مخالفا للكتاب و ذلك أن قولك (عليهم لعنة الله). كقولك يلعنهم الله و تلعنهم الملائكة و الناس و العرب تقول: عجبت من ظلمك نفسَك فينصبون النفس ،لأن تأويل الكاف رفع. و يقولون عجبت من غلبتك نفسُك ، فيرفعون النفس ، لأن تأويل الكاف نصب فابن على ذا ما ورد عليك»(2).

الملاحظ أن الفرّاء في كثير من الأحيّان لم يكن متأكدًا من كلام العرب أو صحّة قولهم لذلك يستعمل مصطلح (ربّما) ثم يجيز أو يبطل ما هو بصدد دراسته و مثال ذلك قوله: « و ربما قالت العرب في معنى أفعلت فعلت فهذا من ذلك و الله أعلم و مثله أو عدني و توّعدني و هو كثير» وذلك عندما تعرض لقوله تعالى: [وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُم] [إبراهيم/07].معناه أعلم ربّكم(3).

1- المصدر السابق، جI، ص92.

2- المصدر السابق، جI، ص96.

3- المصدر السابق، جII، ص69.

و توقف عند قوله تعالى: [إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً] [الملك/30].مشيرا إلى أن العرب تقول ماء غور و بئر غور و ماءان غور و لا يثنون و لا يجمعون [1]. كما احتج الفرّاء بقول امرأة من طيئ سمعها هو في توجيه الهمز في دريت و درأت في قوله تعالى: [قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ] [يونس/16]. و يخرج على أساس هذا السماع قراءة الحسن (و لا أدرأتكم) و يعلّل ذلك قائلاً:« و لعل الحسن ذهب إلى طبيعته و فصاحته فهمزها... و ربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز، سمعت امرأة من طيئ تقول: (رثأت زوجي بأبيات) »[2].

فهذه مجموعة من الآيات التي اعتمد عليها الفرّاء على كلام العرب سواء لتوضيح معاني الألفاظ أو بسط بعض الظواهر النحوية و الصرفية و حتى اللّغوية، و هذا لدليل قاطع على أن الفرّاء عمل العربية و النحو على كلام العرب و هذا يؤكده أبو العبّاس ثعلب في قوله: « العرب تخرج الإعراب على اللفظ دون المعاني و لا يفسد الإعراب المعنى فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب، و إنما صحّ قول الفرّاء لأنه عمل العربية و النحو على كلام العرب، فقال كل مسألة وافق إعرابا معناها و معناها إعرابا فهو الصحيح، و إنما لحق سيبويه الغلط، لأنه عمل كلام العرب على المعاني و خلى عن الألفاظ... و الفرّاء عمل العربية على الألفاظ و المعاني فبرع و استحق التقدمة»[3].

1- المصدر السابق، جIII، ص172.

2- الفرّاء، معاني القرآن، جI، ص143.

3-الزبيدي، طبقات النحويين و اللغويين، ص143.

ب. الروايـــة عن الأعراب:

اعتمد الفرّاء في رواية اللغة والأشعار على الأعراب اللذين نزلوا الحواضر وأنشدوه الكثير من الشواهد التي تتصل بالمسائل اللّغوية والنحوية التي تعرض إليها بالإضافة إلى الروايات التي أخذها عن أستاذه الكسائي الذي رواها بدوره عن الأعراب ومن بين هؤلاء أبو زيـاد الكـلابي، أبـو ثروان، أبو جراح العقيلي وأبو القمقام الفقعسي.

وممّا سمعه عن الكسائي قول الأعرابي عندما رأى الهلال فقال: " الحمد لله ما إهلالك إلى سرارك " والمقصود ما بين اهلالك إلى سرارك[1]، وعندما تعرض الفرّاء إلى معاني حتى قبل الفعل المضارع وقبل الأسماء استشهد بما أنشده أبو ثروان قائلا:

أُحِبُ لِحُبهَا السُودَانَ حَتى أُحِبَ لِحُبهَا سُودَ الكِلاَبِ

فيجوز في (أحَب) الثانية النصب والرفع ويعلل ذلك الفرّاء قائلا: « ولو رفع لمضيه في المعنى لكان صواب وقد أنشدنيه بعض بني أسد رفعا »[2].

قد تذهب العرب بالواحد إلى الجمع والعكس فتقول لمن كثرت دراهمه: إنه لكـثير الـدرهم ولتوضيح ذلك، استدل الفرّاء بما أنشده أبو الجراح العقيلي:

جَاءَ الشِتَاءُ وَ قَمِيصِي أخلاَق شَرَاذِمَ يَضْحَكُ مِنْهُ التواق

فقد يؤدي معنى الواحد الجمع، وقد يؤدي الجمع معنى الواحد[3].

---

[1] - الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 22، ج II ص 14.

[2] - المرجع السابق ج I ص 135.

[3] - المرجع السابق ج Iص 427.

أشار الفرّاء إلى أن العرب تقول ثلاث ليال خلون وثلاثة أيام خلون، هذا إذا كان العدد بـين الثلاثة والعشرة أما إذا تجاوز العشر قالوا (خلت) واستشهد لذلك بما أنشده أبو القمقام الفقعسي:

أَصْبَحْنَ فِي قَرِحٍ وَفِي دَارَاتِهَا   سَبْعُ لَيَالٍ غير مَعْلُوفَاتِهَا[1]

وعلق الفرّاء على ذلك قائلا: « ولم يقل معلوفاتن وهي سبع، وكل ذلك صواب »[2].

ذكرت آنفا أن الفرّاء اعتمد في كتابه معاني القرآن على مختلف القراءات وإضافة إلى ذلـك كان يعود إلى التفسير ليجيز قراءة أو يرد أخرى ومن ذلك قوله تعالى: [فَعَلَيَّ إِجْرَامِي] [هود/35]. فالمعنى كما يراه الفرّاء (فعلي إثمي) ويوضح ذلك قائلا: « جاء في التفسير فعلي آثامي فلو قرأت : أجرامي على التفسير كان صواب ثم استشهد بما أنشده أبو الجراح :

لاَ تَجْعَلُونِي كَذَوِي الأَجْرَامِ   الدهْمَسِيينَ ذَوِي ضِرْغَامِ

فجمع الجرم أَجْرُمًا»[3].

إلا أن الفرّاء كان في غالب الأحيّان يكتفي بقوله أنشدني بعضهم وأنشدني بعض العرب أو يقول قال الشاعر دون ذكر اسمه أو يقول أنشدوني. وهذا لا يعني أن الفرّاء لا يتحقق ممن يأخذ عنهم ولكن أغلب الضن أنه سمع الشاهد من عدة مصادر فلم يرد أن يبخس لأي راوي حقه في الرواية فاستعمل هذه المصطلاحات.

وكان شديد الحرص على التثبت في رواية الأبيات التي يأخذها عن الأعراب ومن أمثلة ذلك بيت ذي الرّمة:

---

1 - المرجع السابق ج I ص 435.

2 - المرجع السابق ج I ص 435.

3 - معاني القرآن ج II ص 13.

تُريك سُنةَ وَجْهٍ غير مُقْرِفَةٍ   مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَ لاَ نَدَبُ

فقد أنشهده أبو ثروان بجر كلمة (غير) فلما سمعه الفرّاء قال له: « كيف تقول تُرِيـكَ سُـنة وَجْهٍ غيْرَ مُقْرِفَةٍ؟ قال: تريك سنة وجه غيرَ مقرفة، قلت له فأنشد فخفض (غير) فأعدت القـول عليه فقال: الذي تقول أنت أجود مما أقول أنا »[1].

فالملاحظ أن أبا ثروان عندما أجاب الفرّاء قرأ بالنصب على خلاف إنشاده أما عندما أنـشد البيت رجع إلى الأصل ومثل هذا الكثير في كتابه **(معاني القرآن)** فلما كان الأعراب يلحنون في بعض كلامهم، كان الفرّاء يصححها فقد سمع أبا الجراح يقول « ما من قومٍ إلاّ وقد سمعنا لغاَتهم » بفتح التاء في (لغاتم) وهذا خطأ نحوي قال الفرّاء: رجع أبو الجراح في كلامه عن قول لغاتم ولا يجوز ذلك في الصالحات والأخوات لأنا تامة[2] فجمع المؤنث السالم ينصب ويجر بالكسرة.

وفي جواز الجمع بين شيئين متقاربين يستشهد الفرّاء بما سمعه من أبي ثروان العكلي في قولـه: قطع الله الغداة يد ورجل من قاله، ويعلق الفرّاء على هذا قائلا: « وإنما يجوز هـذا في الـشيئين يصطحبان، مثل اليد والرجل، ومثل قوله: عندي نصف أو ربع درهم، وجئتك قبل وبعد العصر ولا يجوز في الشيئين يتباعدان مثل الدار والغلام فلا تجيزن: اشتريت دار أو غلام زيد»[3]

---

1 - المصدر السابق ج II ص 74.

2 - المصدر السابق ج II ص 93.

3 - المصدر السابق ج II ص 322.

ج. لهجـــــــات القـبائل:

اعتمد الفرّاء في رواية اللغة أيضا على لهجات القبائل خاصة إذا احتوت على بعض الظـواهر النحوية التي كان بصدد دراستها، وقد استعمل الفرّاء مصطلح (اللغة) واللغات والمقصود عنـده اللجهة واللجهات وقد حفل كتاب معاني القرآن بالكثير من لهجات القبائل العربية وهي بدورها حافلة بالظواهر اللّغوية وما يتعلق بالجانب الصرفي والنحوي والدلالي للجملة، وقبل الحديث عن هذا نشير إلى مختلف اللهجات التي رجع إليها الفرّاء.

وما ورد في كتابه معاني القرآن قوله: « يقال بعت الثوب، على معنى أخرجته مـن يـدي، وبعته: اشتريته، وهذه اللغة في تميم وربيعة، سمعت أبا ثروان يقول لرجل: بع لي تمـرا بـدرهم، يريد: اشترلي، وأنشدني بعض بني ربيعة :

ويأتيك بالأخبار من لم تبع له بتاتا ولم تضرب له وقت موعد

على معنى لم تشتري له بتاتا »[1].

ويدل الشاهد على أن الفعل (باع) له معنيان مختلفان :

أشار الفرّاء إلى لغة قريش وتميم عندما تعرض إلى قوله تعـالى: [فَضَرْبَ الرِّقَابِ] [محمـد/04].

قال الفرّاء : ذلك وتلك لغة قريش، وتميم تقول ذاك وتيك الوقعة[2].

تقول العرب: قد أعصفت الريح، وعصفت، واستعمال الفعل بالهمزة لهجة لبني أسد، وقد قال بها بعض بني دبير واستشهد الفرّاء بقول الشاعر:

---

[1] -الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 56.

[2] - المصدر السابق جI ص 109.

حتى إذا أعصفت ريح مزعزعة فيها قطار ورعد صوته زجل[1]

توقف الفرّاء عند قوله تعالى: [أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ] [النحل/59].

مشيرا إلى أن الهون في لهجة قريش الهوان[2].

قال تعالى: [إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ] [الأنبياء/98] **الحصب** في لغة أهل اليمن الحطب، أما الحصب كما هو في الآية فهي لغة نجد ومعناها، ما رميت به في النار، كقولك: حصبت الرجل أي رميته[3].

ذكر الفرّاء أن قوله تعالى: [وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ] [الفجر/03]. معناه عند بعض القراء آدم وشفع بزوجته والوتر بفتح الواو لهجة حجازية[4].

ومن اللهجات التي سجلها الفرّاء في كتابه **(معاني القرآن)** والتي احتوت على ظواهر نحوية نذكر ما يلي:

يترك بعض العرب الواو ويكتفوا بالضمة قبلها مثال ذلك قولهم ضربُ وهم يقصدون ضربوا ويشير الفرّاء إلى أن هذه لهجة في هوازن وعليا قيس واستشهد لذلك بقول الشاعر :

إذا ما شاء ضروا ما أرادوا ولا يألوا لهم أحد ضرارا

فحذف واو الجماعة من شاءوا[5].

---

[1] - المصدر السابق جI ص 460.

[2] - المصدر السابق جII ص 106.

[3] - المصدر السابق جII ص 212.

[4] - المصدر السابق جIII ص 260.

[5] - المصدر السابق جI ص 91.

ومن العرب من يثبت حرف العلة مع الفعل المجزوم فأشار الفرّاء إلى لهجة بني عبس واستشهد بقول قيس بن زهير.

ألم يأتيك والأنباء تنمي   بما لاقت لبون بني زياد

فأثبتت الياء في (يأتيك) وهي مسبوقة بأداة جزم وكذلك يفعل مع سائر الحـروف وأشـار الفرّاء أيضا إلى أنا لهجة بعض بني حنيفة واستشهد لهم بقول الشاعر:

قال لها من تحتها وما استوى   هزي إليك الجذع يجنيك الجنى

وكان ينبغي أن يقول (يجنك)(1).

توقف الفرّاء أيضا عند قوله تعالى: [مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ] [الأعراف/59].

مبينا أن بعض بني أسد وقضاعة ينصبون (غير) إذا كانت في معنى (إلا) سواء تم الكلام قبلها أو لم يتم فمن قولهم : ما جاءني غيرك وما آتاني أحد غيرك.

واستشهد بقول قيس بن الأسلت الأنصاري في وصف ناقة:

لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت   حمامة من سحوق ذات أوقال

فقد نصب الشاعر (غير) والكلام ناقص(2).

توقف الفرّاء عند (ما) الحجازية فهي عندهم تعمل عمل ليس وقد علل الفرّاء هذا العمل حين توقف أمام قوله تعالى:[مَا هَذَا بَشَرًا] [يوسف/31]. قائلا :« نصبت بشر لأن الباء قد استعملت فيه

---

1 - المصدر السابق ج1 ص 161.

2 - المصدر السابق ج1 ص 382 و ما بعدها.

فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها آثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك»[1].

فإذا أسقطوها رفعوا " أي لم يعملوا" ما " عمل" ليس وهو أقوى الوجهين في العربية عند الفرّاء ويستشهد بقول الشاعر:

لاشتان ما أنوي وينوي بــنو أبــي جمــيعا فما هذان مستويان

تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى وكل فتى والموت يلتقيان[2]

توقف الفرّاء عند قوله تعالى: [الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ] [الحج/09]. مشيرا إلى أن بعض العرب يجعلون النون حرف إعراب فيقولون في الرفع عضون وفي النصب والجر عضين أي يعربونا إعراب جمع المذكر السالم يقول الفرّاء " وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر" واستشهد بيت شاعر من بني عامر:

ذراني من نجد فإن سـنينه لعبــن بنا شيــبا وشيّبننا مــردا

متى ننج حَبْوًا من سنين ملحة نشمر لأخرى تنزل الإعصم الفردا [3]

توقف الفرّاء أمام قوله تعالى : [وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا] [البقرة/61]. مشيرا إلى أن الفوم الذي ذكر في الآية لغة قديمة وهي الحنطة والخبز جميعا قد ذكرا[4].

[1] - المصدر السابق جII ص 42.
[2] - المصدر السابق جII ص 42.
[3] - المصدر السابق جII ص 92.
[4] - المصدر السابق جI ص 41.

إضافة إلى هذه اللغة القديمة أشار الفرّاء إلى اللهجات التي احتكت بلغات أخرى ومن ذلـك قوله تعالى: [وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ] [يوسف/23].

قال الفرّاء: « يقال إنا لغة لأهل حوران سقطت إلى مكة فتكلموا بها »[1]

وأما قوله تعالى [الْفِرْدَوْسَ] [المؤمنين/11].

فهي البستان بلغة الروم: قال الفرّاء، وهو عربي أيضا العرب سمي البستان الفردوس"[2].

خلاصة القول أن الفرّاء قد أشار إلى لغات مختلفة رغم تباينها وهذا لدليل قاطع على سعة ثقافة الفرّاء و الدليل على ذلك أنه كان يقول في الواحدة فصيحة وفي الأخرى ضعيفة أو قبيحة، كما يشير إلى كثرة استعمالها وشيوعها أو قلة استعملها.

1 - المصدر السابق جII ص 40.

2 - المصدر السابق جII ص 231.

6 - القياس عند الفرّاء:

القياس كما فسره النحاة الأوائل هو مجموعة من القواعد التي يربطها الاطراد وتساعد النحوي على الكلام بطريقة صحيحة وتحفظ لسانه من الوقوع في اللحن والخطأ وقد سبق وأن أشرنا إلى تعريف القياس ونشأته في الفصل الأول.

والذي يهمنا من القياس في هذا الفصل هو موقف الفرّاء منه، فهل كان يـشدد فيـه مثـل البصريين أم كان يتوسع فيه كأستاذه الكسائي أم أنه أمسك العصا من وسطها فكان يتوسع حينا و يشدد حينا آخر؟

وقبل أن نجيب على هذه الأسئلة نقف قليلا عند القياس عند البصريين، فقد اعتمدوا وعلى رأسهم سيوبه على القياس في دراسة الكثير من القضايا النحوية واللّغوية وبنوه على المطرد في كلام العرب والشائع على ألسنتهم. ولم يأخذوا إلا ممن وثقوا في فصاحتهم وحرصوا أن تكون شواهدهم جارية على ألسنة الفصحاء ولا تكون شاذة واستطاعوا بذلك أن يضبطوا قواعدهم ضبطا دقيقا. ولكن يعاب عليهم كثرة التأويل وقد أدى كثرة القياس عند البصريين إلى الابتعاد على ما هو مطّرد في الاستعمال حتى قال ابن جنّي " واعلم أن الشيء إذا طرد في الاستعمال وشذّ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره(1)

[1] - ابن جنّي، الخصائص، ج I ص 99.

ويفهم من هذا الكلام أنه يجب تقديم " القياس" على السماع أي الاستعمال اللّغوي ثم ينتبه ابن جنّي إلى ظاهرة الشذوذ في الاستعمال فيقول : وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله[1]

أما الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي فقد توسعوا في القياس أيّما توسع فلم يكتفوا بما أخذوه من فصحاء العرب بل لجؤوا إلى الشاذ فقاسوا عليه حتى قال فيهم القدماء بأنهم لو سمعوا بيتا واحدا يمكن أن يخالفوا به البصريين في قاعدة ما لجعلوه أصلا وبوبوا عليه.

ولم يكتف الكوفيون بالقياس على كل ما يسمعوه من العرب الفصحاء منهم ومن أصحاب اللحن وحتى الشاذ من الكلام بل راحوا يستخدمون القياس دون الاعتماد أو الرجوع إلى السماع أو النقل ومثال ذلك قياسهم العطف بلكن في الإيجاب على العطف ببل في مثل: " قام زيد بل عمرو" فيجوز عندهم أن تقول قام زيد لكن عمر ولم يسمع هذا عند العرب[2]. وهي صيغة تتنافى مع ما هو مستعمل لا شيء سوى أن (لكن) و (بل) بمعنى واحد في الاستعمال [3]

إلا أن للفرّاء موقف من هذا التوسع فعلى الرغم من اتساع الرواية عنده نجده يرفض الكثير من الآراء النحوية التي جاء بها أستاذه وأن هذا لدليل قاطع على أن الفرّاء كان أدق من أستاذه في اقيسته مما يجعله الإمام الحقيقي لهذه المدرسة.

وبعد التدقيق والاطلاع على كتاب معاني القرآن للفرّاء وصلنا إلى أن الرجل كان متشددا في أقيسته تارة ومتساهلا تارة أخرى وهذه بعض قياساته المختلفة.

---

1 - المصدر السابق، ج I ص124.

2 - السيوطي، همع الهوامع جIII، ص 184.

3 - الأنباري، الإنصاف في مسائل الاختلاف ص 68.

توقف الفرّاء عند قوله تعالى : [صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ] [الفاتحة/7]. فأشار إلى جواز " عليهم " بالخفض و " عليهُم " بالرفع وذلك رجوعا إلى كلام العرب الذي يعتمد عليه كثيرًا في قياساته.

فأما الرفع فرجع إلى وقوع الهاء مبتدأ مثل هم قالوا ذاك فهي مرفوعة لا غير أما إذا قالوا (ضربم) فهي مرفوعة أيضا على الرغم أنا واقعة في محل نصب (مفعول به) وكذلك في حالة الجر (عليهم)، ومن هنا يؤكد الفرّاء على أن من رفع الهاء في حالة النصب والرفع والجر اعتبر الضمة أصلا فيها.

أما الرأي الثاني فهو الخفض " عليهم " ويرى الفرّاء أن أصحاب هذا الرأي استثقلوا وجـود الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة فقالوا " عليهم " بكسر الهاء لتناسب الياء قبلها أما إذا اتصل با حرف مكسور فيجوز الرفع والجر مثل:

(ـِهم، ـِهُم) وإذا سبقه ألف ما قبلها مفتوح لا يجوز فيها إلا الرفع كقوله تعـالى : [وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ] [يونس/30]. وقاس الفرّاء هذا على الألف في (أم) كقوله تعالى : [وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ] [الزخـرف/4]. يجوز رفع الألف وكسرها في (أم) (إم) إن سبقتها ياء ساكنة أو كسرة أما إذا انفتح ما قبلها أو ضم لم يجز كسرها فيقال (فلان عنده أمه) (واتبعت أمه)[1].

ويعلل الفرّاء ذلك قائلا « فكل موضع حسن فيه كسر الهاء مثل قولهم فيهم وأشباهها جـاز فيه كسر الألف من " أم " وهي قياسها »[2].

---

1 - الفرّاء، معاني القرآن، ج I ص5 وما بعدها.

2 - الفرّاء، معاني القرآن جI ص 6.

أجاز الفرّاء إذا اجتمع شرط وقسم وتقدم القسم أن يكون الجواب للشرط خلافا للبصريين الذين يرون أن الجواب يكون للأول أي القسم واستدل فيما ذهب إليه بقول بعض بني عقيل.

لأن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم في نار القيظ للشمس باديا

وأركبوا حمارا بين سرج وفروة وأعر من الخاتام صغرى شماليا[1]

جاء الفعل " أصم " جوابا مجزوما بالقسم والدليل على ذلك اللام الموطئة وهذا الرأي للفـرّاء مخالفا به البصريين الذين يعتبرون هذه اللام زائدة وقد بني قياسة هذا على قولـه تعـالى: [لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ] [الحشر/12].

وذهب بعض النحاة إلى أنه إذا تقدم الجواب على الشرط والقسم ذو خبر جاز وقـوع الجـواب لأيهما كان وإن لم يتقدم عليهما ذو خبر كما في البيت السابق وجب كون الجواب للمتقدم منهما[2].

فالفرّاء قد أجاز جزم الفعل في الجواب بعد لام القسم.

وقد أجاز الفرّاء حمل المفرد على الجمع وحمل الجمع على المفرد معتمدا على القياس، قائلاً: " فأجز الكلام على هذا[3] ومما استشهد به قوله تعالى : [مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا] [البقرة/17].

ويذهب الفرّاء بمعنى الآية إلى أنه مثل يضرب للنفاق وقد ضرب المثل للفعل لا لأعيان الرجال لذلك لم يقل:(الذين استوقدوا نارا).

---

1 - الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 66 – 67.

2 - ابن هشام، معنى اللبيب ج I ص 459.

3 - الفرّاء، معاني القرآن جI ص15.

ويعلل ذلك الفرّاء قائلاً: « وإن جاءك تشبيه جمع الرجال موحدا في شعر فأجزه وإن جـاءك التشبيه للواحد مجموعا في شعر فهو أيضا يراد به الفعل فأجزه »[1].

يرتبط القياس عند الفرّاء في بعض الأحيّان بكثرة الاستعمال ومن أمثلة ذلك أنك تقول "مالك قائما كما قال الله تبارك وتعالى: [فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ] [المعارج/36]. فلا تبـال أكـان المنصوب معرفة أو نكرة يجوز في الكلام أن يقول: مالك الناظر في أمرنا، فقائما منصوب علـى الحال وهو نكرة أما الناطر) فمنصوب على الحال وهو معرفة ويعلل الفرّاء جوازه لكثرة استعمال التراكيب: مالك، وما بلك وما شأنك في باب الحال ولا يجيز ما أمر القائم ولا ما خطبك القائم قيسا عليهن لأنن قد كثرن فلا يقاس الذي لم يستعمل على ما قد استعمل ألا ترى أنـم قـالوا أيش عندك؟ ولا يجوز القياس على هذه في شيء من الكلام[2].

اعتمد الفرّاء على القياس حين حديثه عن بعض الأساليب التي تدخل فيها اللام النافية بعد أمر فقد تكون نافية وقد يكون ما بعدها مجزوم على الشرط كقولـه تعـالى: [وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لا نَسْأَلُكَ رِزْقاً] [طه/132]. (فنسأل مرفوع وهو مسبوق بلا التي تعمل عمل لـيس ويستدل بآية آخرى، يقول تعالى: [فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً لا نُخْلِفُهُ] [طه/58]. و(نخلف) أيـضا بالرفع ويجوز الجزم ويستدل لذلك بقوله تعالى: [فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لا تَخَافُ دَرَكاً وَلا تَخْشَى] [طه/77].

---

[1] - الفرّاء، معاني القرآن جI ص15.

[2] -الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 281.

ويعلل جواز ذلك قائلا: « ولو نويت الجزاء لجاز في قياس النحو»[1].

ويقف الفرّاء بازاء نفس الآية موضحا ثبوت الألف في الفعل (يخشى) وهو معطوف على فعل مجزوم وقاس ذلك على أشعار العرب واستدل بقول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت كبون بني زياد

فأثبتت الياء في (يأتيك) وهي في موضع جزم وقد يحدث هذا مع الواو أيضا واستدل لـذلك بقول الشاعر:

هجوت زيان ثم جئت معتذرا من سب زيان لم تجو ولم تدع

فقد أثبتت الواو في (تجو) وقد سبقته لم الجازمة[2].

وإذا كان الفرّاء يرجع في أقسيته إلى ما سمعه من العرب إضافة إلى الذكر الحكـيم نجـده في بعض الأحّيان يقدم القياس على السماع ومثال ذلك عدم جوازه عمل " إن " المخففة النـصب فيما بعدها لأن القياس فيها أن لا تعمل وقد سبق وأن أشرنا إليها في الفصل السابق والفرّاء كان يتشدد تارة في أقيسته وتارة أخرى يبسطها كل البسط ومما توسع فيه إضافة اسم الفاعل المعرف بالألف واللام إلى اسم العلم قياسا على جواز إضافته على المعرف بالألف واللام.

اعتمد الفرّاء على القياس في عدم الأخذ ببعض وجوه الإعراب التي قال بها النحاة، ومن أمثلـة ذلك نصب " خيرا " في قوله تعالى: [فَآمِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ] [النساء / 170] الذي علله بأنه صفة لمفعول مطلق محذوف والتقدير فآمنوا إيمانا خيرا: وهناك من النحاة من يعرب خيرا على أنه خـبر لكـان

---

[1] - المرجع السابق ج I ص 161.

[2] - نفس المصدر ج I ص 163، و نظر شوقي ضيف، المدارس النحوية ص 217 .

المحذوفة مع اسمها. كما ذهب الكسائي وقد أنكر الفرّاء ذلك كما سبق وأن أشرنا إليه واعتمد على القياس في رده وإبطاله قائلا: « ليس نصبه (يقصد خيرا) على إضمار يكن، لأن ذلك يأتي لقيـاس يبطل هذا »[1].

وقد توقف الفرّاء أمام إضمار القول في قوله تعالى: [قَالَ الْمَلأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِن هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ، يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ] [الأعراف/109-110]، وقوله: [يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ] صادر من كلام الملأ أما قوله فماذا تأمرون صادر من كلام فرعون وعلل الفرّاء جواز ذلـك قـائلا: «جاز ذلك على كلامهم إياه، كأنه لم يحك وهو حكاية فلو صرحت بالحكايـة لقلـت: يريـد أن يخرجكم من أرضكم فقل: فماذا تأمرون، ويحتمل القياس أن تقول على هذا المذهب: قلت لجاريتـك قومي فإني قائمة تريد فقالت إني قائمة وقلما أتي مثله في شعر أو غيره قال عنترة:

الشاتم عرضي ولم أشتمهما والنادرين إذا لقبتهما دمي

فهذا شبيه بذلك[2].

ومما توسع فيه أيضا إلى درجة الأخذ بالشاذ جوازه وقوع لام التوكيد في خبر لكن قياسا على وقوعها في خبر (إن) واستدل بقول الشاعر : "ولكنني من حبّها لا كميد "

ويعلل ذلك قائلا « فلم تدخل اللام إلا لأن معناها "إن" »[3].

ورد ذلك البصريون وحجتهم بأن الشاذ لا يعول عليه في القياس[4].

---

1 - الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 296.
2 - الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 387.
3 - المصدر السابق ج I ص 465 و 466.
4 - الإنصاف م 25.

ومثلما توسع الفرّاء في القياس نجد في بعض الأحيّان يشدد فيه فكان أحيّانا ينفر من بعـض الصيغ النحوية التي يرى أنا قليلة الاستعمال كقوله " ولست أستحب ذلك لقلته "[1].

وفي أحيّان أخرى كان لا يلتفت إلى السماع بل يكتفي بالقياس فقط. ومثل ذلك عدم جوازه عمل (إن) الخفيفة في قوله تعالى: [إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ] [الأعراف/194].

وحجته في ذلك أنا حرف غير عامل لأن القياس فيها أن لا تعمل وقد سبق وأن أشـرنا إلى هذه المسألة[2].

وقد اعتمد الفرّاء في قياسه على بعض لهجات القبائل العربية ومن ذلك ما يلي:

ومن العرب من يبقي الألف في المثنى في حالات الرفع والنصب والجر، وقد أشار الفرّاء إلى لهجة بني الحارث بن كعب واستشهد بقول الشاعر:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشجَاعِ وَلَوْ يَرَى   مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشجَاعُ لَصَمَّمَا

ومن الكلام الذي ورد عنهم: هذا خط يدا أخي بعينه، وهذه اللهجة قليلة الاستعمال، ولكنها أقيس عند الفرّاء ويعلل ذلك بقوله: « لأن العرب قالوا: مسلمون فجعلوا الواو تابعة للضمة لأن الواو لا تعرب ثم قالوا رأيت المسلمين فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها وثبت مفتوحا تركوا الألف تتبعه، فقالوا: رجلان في كل حال»[3].

---

[1] - الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 19.
[2] - المصدرالسابق ج II ص 29.
[3] - المصدرالسابق ج II ص 184.

ويواصل الفرّاء في حديثه عن القياس وتعليل لهجات القبائل العربية في ضوئه فيشير إلى لجهة " قليلة قبيحة " خاصة ببني كنانة وقد مضوا فيها على القياس، وهي إعراب " كلا " بالحروف حين إضافتها إلى الاسم الظاهر، نحو رأيت كلى الرجلين ومررت بكلى الرجلين(1).

أشار الفرّاء إلى قول العرب: إنما البرد شهران، وإنما الصيف شهران، فكلمة "شهران " خـبر مرفوع بالألف أي أنا خرجت عن إطار الظرفية وأجاز الفرّاء نصبها على أن تكون مفعولا فيـه (ظرف مكان)

وعلل ذلك بقوله: « وإنما اختاروا الرفع لأنك أبمت الشهرين فصارا جميعا كأنما وقت للصيف، وإنما اختاروا النصب في المعرفة لأنا حين معلوم مسند إلى الذي بعده ... نحو عبد الله دونك»(2).

وأشار إلى قولهم أيضا: اجتمع الجيشان فالمسلمون جانب والكفار جانب، فإذا أضافوا قـالوا المسلمون جانب صاحبهم والكفار جانب صاحبهم... أي أن جانب في هـذه الحالـة يكـون منصوب على الظرفية المكانية وهو مضاف. أما إذا خرج عن الإضافة يصبح مرفوعا وإعرابه خبر مرفوع بالضمة وليس ظرف مكان ويجب القياس في الاستعمال على هذا مع بقية الظروف قائلا: « فإذا لم تضف الجانب صيرتم هم كالجانب لأنم فيه، فقس على ذا »(3)

توقف الفرّاء عند قوله تعالى: [حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ] [آل عمـران/152]. والتقدير عند الفرّاء حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم على التقديم والتأخير، أما الواو فهي زائدة ويعبر عنها الفرّاء قائلا " فهذه الواو معناها السقوط واستدل بقول بعض الشعراء:

1 - المصدر السابق ج II ص 184.
2 - المصدر السابق ج II ص 203.
3 - المصدر السابق ج II ص 204.

حَتى إذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمْ   وَرَأَيْتُمْ أَبنائَكُمْ شَبوا

وَقلبْتُمْ ظَهْرَ المِجَن لَنا   إن اللَئِيمَ العَاجِزُ الخِب

والتقدير عنده (قلبتم) بدون واو لأنها زائدة (قلبتم ظهر المجن) جواب (إذا) وسبقتها (واو)، جعلها البصريون حرف عطف أي أن الجواب عندهم محذوف[1].

وبعد هذا العرض لمختلف قياسات الفرّاء نصل إلى حقيقة وهي أنه من الغلو أن يعتقد المتشيعون للكوفيين أنهم يبنون قياسهم دائما على السماع وأن البصريين كانوا يخضعون أكثر للمنطق والفلسفة وللرد على هؤلاء نقول:

من يرجع إلى كتاب معاني القرآن للفرّاء يجده حافلا بالحجج المنطقية العقلية فلا ننسى أنه كان معتزليا متفلسفا، فقد قال فيه أبو العبّاس ثعلب : « كان الفرّاء يتفلسف في تأليفاته وتصنيفاته يعني يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة »[2].

ومن يرجع إلى (الكتاب) لسيبويه يجده أيضا حافلا بالحجج المنطقية ولكنه لا يخلو من السماع فسبويه في كل قياس يرجع إلى السماع. لهذا اعتبرناه ليس فقط كتابا زاخرا بالقواعد النحوية الصرفية واللّغوية فحسب بل سجل جامعٌ لشعر وكلام العرب الفصحاء.

والدليل على هذا أن سيبويه أجاز إعمال أسماء المبالغة في أقوال العرب الفصحاء وأشعارهم ورفض ذلك الفرّاء والكسائي. فقد روى سيبويه قول العرب " أما العسل فأنا شراب" بنصب العسل مفعول به للشراب كما روى مجموعة من الأشعار عمل فيها اسم الفاعل في المفعول به ومن جملة الصيغ التي جاء بها فعول، مفعال، فعيل، فعل.

---

[1] - المصدر السابق ج I ص 237.

[2] - بن النديم الفهرست 32 و 72.

أما الكسائي والفرّاء فقد رفضا عمل هذه الأسماء واحتجوا بأنا فرع عن الأسماء وهذه الأخيرة فرع عن فعل المضارع و استدلّ لذلك ثعلب بشعر بعض العرب :

ثقيل على من ساسه غير أنّه ركومٌ على آريه الرّوث مِنْتَلُ

و قال لا يتعدى فعولٌ و لا مفعال، و أهل البصرة يعدونه، و الفرّاء و الكسائي يأبيانه إلاّ من كلامين. و قال ركومٌ يركمُ.[1].

ولم يعتمد الفرّاء في قياساته دائما على السماع كما رأينا وخاصة سماع بعض القراءات ومن ذلك اعمل (إن) المخففة النصب ومعنى هذا أن الفرّاء لم يبتعد عن الحجج المنطقية وأن سيبويه لم يكن يحكم على القليل في الاستعمال من كلام العرب بالشذوذ دائما. وقد تعرضت أقيسته للنقد شأنه في ذلك شأن بقية النحاة وممن وقف عند أقيسته ابن السرّاج الذي حكم على بعض الجمل التي وردت عند الفرّاء بالشذوذ ومن أمثلة ذلك عندي خمسة أثوابا حيث يشبه النصب لـ أثواباً النصب لـ وجهاً في الجملة: مررت برجل حسن وجها وهذا ما يتنافى مع مـذهب البـصريين فوجها عندهم منصوب بأنه مشبه بالمفعول لأن حسن يشبه اسم الفاعل والنصب في قولهم خمسة أثوابا شاذ إنما يجوز مثله في ضرورة شاعر[2].

7 - *التعليل عند الفرّاء:*

مثلما احتاج النحوي إلى القياس في تحليل بعض الظواهر الصرفية والنحوية احتاج أيضا إلى العلة. وقد نشأت فطريا تبعا للقياس، وقد قيل إن بن أبي إسحاق أول من علل النحو، لكن الخليل

---

[1] - مجالس الثعلب جI ص 150 جI ص و 236.

[2] - ابن السرّاج الأصول في النحو ج 1 ص 324.

هو أول من بسط القول في العلل النحوية، وبذلك فسح المجال لمعاصريه للبحث فيه فقد سؤل الخليل ابن أحمد رحمه الله عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: « أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست وإن تكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيئ منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها »[1].

وهذا الكلام ينبئ حقيقة إيمان الخليل بوجود ثلة من النحاة ستكون لها آراء مختلفة في دراسـة الظواهر النحوية على ضوء التعليل.

وفعلا انفتح باب العلل واسعا أمام النحاة وراح كل واحد يبحث عن منفذ له في هذه الدراسة ونذكر خاصة ما أورده ابن جنّي في كتابه (**الخصائص**) بالإضافة إلى آراء الزجاجي في كتابه **(الإيضاح** في **علل النحو)**.

[1] - الإيضاح في علل النحو الزجاجي تحق د/ مازن لمبارك ص66/65 ، مطبعة المدني القاهرة 1959 م.

وإذا تفحصنا في سبب كثرة العلل النحوية وجدنا هذا ناجما عن كثرة الاستفسارات حول الظواهر النحوية والتراكيب اللّغوية المختلفة، فقد تساءل جمهور النحاة حول سبب الإعراب في الاسم وعدم جزمه كالفعل وهل يستحق الفعل البناء أو يستحق الإعراب؟ وغيرها من الأسئلة التي فتحت كما أشرنا بابا واسعا من الجدال دخل فيه كل من وجد علّة يفسر بها مسألة ما، فكثرت العلل وتنوعت وربما هذا ما دفع الزجاجي إلى وضع كتاب أسرد فيه كل أنواع العلل وقسمها إلى التعليمية وقياسية وجدلية.

وإذا سلمنا أن التعليل هو الدعامة الأولى للقياس فكيف تعامل الفرّاء مع التعليل في كتابه (**معاني القرآن**)؟

استهل الفرّاء كتابه معاني القرآن بالوقوف على الرسم في القرآن وذلك حين تعرض إلى حذف الألف من (اسم) في البسملة وقد علل ذلك بالتخفيف مشيرا إلى أن العرب كثيرا ما يلجأ إلى الحذف إذا كثرت في كلامها كما حرص الفرّاء على تعليل الظواهر الصرفية والنحوية التي أوردها في كتابه معاني القرآن إلا أنه لم يستخدم مصطلح العلة مباشرة إلا في مواضيع قليلة، وما يهمنا هو أن التعليل أساس من الأسس التي اعتمد عليها الفرّاء في تفسير وتحليل الظواهر اللّغوية المختلفة التي تعرض إليها ومن الأمثلة التي تتصل بالتعليل عنده ما يلي:

توقف الفرّاء عند قوله تعالى: [غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ] [الفاتحة / 7] فأجاز خفض " غير " على أنا نعت للذين، وقد أجاز أن يكون " غير " وهي نكرة نعتا لمعرفة لأنا واقعة بين معرفتين فحق لها أن تعرف بالإضافة.

كما أجاز أن تكون " غير " مجرورة على أنها بدل من الذين وتكون " غير " منصوبة على أنها حال من الهاء في " عليهم " أو منصوبة على الاستثناء من الذين أو من الضمير في "عليهم" فتقول (إلا المغضوب عليهم)[1].

وإذا عدنا إلى كل هذه الحالات نجد أن الفرّاء قبل جل القراءات وليس عشواء بل يعطي لكل حالة عِلّة إعرابها.

-أشار الفرّاء إلى أن بعض الألفاظ قد بني الجمع منها على صورة واحدة ومثال ذلك "الصالحون" فالعرب تقول: عندي عشرون صالحون فيرفعون ويقولون عندي عشرون جيادا فينصبون الجياد لأنها لم تبن على واحدها، واستشهد بقول عنترة:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب والأسحم

ويوضح الفرّاء ذلك قائلا: « قال سودًا ولم يقل سودٌ وهي من نعت الاثنين والأربعين للعلـة التي أخبرتك بها »[2].

وقد وقف الفرّاء أيضا عند قوله تعالى: [الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ] [النساء/01].

وعلل التعبير بالمؤنث قائلا: قال (واحدة) لأن النفس مؤنثة فقال واحدة لتأنيث النفس وهـو يعني آدم، ولو كانت (من نفس واحد) لكان صوابا يذهب إلى تذكير الرجل[3].

[1] - الفرّاء معاني القرآن ج I ص 07.
[2] - الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 131.
[3] - الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 252.

أشار الفرّاء إلى أن " كافة " لا يأتي منها المذكر ولا جمع المذكر السالم ولا جمع المؤنث السالم بل تبقى على صورة واحدة وهذا عندما تعرض لقوله تعالى: [الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً] [التوبة/36]. وعلـل ذلك قائلا: "ولكنها (كافة) بالهاء والتوحيد في كل جهة، لأنها وإن كانت على لفظ (فاعلة) فإنها في مذهب مصدر، مثل الخاصة، والعافية، ولذلك لم تدخل فيها العرب والألف واللام لأنها آخـر الكلام مع معنى المصدر[1].

وكان الفرّاء يستعين في تعليلاته ببعض مصطلحات المعتزلة، ومن ذلك (المنزلة بين المنزلتين) حين حكم على " كلا " بأنها بين الأسماء والأفعال قال ثعلب: " قال الخليل: كل اسم. وقال الفرّاء: هي بين الأسماء والأفعال فلا أحكم عليها بالاسم ولا بالفعل فلا أقول إنها اسم لأنها حشو في الكلام ولا تنفرد كما ينفرد الاسم وأشبهت الفعل لتغيرها في المكنى والظاهر، لأني أقول في الظاهر رأيت كلا الزيدين وكلّمني كلا الزيدين، فلا تتغير وأقول في المكنى: رأيتهما كليهما ومررت بهما كليهما، وقام إلي كلاهما، فأشبهت الفعل لأني أقول: قضى زيد ما عليه فتظهر الألف مع الظاهر، ثم أقول: قضيت الحق، فتصير الألف ياء مع المكنى" [2].

ونكتفي بهذا القدر من الأمثلة لتوضيح التعليل عند الفرّاء ونخلص إلى أن الرجل كان يعتمد كثيرا على التعليل لإزالة أي إبهام أو نقص في فهم ما وصل إليه سواء من تفسير أو ظواهر نحوية.

---

1 - الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 436.

2 - الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين ص 134.

;λ

الخـاتمـة:

بعد هذه الرحلة مع الفرّاء، كان لا بد أن نقف على جملة من النتائج حيث يحسن بنا الوقوف، فلا يمكن لأيّ دارس أو باحث أن يترك موضوع بحثه مبتورا منها.

- و أوّل تلك النتائج تتعلق بشخصية الفرّاء، هذه الشّخصية التي يرجع إليها الفضل الكبير في تأسيس المذهب الكوفي و لم يكن هذا غريبًا عن شخصية تعمّقها ميل شديد لإتقان العربية والعناية بالقرآن الكريم و قراءاته و تفسيره.

فقد كانت للفرّاء منزلة كبيرة وسط معاصريه من النحاة و هذا بشهادة من جاء بعده، فالسيوطي ذكره أكثر من مرّة في كتابه **(المزهر)** و اعتبره من النحاة الذين يثق فيهم، يقول:«الفرّاء عندي ثقة»[1]

فالرجل كان شغوفًا بالعلم طالبًا له منذ حداثة سنّه، محترمًا و وفيا لولي نعمته إذ قال فيه:«الكسائي أسمه و صوته، لم نلق أحدًا أعلم منه »[2] و قال أيضا :« فناظرته و سايلته فكأني كنت طائرا يغرف من بحر»[3] فهذه شهادة تؤكد حبّه للعلم و تواضعه و تقديره لأستاذه حتى وإن خالفه فيما بعد في بعض المسائل.

1 - السيوطي ،المزهر، ج 1 ص132 .
2 - الزجاجي، مجالس العلماء ص 173.
3 - المصدر السابق ص270.

أمّا الد/شوقي ضيف، فقد أعطاه مكانة سيبويه في البصرة، و إذا كان سيبويه إمام النحاة، و واضع أوّل كتاب جامع في قواعد النحو و الصرف، فهذا يعني أنّ الفرّاء كانت له نفس المكانة عند أهل الكوفة.

« الفرّاء يقوم في الكوفة مقام سيبويه في البصرة فهو الذي أعطى المدرسة الكوفية شكلها النهائي، إلاّ بعض الإضافات زادها الكوفيون بعده و في مقدمتهم ثعلب»[1]

- و ثاني تلك النتائج يتصل بعلمه و عمله خاصة كتابه **(معاني القرآن)**.

أما علمه فقد عُني الفرّاء منذ نشأته بالوقوف على ثقافات عصره المختلفة و ربّما تأثره بالمعتزلة هو الذي دفعه إلى قراءة كتب الفلسفة و الطب و النجوم إضافة إلى تعمّقه في دراسة علوم النحو و اللّغة التي بلغ فيها شأوًا بعيدا في الإجادة و شهد له بذلك معاصروه كشهادة ثمامة بن أشرس حين جالسه يقول:« جلست إليه ففاتشته عن اللّغة، فوجدته بحرًا، و فاتشته عن النحو، فوجدته نسيج و حده، و عن الفقه، فوجدته رجلاً فقيها عارفا باختلاف القوم، و بالنجوم ماهرًا، وبالطب خبيرًا، و بأيام العرب و أخبارها و أعارها حاذقا»

فهو علم من أعلام النحو استطاع أن يرسم مسارًا مختلفا بعض الشيء عن مسار البصريين حتى و إن كانت الأصول هي نفسها و تبعه في ذلك كثير من النحاة، قال أبو الطيب اللّغوي:«وقد رأيت أنا أجزاء كثيرة من كتاب سيبويه خمسين مرّة و كان ابن كيسان مع هذا

[1] - الد/شوقي ضيف، المدارس النحوية ص 156.

يختار أشياء من مذاهب الفرّاء يخالف فيها سيبويه»[1] فهذا يدل على أن الفرّاء بحر زاخر اغترف منه من جاء بعده.

و أهم أثر تركه لنا الفرّاء كتابه **(معاني القرآن)** هذه الموسوعة التي جمع فيها الرجل مسائل مختلفة معتمدًا في ذلك على القرآن الكريم، فقد بنى استشهاده في أكثره على القرآن. و يبقى القرآن الكريم في نضمه و نسجه و إحكام تركيبه المصدر الذي يرجع إليه في كل علوم اللّغة العربية و فنونا، علما أنّ القرآن الكريم أنزل في زمن لم يكن فيه عين أو أثر لما يسمى أصول اللّغة العربية و قواعدها، و إنما أخذت هذه بعد التنزيل، لحاجة الإنسان إلى قواعد يضبط بها قراءته وتحفظ لسانه من الخطأ في النطق و تعصم قلمه من الزلل في الكتابة، ليس هذا فحسب بل تفسير النص القرآني ضروري لفهم تركيب كلماته و آياته و بالتالي فهم المعاني و المرامي من كلام القرآن و لكن لا يتأتى ذلك إلا بعلم النحو فهو لا يقل أهمية و ضرورة عن علم التفسير، و لولا النحو لاختلفت القراءات أكثر مما كانت عليه و لاختلفت بذلك معاني القرآن الكريم و لمّا أدرك الفرّاء هذه العلاقة الموجودة بين علم التفسير و علم النحو وضع كتابًا جامعًا لهما. فلم يكن يبسط مسألة نحوية إلاّ و أعطاها المعنى المقابل لها في التفسير و قد أولى هذا الجانب اهتماما بالغا وكدليل على ذلك أنه كان يعرض القراءات المختلفة مبيّنًا الوجه الإعرابي لكل حالة. فالإعراب هو العلامة التي تقع في آخر الكلمة و تحدد موقعها من الجملة، أي تحدد وظيفتها فيها، و هذه العلامة لابد أن يتسبب فيها عامل معيّن، و لمّا كان موقع الكلمة يتغير حسب المعنى المراد، كما تتغير العوامل، فإن علامة الإعراب تتغير كذلك و هذا ما أراد أن يبسطه الفرّاء في كثير من الحالات في كتابه **(معاني**

---

[1] - أبو الطيب اللّغوي، مراتب النحويين ص 140.

القرآن) و نأخذ على سبيل المثال قوله تعالى: [غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ] [الفاتحة/7]، نجد أن الفرّاء قد أجاز خفض (غير) على أنها نعت للذين، أي أنه أجاز أن تكون (غير) و هي نكرة نعتًا لمعرفة لأنها واقعة بين معرفتين فحق لها أن تعرّف بالإضافة.

و أجاز أن تكون (غير) مجرورة على أنا بدل من الذين، و الحالة الثالثة أن تكون (غير) منصوبا على الاستثناء من الذين أو من الضمير في (عليهم).

فإذا عدنا إلى كل هذه الحالات لوجدنا أنّ الفرّاء قبل كل القراءات، و لكن ليس عشواء بل يعطي لكل حالة علّة إعرابا.[1]

و من هنا يظهر لنا أنّ الفرّاء شديد الاحترام لآراء القرّاء و يحاول في كل حالة أن يبرز الوجه الإعرابي لها، و هو كذا الأمر بالنسبة للمسائل النحوية، فما من مسألة إلا و له فيها قولان أو أكثر.

- و ثالث هذه النتائج هو أسلوبه المتفرّد في معالجة المسائل، فإلى جانب تغيير المصطلحات التي اعتمد عليها البصريون نجده يميل كثيرًا إلى التعقيد و التفلسف و قد وصفه مترجموه بالتفلسف في تصانيفه و يصرّح بذلك الد/شوقي ضيف:« و على هذه الشاكلة، كان الفرّاء –يحاول بكل جهده- أن يضع تفسيرًا جديدا لبعض الكلمات و الأدوات كما كان يحاول جاهدًا أيضا أن يضع في النحو مصطلحات جديدة، مستعينا في ذلك كله بعقله المتفلسف الخصب، و ما زال يلحّ في ذلك حتى استطاع حقًّا أن يكوّن للكوفة مدرسة مستقلة في النحو»[2]

1- الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 7.

2 - د/شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 205.

- و رابع هذه النتائج توسّعه في استعمال القياس فهو يعتبره الأساس في التعريف ببعض خصائص التركيب النحوي للجملة العربية و كان يعتمد باستخدامه القياس على ثقافته الكلامية و الفقهية.

أمّا تعليلاته فقد نالت استحسّان علماء الكوفة و كنا قد أشرنا إلى ثعلب على وجه الخصوص، فالملاحظ أنّ الفرّاء حرص على تعليل الظواهر الصرفية و النحوية في كتابه **(معاني القرآن)**، مستعينا في ذلك ببعض مصطلحات الفرق الكلامية، و خاصة المعتزلة.

- و خامس هذه النتائج عدم التزام الفرّاء بالمصطلحات التي وضعها الخليل و سيبويه، فقد غيّر فيها كما أضاف إليها بعض المصطلحات الجديدة. و نأخذ على سبيل المثال الصرف و الجحد. وكان أحيّانا يطلق عدّة تسميات لمصطلح واحد كالبدل فقد أطلق عليه التكرير و التبيين والتفسير و الترجمة و هذا من أجل توضيح معناه في كل حالة من المصطلحات الجديدة، أيضا العماد و هو ضمير الفصل عند البصريين و قد ربط اسم هذا المصطلح بمعناه فهو يرى أنّه سمي كذلك لأنّه يعتمد عليه في الفائدة.

- و سادس هذه النتائج موقف الفرّاء من كلام بعض العرب، فمن الغلط الاعتقاد أنّ الكوفيين من أسسهم الاعتماد على النقل مطلقًا و الأخذ بكل ما يسمع من العرب و الابتعاد عن التأويلات و الفلسفات و التعقيدات البعيدة، فكثيرا ما نجد الفرّاء يخطئ العرب و يردّ بعض ما سمعه منهم و يعتبره من الشّاذ الذي لا يصّح القياس عليه و مثال ذلك رفضه إعمال إنّ النافية.

- و سابع هذه النتائج، الرغبة في التغيير و التجديد و إبداء الرّأي المتفرّد فكثيرا ما كان يخالف سيبويه و من تبعه من جهة و الكسائي من جهة أخرى و يخرج برأي جديد و موقف متميز ومثال ذلك(نعم) و (بئس) فقد كانتا محل جدال عميق بين علماء المدرستين من حيث فعليتها أو اسميتها إذ كثرت حجج هؤلاء و هؤلاء، و ردود كل طرف على طرف ليبرهن كل فريق للآخر على صحّة ما يقول و كنّا قد تعرّضنا إلى هذه المسألة في الفصل الثالث.

كما كان يرد بعض آراء النحاة و خاصة تلك التي لم تجد قبولا لديه، و نأخذ على سبيل المثال (إلا) فقد اعتبرها بعض النحاة حرف عطف أي أنّها بمنزلة الواو و قاسوا ذلك على قوله تعالى: [لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا] [البقرة/150] و المعنى (و لا الذين ظلموا)، قال الفرّاء:« و لم أجد العربيّة تحتمل ما قالوا، لأني لا أجيز قام الناس إلاّ عبد الله، و هو قائم، إنّما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد إلاّ من معنى الأسماء قبل إلاّ»[1] كما وقف موقفا فريدا عندما أسماه بالصلّة و هذا عند تعرضه لقوله تعالى: [مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ] [الأعراف/12] فيرى الفرّاء أنّ المعنى (ما منعك أن تسجد) معللا ذلك بقوله :« أن في هذا الموضوع تصحبها (لا) و تكون لا صلة وكذلك تفعل بما كان في أوّله جحد و ربّما أعادوا على خبره جحدًا للأستيثاق من الجحد والتوكيد له كما قالوا:

ما إن رأينا مثلهن لمعشر   سود الرؤوس فوالج و قبول

و (ما) جحد و إن جحد فجمعتا للتوكيد»[2]

---

1 - الفرّاء، معاني القرآن جII ص287.

2 - الفرّاء، معاني القرآن ج I ص 374.

فلأن في الآية زائدة، « و هو من القائلين بهذه الزيادة في القرآن معبرًا عنها بالصلّة، مخالفا بذلك جمهرة من المفسّرين المنكرين لحروف الزيادة في القرآن الكريم»(1)

- و ثامن هذه النتائج يتعلّق بموقف الفرّاء من القراءات القرآنية إذ نجد الفرّاء يولي اهتماما بالغا للقراءات منذ الصفحات الأولى من كتابه **(معاني القرآن)** و لكنّه لم يأخذ بها كلّها فكان يردّها حينا و يقبّحها و يضعفها حينا آخر و لم يكن يقصد من وراء ذلك الطّعن في القرّاء و إنّما محاولة منه التثبت من صحّة كلام الله عزّ و جل و في الكثير من الأحيّان كان يرجع إلى كلام العرب لإزالة كل شك و مثال ذلك ردّه قراءة الأعمش و يحي بن وثّاب قوله تعالى:[مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ] [إبراهيم/22] قال الفرّاء:« و لعلّها من وهم القرّاء طبقة يحي فإنّه قلّ من سلم منهم من الوهم. و لعلّه ظن أنّ الباء في (بمصرخي) خافضة للحرف كلّه، و الياء من المتكلم خارجة من ذلك»(2)

و بهذا يمكن الردّ على كل من اعتقد أنّ الكوفيين يأخذون بكل القراءات باعتبارها من الرسول صلى الله عليه و سلم أمّا البصريون فهم دائما يتحرّون الدقّة في ذلك، و يؤكد الد/شوقي ضيف ذلك قائلا:« لا نعلم بصريا جاء بعده و ردّ مثل هذا القدر من القراءات، بل لقد كان المازني و المبرّد و أقرانهما ممّن توقّفوا بإزاء بعض القراءات متابعين له مقتدين به »(3)

---

1 - محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللّغوية عند العرب ص 105.
2 - الفرّاء، معاني القرآن ج 2 ص 75 .
3 - الد/شوقي ضيف، المدارس النحوية،ص 223.

تلكم هي جملة النتائج المستخلصة من هذا البحث، تتبعًا و دراسة لأشهر المسائل النحوية التي خالف فيها الفرّاء أستاذه الكسائي.

و بعد هذه الجولة مع الفرّاء في خضم كتابه**(معاني القرآن)** و أهم المسائل التي وقفنا عندها و التي كانت موضع الخلاف لابدّ أن نقرّ بحقيقة ألا و هي أنّ الفرّاء عالم حريّ بالدراسة جدير بالتقييم و هو علم من أعلام النحو و شيخ من شيوخ اللّغة له القدرة على تحليل المسائل بالتعرّض إلى مختلف الآراء و الخروج بعد ذلك بالرأي الثاقب دون أن يسد منفذ الدراسة. لأنّه غالبا ما نقول يجوز أو لا يجوز محاولا بذلك احترام آراء بقية النحاة من جهة و ترك المجال مفتوحا لمن يأتي بعده لإبداء الرأي من جهة أخرى و لو لم يكن الأمر كذلك لاستعمل مصطلح الوجوب.

و قد اتسع مجال الخلاف كما أشرنا إلى القراءات القرآنية، التي كان من الواجب أن يكون لها من الدقّة في النقل و القراءة، ما لا مجال فيه لذلك الخلاف، و لم يقتصر الخلاف بينه و بين الكسائي فقط بل حتى مع بقية القراء و يجدر بنا القول أنّ الفرّاء أولى هذا الجانب اهتماما بالغا لأنه أدرك أنّ النحو إن لم يكن في خدمة معنى و مضمون القرآن فإن جدواه قد تزول، و تبقى دراسة النحو لذاته، لا ليكون ضابطا قويا للتحكم في صواب المعنى.لهذا تجده دائما يتعرض للتركيب النحوي للآية مرتبطا بالمعنى.

فمن هذا المنطلق نجد أنّ الفرّاء قد جعل النحو الدليل القويم و المرشد الهادي لفهم القرآن الكريم من جهة و كلام العرب من جهة أخرى فقد قدّس القرآن و أحبّ اللّغة العربية حتى النخاع و قد تدفعه غيرته العربية إلى إبطال القياس لأنّه لا يجد ما يسنده في كلام العرب و في نهاية

هذا الموضوع لا يسعنا إلاّ أن نقول أنّ هذا الموضوع جدير بدراسة أوسع فكتاب **(معاني القرآن)** للفرّاء موسوعة ضخمة حوت مسائل كثيرة ومتنوعة يمكن لأيّ باحث أن يرجع إليها. فبحثنا هذا لم يغط إلا جزءا ضئيلا من هذا الكتاب و أنّ أملنا كبير في أن يكون هذا العمل وثيق الصلة بأعمال النحاة الكبيرة و التي كان هدفها صون لغة الكتاب من جهة و إبقائها لغة صحيحة مبنية على قواعد سليمة تحفظها من المؤامرات و المكائد التي تتعرض إليها بين الحين و الآخر.

و كل ما نتمناه هو أن نكون قد أنصفنا الرجل و وفينا الموضوع حقه. فإن كان لنا ذلك فهذا من فضل الله و إن قصرنا فلم يكن عمدا و نرجو التوجيه و نكون من الشاكرين بإذن الله تعالى والله ولي التوفيق، و هو نعم المولى و نعم النصير.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية :

فهرس الشواهد الشعرية :

فهرس الأعلام :

فهرس المصادر و المراجع :

فهرس الموضوعات :

فهرس الآيات القرآنية :

الصفحة	رقمها	الآيـــة
		الفاتحة
276/270/259/244	7	[غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ]
		البقرة
126	1 / 2	[ألم ، ذَلِكَ الكِتَاب]
20	7	[خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلوُبِهِمْ وَ عَلَى سَمْعِهِمْ]
246	20	[وَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ]
114	26	[إنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا]
246	29	[ثُمَّ اسْتَوَى إلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَ]
129	35	[ولاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَجَرَةَ فتكونَا مِنَ الظَالمِين]
226	37	[فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ]
221	40	[اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ]
131	48	[واتقوا يومًا لاَ تُجْزَى نفسٌ عن نفسٍ شيئاً]
246/113	53	[وَ إذَا أتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ وَ الفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ يَهْتَدُونَ]
233	57	[وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الغَمَامَ]
140/138	85	[وَهُوَ مُحَرَمٌ عَلَيْهِمْ إخْرَاجُهُمْ]
95	88	[فَقَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ]
148/142	89	[بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أنْفُسَهُمْ أنْ يَكْفُرُوا]
187	90	[بَغْياً أنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ]
216	96	[يَوَدُّ أحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ألفَ سَنَةٍ]
247	161	[إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَ مَاتُوا وَ هُمْ كُفَّارٌ]
227	124	[لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ]

[أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ]	148	221
[لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُم]	150	178/109
[وَاشْكُرُوا لِي]	152	246
[ولا يَحْسَبَنَ الذِينَ يَدْخُلُونَ بِمَا أَتَاهُمْ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ]	180	141
[وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ]	184	108
[حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ]	187	234
[وَلَيْسَ البِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا البُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا]	189	234
[وَ أَتِمُوا الحَجَّ وَ العُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الهَدْيِ]	196	243
[وزُلْزِلُوا حتَّى يقولَ الرَّسولُ والذين آمَنُوا معه، متى نَصْرُ اللهِ ألاَ إنَّ نَصْرُ اللهِ قريبٌ]	214	153
[إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّه]	229	235/228
[وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً]	234	222
[وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ]	267	187
[إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ]	271	148/144
[الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ]	274	71

آل عمران		
126	1	[ألم ، الله ُ]
231	18 / 19	[شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ، إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلامُ]
122	142	[وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ]
143	197	[بِئْسَ الْمِهَادُ]
النساء		
161	1	[واتَّقُوا اللهَ الذي تساءلونَ بِهِ وَ الأرْحَامِ]
163	1	[إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً]
147	38	[فَسَاءَ قَرِيناً]
142	53	[أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً]
115	90	[أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ]
162	127	[وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِسَاءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ]
167/162	170	[فَآمِنُوا خَيْراً لَكُمْ]
167	171	[ٌ انْتَهُوا خَيْراً لَكُم]
المائدة		
222	41	[وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ]
112	69	[إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ]
173	105	[عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُم]
186	116	[يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ]

الأنعام		
175	40	[قُلْ أَرَأَيْتُكُمْ]
178	96	[وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا و الشَّمْسَ وَ الْقَمَرَ حُسْبَانًا]
116	111	{ مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا}
87	137	[وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ]
113	154	[ثم أتينا موسى الكتاب تماما على الذي أحسن]
الأعراف		
127	1	[ألمص ، كتابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ]

[مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ]	12	278
[إِنَ الذِينَ تدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثالكُمْ]	194	195
الأنفال		
[وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ]	32	139
[وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لا يُعْجِزُونَ]	59	229
التوبة		
[بَراءةٌ مِنَ اللهِ وَ رَسُولِهِ]	1	128
[أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ]	3	13
[أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الحَاجِّ وَعِمَارَةَ المَسْجِدِ الحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ]	19	113
[قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ] إلى قوله عزّ وجلّ :[أحبَّ]	24	35
يونس		
[قُلْ لَوْ يَشَاءُ اللهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُم وَ لاَ أَدْرَاكُمْ بِهِ]	16	248

هود		
[فَعَلَيَّ إِجْرَامِي]	35	250
[لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ]	43	223
[هَؤُلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ]	78	140
يوسف		
[مَا هَذَا بَشَراً]	31	254/192/191
[ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ]	81	229
إبراهيم		
[وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُم]	7	247
[وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّه]	12	94
[مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُون مِنْ قَبْل]	22	279/230
[بِئْسَ الْقَرَارُ]	29	143
النحل		
[وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ]	89	72
[أَنْ تَكُونَ أُمَةٌ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ]	92	140
الإسراء		
[وَ إِذَنْ لاَ يَلْبَثُون خِلاَفَكَ إِلاَّ قليلاً]	76	166
[أَيّاً مَا تَدْعُوا]	110	221

الكهف		
229	5	[كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ]
132	12	[لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً]
176	18	[وَ كَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَصِيدِ]
196	37	[لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي]
مريم		
132/66	29	[ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً]
طه		
112	63	[إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ]
129	81	[ولاَ تَطْغَوا فِيه فيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي]
الأنبياء		
198	74	[ولُوطًا آتيناهُ]
198	76	[ونُوحاً إِذْ نَادَى]
198	81	[و لِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ]
253	98	[إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ]
النور		
128	1	[سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا]
الشعراء		
112	137	[إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ]
النمل		
140	9	[إِنَّهُ أَنَا اللهُ]
109	11/10	[لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ، إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوءٍ]
231	14	[وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ]

السجدة		
127	1	[ألم تنزيلُ الكتابِ]
230	10	[أإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ]
الأحزاب		
223	19	[أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ]
سبأ		
139	6	[وَيَرَى الذِينَ أُوتُوا العِلْمَ الذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِكَ هُوَ الحقَّ]
51	10	[يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ]

183/182	31	[ا لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ]
فاطر		
222	32	[فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ]
ص		
146	3	[فَنَادَوْا وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ]
الزمر		
221	18/17	[فَبَشِّرْ عِبَادِ، الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ]
221	53	[يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ]
الزخرف		
259	4	[وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ]
50	76	[وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ]
الذاريات		
158	43	[تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينٍ]
النجم		
72	4/3	[وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ،إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى]
الواقعة		
243	74	[فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمْ]
المجادلة		
192/191	2	[ما هُن أمَّهَاتِهم]
المنافقون		
227/180	10	[لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ]
الملك		
248	30	[إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً]
القلم		
216	9	[وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ]
الحاقة		
223	21	[فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ]
57	26/25	[ُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ، وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ]
57	29/28	[مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ،هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ]
المعارج		
226	10	[وَلا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً]
261	36	[فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ]

نوح		
[إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ]	1	41
الجن		
[قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلا أُشْرِكُ بِهِ أَحَداً]	20	231/230
القيامة		
[فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ]	7	54
الطارق		
[خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ]	6	223
الفجر		
[وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ]	3	253
التين		
[لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ]	4	145
العلق		
[سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ]	18	228
القدر		
[سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ]	5	159/158
المسد		
[وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ]	4	71
الإخلاص		
[قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ]	1	140

فهرس الشواهد الشعرية :

الصفحة	صاحبها	الأبيات

[أ]

117	بلا نسبة	و لا تبغ التغفل إنّ فيـــه　　تفرق ذات بيـن الأصفيـاء

[ب]

75	بشّار	و ما كل ذي لبّ بمؤتيك نُصحه　　و ما كلّ مؤت نصحه بلبـيب
249/175	بلا نسبة	أحِبّ لحُبها السودان حتـــى　　أحب لحبها سـود الكـلابِ
251	ذو الرّمة	تُريك سُنةَ وَجْهٍ غير مُقْرفَـةٍ　　مَلْسَاءَ لَيسَ بِهَا خَالٌ وَ لاَ نـَدَبُ
266	الأسود بن يعفر	حتى إذا قمـلت بطونكـم　　ورأيتم أبنائكم شبّـوا وقلّبتم ظهر المـجنّ لـنا　　إن اللئيم العاجـز الخـب
190	طفيل الغنوي	و للخَيل أيامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهـا　　وَيَعْرِفْ لَها أيامَهَا الخَيـْرَ تُعْقِـبِ
162	سلامة بن جندل	فاليومَ قرّبتَ تَهْجُونا وَتَشْتُمُـنَا　　فاذهبْ فَمَا بِكَ والأيامُ مِنْ عَجبِ
164	حسان بن ثابت	إذن و الله نرميهم بحـرب　　كشيب الطفل من قبـل المشيـب

[ج]

65	عبد الله بن الحرّ	متى تأتنا تلمم بنا في ديارنـا　　تجد حطبا جَزْلاً وَنَارًا تأجّـجَا

[د]

35	الفرزدق	لقد كان في معدان و الفيل زاجرٌ　　لعنبسة الراوي علي القصائـدا
95	اليزيدي	أسيت على قاضي القضاة محّمد　　فأذرفت دمعي و الفـؤاد عميـدُ وأفزعني موت الكسائي بعـده　　فكادت بي الأرض الفضاء تميـد هما علمانـا أودَيـا تخـر ما　　فما لهمـا في العالمين نـديـد
113	بلا نسبة	لَعَمْرُكَ مَا الفِتْيانُ أَنْ تَنْبتَ اللِحَى　　وَ لَكِنَمَا الفِتْيانُ كُـل فتى نـدِي
239	بلا نسبة	هنيئا لسعد اقتضى بعد وقعتـي　　بناقة سـعدا والعشـية بـارد

252	طرفة بن العبد	ويأتيك بالأخبار من لم تبع لـه	بتاتا ولم تضرب له وقت موعـد
262/254	قيس بن زهير	ألم يأتـيك والأنـباء تنمـي	بمـا لاقت لـبون بني زيـاد
255	الصمّة بن عبد الله القشيري	ذراني من نجد فإن سـنـينه متى تتح حبوا من سنين ملحـة	لعبنا بنا شيـبا وشيبننا مـردا نشمر لأخرى تنزل إعصم الفردا
181	الجموح الظفري	قالت أُمامة لمّا جِئْتُ زَائِرَهـَا لا درّ دَرك،ِ إني قَدْ رَمَيْتُـهُمْ	هَلا رَمَيْتِ بِبَعْضِ الأسْهُمِ السود لولا حُدِدْتَ و لا عُذرى لَمحدودِ

[ر]

44	الفرزدق	مستقبلين شمال الشام تضربـنا على عمائمنا يلقى و أرحلنـا	بحاصب كنديف القطن منثـور على زواحف تزجى، مخّها رير
46	الفرزدق	و عينان قال الله كونا فكانتـا	فعولان بالألباب ما تفعل الخمر
47	الخليل بن أحمد	بطل النحو جمـيعا كلّـه ذاك إكمـال و هذا جامـع	غير ما أحدث عيسى بن عمر فهما للناس شمـس و قـمر
50	قيس بن ذريح	تبكي على لبنى و أنت تركتهـا	و كنت عليها بالملا أنت أقدر
53	الفرزدق	مازلت أفتح أبوابا و أغلقهـا	حتى أتيت أبا عمرو بن عمّار
68	الزمخشري	ألا صلّى الإله صلاة صـدق فإن كتابه لم يغن عنـه	على عمرو بن عثمان بن قنبر بنوا قلم و لا أبنـاء منبـر
240	النواح الكلبي	فإن كلابا هذه عشر أبطـن	وأنت برئ من قبائلها العشر
240	بلا نسبة	وقائع في مضر تسعـة	وفي أوائل كانت العاشـرة
253	مجهول القائل	إذا مـا شاء ضروا مـا أرادوا	ولا يألوا لهم أحد ضـرارا
156	النابغة الجعدي	و نُنكر يوم الروع ألوانَ خيـلنا	مِنَ الطعن حتى نحسبَ الجَوْنَ أشقرَا
144	طرفة بن العبد	ما أقلت قدمٌ نَاعِـلَهـا	نعم الساعون في الحي الشُطُرْ
206	مجهول القائل	يا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَن لَنـَا	مِنْ هَاؤُ لِيائِكُن الضال و السمُرِ
141	مجهول القائل	لا تتركني فيهم شـطيـرًا	إني إذن أَهْلَكَ أَوْ أَطِـيرَا
199	زهير بن مسعود	فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا، وإِنْ يـَمُتْ	فَطَعْـنَةُ لَا غُش ولاِبمُغـَرر
143	بلا نسبة	صبحك الله بخـير باكـر	بنـعم طيرٍ و شبابٍ فاخـرِ

[س]

223	الحطيئة	دع المكارم لا ترحل لبغيتها	واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي
139	بدون نسبة	فأبلغْ أبا يَحْيَ إذا ما لَقِيتـَهُ بأن السلامي الذي بِضَريـةٍ بِثوْبٍ و دِينَارٍ و شَاةٍ ودِرْهَمٍ	على العِيسِ في أباطِها عَرَقٌ يَـبْسُ أمِيرَ الحَمَى قَدْ بَاعَ حَقّي بَني عَبْسِ فَـهَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَا هُنا رَأْسُ

[ض]

87	رؤبة	جارية في ذَرعها الفضفاض	أبيـ ـض مـ ـن أخت بني أبـ ـاض

[ع]

48	النابغة الذبياني	فبتّ كأنّي ساورتني ضئـيلة	من الرّقن في أنيابها السّم ناقع
55	الأعشي	وأنكرتي و ما كان الذي نكرت	من الحوادث إلاّ الشّيب و الصـلعا
115	الكسائي	إنما النحوُ قـ ـياسٌ يتـ ـبَعْ فإذَا مَا أبْصَرَ النحْوَ ألفـ ـتى	وبـهِ فِي كُـل أمْـرٍ يُنْتَفَعْ مَر في المنطِق مرا فاتسـ ـعْ
262	زبان بن العلاء	هجوت زبان ثم جئت معتذرا	من سب زبان لم تجو ولم تدع
151	مجهول	رَأتْ إبِلِي برمل جَدُودَ أنْ لا	مَقِيلَ لها ولا شِـرْبًا نَقُوعًـا
199	جرير بن عبد الله البجلي	يَا أقْرَعُ بْنَ حَابِـسٍ يَا أقْرَعُ	إنكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ

[ف]

44	الفرزدق	وَ عَضٌّ زَمَانٍ يَا بْنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ	مِنَ الْمـَالِ إلاّ مُسْحَـتًـا أو مُجلّـفُ
136	ابن مالك	أي كما و أعربت ما لم تضـ ـف	و صـ ـدر وصلها ضميرانحـ ـذف
161	مسكين الدارمي	نعلقُ في مثل السواريُ سيوفـ ـنا	وَمَا بَيْنَهَا والْكَعْبِ غُوطٌ نفانـ ـفُ

[ق]

249	أمرؤ القيس	جَاءَ الشِّتَاءُ وَ قَمِيصِي أخلاق	شَرَاذِمَ يَضْحَكُ مِنْهُ التواق
129	أمرؤ القيس	فَقُلْتَ لَهُ صَوبٌ وَلاَ تُجْهَدَنهُ	فَيُدْرِكَ مِنْ أُخْرَى القُطَاةَ فَتَزْلق
170	بشر بن حازم الأسدي	و إلا فاعْلَمـُوا أنا وأنتـُمْ	بغاة ما حيـ ـنا شِـ ـقاق

[ك]

204	رؤبة	ورَأيُ عَيْني الفتى أباكـا	يُعْطِي الجزيلَ، فَعَلَيْكَ ذَاكَا
174	جارية من بني مازن	يا أيها المائِحُ دَلوي دونكا	إنّي رأيت الناس يحمدونكا

[د]

49	أبو الأسود الدؤلي	فألفيـ ـته غير مستعـتب	ولا ذاكـر الله إلا قليـ ـلا
63	الخليل	أبلغ سليمان أني عنه في سـ ـعة	و في غنى غير أني لست ذا مـال
64	إسحاق الموصلي	أليس من العجائب أنّ كلـبا و يزعم أنّه قد كان يفتـ ـي	أصمـع باهـليا يستطيـل أبا عمرو و سـأله الخليـل
247	بلا نسبة	هُمْ جَمَعُوا بُؤْسَى وَنُعْمَى عَلَيْكُـ ـمْ	فَهلاّ شَكَرْتُ القَوْمَ إِذَ لَمْ تُقَاتِل
215	النابغة	نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَتَقبّـلُوا	رَسُولي وَ لَمْ تَنْجَحَ لَدَيْهِمِ رَسَائِلِي
253	قيس بن الأسلت الأنصاري	حتى إذا أعصفت ريح مزعزعـة	فيها قطار ورعد صوته زجـ ـل
254	قيس بن الأسلت الأنصاري	لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت	حمامة من سحوق ذات أوقال
197	مجهول القائل	إن المرء ميتا بانقضاء حيـ ـاته	و لكن بأن يبغي عليه فيخذ لا
167	ابن أبي ربيعة	قَوَاعِـدِيهِ سـَرْحَتَيْ مَـالـكٍ	أو الرُّبا بَيْنهُمَا أسْهَـ ـ ـ ـلاَ
156	حسّان بن ثابت	يغشون حتى ما تِر كلأبـ ـهم	لا يسـألون عن السواد المقبل
179	إمرؤ القيس	فَظَل طُهَاةُ اللّحِم مِنْ بَين مُنضِجٍ	صَفِيفِ شِوَاءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجـَلِ
207	أبي مخلم السعدي	ألا فتىً من بني ديبانَ يَحْمِلُنـي	ولَيْسَ حَامِلُني إلا ابْنُ حَمّـَال
146	عبدة بن الطيب	ثمت قمنا إلى جرد مسمومـة	أعرافهن لأيدينا منـ ـ ـ ـاديل

[م]

49	الأحوص	سلام الله يا مطرٌ عليـ ـها	و ليس عليك يا مطرُ السّلام
53	الفرزدق	فإن عطست قيس بن عيلان ضلّة أتغضب أن أذنـا قتيبـة حزّتـا	فلا عطسـت إلاّ بأجـدع راغـم جهارا و لم تغضب لقتل بن حازم

		و ما منها إلاّ بعثنا برأسـه	إلى الشام فوق الشاحجات الرواسم
109	الجميح السدي	حاشا أبا ثوبان ، إن بـه	ضنا على الملحاة و الشتم
110	الفرزدق	يقول إذا اقْلَولى عليها و أ فردت	ألاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ
113	الدؤلي	إِن الزُبْيرِيَ الذي مِثْلَ الحَلَم	مَشى بِأَسْلاَبِكَ في أهل العَلَم
239/121	الدؤلي	لا تنه عن خلق و تأتي مـثله	عار عليك إذا فعلت عظيـم
239	النابغة الجعدي	كانت فريضة ما تقـو	كان الزنا فريضة الرجـم
249	عنترة	لاَ تَجْعَلُوني كَذَوِي الأَجْرَامِ	الدهْمَسِيينَ ذَوِي ضِـرْغَامِ
262	عنترة	الشاتم عرضي ولم أشتمـهما	والنادرين إذا لقيتهما دمـي
263	المتلمس	فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى	مساغا لناباه الشجاع لصمّـما
269	عنترة	فيها اثنتان وأربعون حـلوبة	سودا كخافية الغراب والأسحم
145	ضمرة بن ضمرة	ماويّ بل ربّتما غـارة	شعراء كاللّدغة بالميسـم
149	أمية	فلاَ لَغْوُ ولاَ تَأْثِيمَ فِيـهَا	وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِـيمُ
198	زهير بن أبي سلمى	وإِنْ أَتاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَـةٍ	يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي ولاَ حَرِمُ

[ن]

253	بلا نسبة	قال لها من تحتها وما استوى	هزي إليك الجدع يجميك الجنى
253	الفرزدق	لاشتان ما أنوي وينوي بـنو أبي تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى	جمـيعا فما هذان مسـتويان وكل فتى والموت يلتقيـان
196	مجهول القائل	إن هو مستوليا على أحـد	إلا على أضعف المـجانين
152	مجهول القائل	داويتُ عينَ أبي الدهِيقِ بمَطْلِهِ	حتى المَصِيفِ و يَغْلُو القِعْدَانُ
206	مجهول القائل	امْتَلأَ الحَوْضُ وقَالَ: قَطْنِـي	مَهْلاً، رُوَيْدًا، قَدْ مَلأْتَ بَطِني
170	مجهول القائل	خَلِيلَتي هَلْ طَب فإني و أَنْتمَا	وإِنْ لَمْ تَبوحـا بالهَوَى دِنْفَان

[هـ]

238	الأعشى	فإن تعهدي لامرئ لمـة	فإن الحوادث أزرى بـها
239	بلا نسبة	إن سراجا لكريما مفخره	تحلى به العين إذا ما تجهره
244	مجهول القائل	عَلَفْتُهَا تِبْنا وَ مَاءً بـَارِدًا	حَتى شَتَتْ هَمالَةً عَيْـنَاهَا

249	القنّاني	ـفي قرَحٍ وَـفي دَارَاتهـ ـَا	سَبْعُ ليَالٍ غير مَعْوقَاتِـ ـهَا
144	القنّاني	و اللهِ ما ليْلي ـبِنَامَ صاحِبُه	ولاَ مُخَالِطِ اللّيان جانـ ـبه

[و]

181	يزيد بن الحكم الثقفي	ومَنزِلَةٍ لولاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى	بأجرَامِهِ مِنْ قُلَةِ النيق مُنْهَوي

[ي]

28	أبو الأسود الدؤلي	يقول الأرذلون بنـو قشـير أحب محمدًا حـبًا شـديـدًا فإن يـك حبّهم رشـدًا أصبه	طوال الدهر لا تنسـى عليـا و عبّاسا و حمزة و الوصيـا و لست بمخطئ إن كان غيّـا
45	الفرزدق	فلو كان عبد الله مولّى هجوته	ولكـن عبد الله مـولى مواليا
57	ابن قيس الرقيات	إنّ الحوادث بالمديـنة قـ ـد	أوجعنني و قرعـن مروتيـه
259	امرأة عقيلية	لأن كان ما حدثته اليوم صادقا وأركبوا حمارا بين سرج وفروة	أصم في نار القيظ للشمس باديا وأعر من الخاتام صغرى شماليا

فهرس الأعلام :

أ

أبان بن عثمان, 17
الأصمعي, 20, 24, 46, 52, 56, 62, 64, 79, 100
أبو الأسود الدؤلي, 2, 4, 22, 24,23, 25, 27, 28, 29, 30, 32,33,36,49,238
ابن الأنباري, 36, 37, 39, 134
بلال بن أبي بردة, 47
الأحوص, 49
الأمين, 77, 92
الأعمش, 80, 229, 278
امرئ القيس, 128, 178
إبراهيم بن يزيد النخعي, 160
الأعلم الشنتمري, 214

ب

أبو بكرτ, 15
أبو بكر بن عيّاش, 23, 97, 104
أبو البركات الأنباري, 78, 118, 119, 122, 144, 170, 180, 189
بشّار بن برد,84
أبو بكر شعبة بن عيّاش,91
بشير المرسي,98
بشر بن حازم الأسدي,169
البجلي, 198

ث

ثعلب, 25, 65, 66, 68, 89, 100, 101, 103, 104, 140, 180, 207, 208, 209, 210, 212, 213, 247, 265, 270, 273, 276
ثمامة بن أشرس التميري،273,97,96
أبو ثروان, 156, 248, 250

ج

جعفر بن يحي, 19
جرجي زيدان, 30, 32, 33, 303
جرير,136,198,35
ابن جنيّ, 2, 38, 40, 44, 56, 58, 65, 83, 129, 153, 192, 196, 256, 257, 268
الجرمي, 72, 119, 129, 134, 135
الجاحظ, 98, 99
أبو جعفر النحّاس, 213
أبو جراح العقيلي, 248

ح

أبو الحسن الأخفش, 20, 121
الحجاج بن يوسف, 20

أبو حاتم السجستاني,22
الحضرمي, 5, 12, 22, 35, 42, 43, 44, 47, 48, 54, 114, 236
حمّاد بن سلمة, 59, 68
حمزة بن حبيب الزيّات, 76, 91, 227
أبو حنيفة,92,77
ابن حزم, 81
أبو حيّان, 83, 200, 231
حسّان بن ثابت, 155, 163
الحسن بن سهل, 102
أبو الحسن طاهر باشاذ,164
ابن الحاجب, 175
الحسن البصري, 91, 246

خ

ابن خلدون, 21, 236
الخليل, 3, 5, 12, 35, 47, 48, 52, 58, 59, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 79, 89, 91, 98, 107, 133, 136, 153, 166, 167, 170, 181, 220, 267, 270, 276
خلف الأحمر, 55
أبو الخطاب الأخفش,68
ابن خلكان,210,103,101,95,10
ابن خروف,206

د

ابن دريه, 63

ذ

ذي الرّمة, 84, 250

ر

رؤبة, 60
الرؤاسي, 6, 74, 88, 89, 90, 91, 104, 207
الرّشيد, 19, 71, 90, 92, 94, 109
الرضي, 142, 143, 146, 155
ابن أبي ربيعة, 166

ز

الزبيدي, 16, 19, 22, 23, 24, 25, 30, 34, 67, 70, 92
الزجاجي,268,102,72,56,22
زياد بن أبيه, 26
الزّهري, 34
الزمخشري, 67, 132, 147, 192, 203
زهير بن أبي سلمى, 198, 199
زهير بن مسعود,198
الزبيري,207
أبو زياد الكلابي, 248

س

ابن سلام الجمحي, 22
سعيد بن سالم الباهلي, 22
ابن أبي سعد,23

السيرافي, 25, 143
السيوطي, 38, 58, 62, 67, 78, 84, 89, 90, 105, 143, 201, 202, 204, 217, 241
سلم بن قتيبة, 53
سيبويه, 2, 3, 5, 6, 8, 12, 48, 49, 50, 52, 58, 59, 60, 61, 62, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 78, 79, 80, 82, 84, 86, 89, 105, 106, 107, 108, 109, 117, 118, 121, 125, 130, 132, 134, 136, 141, 143, 146, 152, 153, 154, 161, 163, 167, 170, 174, 178, 184, 194, 195, 196, 200, 203, 213, 214, 240, 247, 266, 273, 276, 277
سليمان بن علي, 63
سعد بن أبي وقاص, 75
ابن سرّاج,78,183,266
سفيان بن عيينة, 91, 104
سلمة بن عاصم, 98, 99, 207, 208
سعد بن مسعدة الأخفش,106
ابن أبي سلمى,198,199
سعد بن جبير,194
ابن السكّيت, 209
عبد السّلام محمد هارون, 210
السهيلي,214

ش

ابن شبرمة, 17
الشعبي, 20
شبيل بن عزرة الضبّعي, 60
شوقي ضيف, 64, 79, 82, 99, 107, 177, 195, 273, 275, 278

ض

ضابئ بن الحارث البرجمي, 168, 170
ضمرة بن ضمرة, 145
ابن الضائع, 231

ط

أبو الطيب اللّغوي, 17, 42, 62, 79, 213, 273
الطبري, 22
طرفة بن العبد, 143
طلحة بن مصرف,160
أبو طلحة الناقط, 207

ع

عمر بن الخطاب, 16, 17, 23, 26, 75
أبو العبّاسأحمد بن يحيى, 3, 19, 30, 66, 100, 101, 103, 104, 140, 209, 212, 247, 265
علي, 4, 22,23, 25, 26,,27 28, 30, 76, 77, 95, 146, 209, 210, 230
أبو عبيدة, 22
عمر بن شبّة, 23
عاصم بن أبي النّجود, 76, 91
عبد الله بن مقتة,25
عبد الرحمان بن هرمز,4,12,25,26,34
ابن عباس,34,230
عنبسة الفيل, 4, 35
عيسى بن عمر الثقفي, 5, 12, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 54, 55, 62, 68, 89, 91, 106,236
أبو عمرو بن العلاء,12,46,51,52,53,54,55,56,57,58,59,62,89,91,231,235
عبد الله بن مسعود, 76, 165, 226, 227
ابن عامر, 86
عبد الله بن كثير, 91

العلاء بن سيّابة, 105
عائشة - رضي الله عنها-, 111
عمر بن بزيع, 115
عفيف دمشقية, 162, 176, 180, 199, 200, 204
عباس حسن,204
ابن عصفور, 164
عبد الله بن جريح,232

ف

الفرّاء, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 14, 18, 19, 20, 40, 41, 59, 61, 70, 72, 74, 77, 79, 80, 82, 86, 89, 90, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 102, 103, 104, 105, 106, 107, 108, 109, 110, 111, 112, 113, 114, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122, 123, 125, 126, 127, 128, 129, 130, 131, 132, 133, 134, 135, 136, 137, 138, 139, 140, 141, 142, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 150, 152, 153, 154, 155, 156, 157, 158, 159, 160, 161, 162, 164, 165, 166, 167, 168, 169, 170, 172, 174, 176, 177, 178, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 219, 220, 221, 222, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 232, 233, 234, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279
الفرزدق, 35, 44, 45, 46, 48, 53, 109, 236, 237
الفخر الرازي, 218

ق

ابن قرية,20
ابن قتيبة, 22, 236
قيس بن ذريح, 50
قيس بن الربيع, 97
عبد القاهر الجرجاني, 1, 121
قتادة, 160
أبو القمقام الفقعسي, 249
قيس بن زهير, 253

ك

الكسائي, 2, 3, 6, 7, 8, 9, 10, 40, 51, 59, 61, 70, 74, 76, 77, 78, 79, 80, 82, 84, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 97, 98, 99, 101, 102, 105, 106, 107, 109, 110, 111, 112, 113, 114, 115, 116, 117, 119, 123, 125, 127, 129, 130, 136, 138, 139, 140, 141, 142, 143, 146, 147, 149, 153, 155, 156, 157, 159, 160, 163, 164, 166, 167, 168, 172, 174, 176, 177, 178, 179, 180, 182, 183, 184, 186, 188, 194, 195, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 225, 230, 231, 234, 237, 240, 241, 248, 257, 262, 266, 272, 277, 279, 291
ابن كسيان, 182, 213
ابن كثير,227

ل

ابن لهيعة,25
اللّيثي, 4, 12, 25, 26, 34
اللّيثب بن نصر بن صيا, 63
لبيد بن ربيعة,84

م

محمد الطنطاوي, 17, 30, 305

أبو موسى الأشعري,17
عبد الملك بن مروان, 20
المبرّد, 30, 69, 78, 98, 106, 182, 184, 194, 278
محمد بن الحسين, 28
ميمون الأقرن, 4, 12, 35
محمد عيد, 10, 43, 46
المازني, 46, 52, 69, 209, 278
أبو المهدي, 55, 92, 109, 115
المنتجع التميمي, 55
معدّ بن عدنان, 60
ابن المقفع, 64
المؤمون,77,97,98,103
ابن مالك, 10, 67, 86, 133, 135, 215, 231
المهدي, 92, 109, 115
محمد بن إدريس الشافعي, 93
محمد بن الحسن الشيباني, 94
ابن منظور, 95
مندل بن علي, 97
أبو معاوية الضرير, 111
أبو محلم السعدي, 205
محمد الخضر حسين الجزائري, 162
محمد بن قادم, 207
محمد بن الجهم, 19, 207

ن

ابن النديم, 22, 25, 28, 47, 63, 68, 89, 91, 94, 100, 101
نصر بن عاصم الدؤلي, 25, 26
أبو النضر,25
النضر بن شاميل,28
النابغة الذبياني,48,236
نصر بن علي الجهضمي,62
النابغة الجعدي, 155, 239

هـ

هارون الرشيد,19
الهرّاء, 6, 74, 90, 91, 105, 133, 135
هشام بن عروة, 111
ابن هشام, 134, 164, 165, 170, 174

ي

ياقوت الحموي,35,17
يحي بن يعمر, 4, 12, 28, 34
يوسف بن حبيب, 34
يزيد بن عبد الملك, 44
اليزيدي, 55, 79, 94, 115
يحي بن خالد, 70
يحي بن جعفر, 70
ابن يعيش, 78, 120, 135
يحي بن وثاب, 278
أبو يوسف بن ابراهيم,92
يعقوب, 22, 133, 135, 209
يزيد بن الحكم الثقفي,181

الأعلام الأجانب

مارتيني, 65
فايل, 78, 79
تشومسكي, 65

فهرس المصادر و المراجع:

1) القرآن الكريم.

2) الإتقان في علوم القرآن للزركشي.

3) احياء النحو لد/ إبراهيم مصطفى، ط (2) 1413هـ - 1992م .

4) الأشباه و النظائر في النحو لجلال الدين السيوطي راجعه و قدّم له الد/ فايز تورجيني ، دار الكتاب العربي ط (1) 1404هـ - 1984م.

5) أصول النحو العربي د/ محمدعيد، دار الكتب القاهرة ط (6) 1997م.

6) الأصول في النحو لابن السرّاج، تحقيق د/عبد الحسين الفتلي ط(3)،مؤسسة الرسالة 1408هـ- 1988م.

7) أصول النحو العربي د/ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية.

8) الإعراب في القرآن الكريم، مجمع البيان الحديث سمير عاطف الزين دار الكتاب العالمي، الدار الإفريقية العربية، ط (2) 1410هـ - 1990م.

9) الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحق – أحمد محمد قاسم ط (1) 1396هـ - 1976م، مطبعة السعادة القاهرة.

10) الأمالي في المشكلات القرآنية و الحكم و الأحاديث النبوية للإمام عبد الرحمـن بن القاسم الزجاجي دار الكتاب العربي ط(2) 1403هـ - 1983م.

11) شرح الألفية لإبن عقيل، دار الفكر بيروت.

12) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ط(1) 1418هـ- 1998م، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

13) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ط(2) 1405هـ-1985م. دار احياء العلوم ، بيروت.

14) أيضاح في علل النحو للزجاجي، تحق د/مازن المبارك . القاهرة، مطبعة المدني 1959م.

15) تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان دار مكتبة الحياة بيروت 1983.

16) تفسير التحرير و التنوير بن عاشور محمد الطاهر الدار التونسية ، تونس 1980م.

17) الخصائص لابن جنّي ، دار الكتاب العربي بيروت ط(2) 1371هـ - 1952م.

18) خطى متعثرة في طريق تجديد النحو العربي (الأخفش الكوفيون)، دار العلم للملايين بيروت ط(2) 1982م.

19) الدراسات اللّغوية عند العرب إلى ناية القرن الثالث.محمد حسين آل يـاسين مكتبة الحياة بيروت 1980م.

20) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ، مطبعة المنار 1331هـ.

21) الشاهد الشعري في النحو العربي . البائل محمد جامعة الملك سعود 1987م.

22) شرح المفصل لابن يعيش تحق / موفق الدين ، عالم الكتب بيروت1981.

23) شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدّين محمد بن الحسن الإستربادي، إعداد د/إميل بديع يعقوب ط(1)1419هـ-1998م. دار الكتب العلمية.

24) الشعر و الشعراء لابن قتيبة، دار إحياء العلوم بيروت ط(2) 1406هـ-1986م.

25) طبقات النحويين و اللّغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي تحق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط(1) 1373هـ - 1954م.

26) طبقات فحول الشعراء،محمد بن سلاّم الجمحي، تحق محمود محمد شاكر،مطبعة المدني،القاهرة.

27) الفهرست لابن النديم لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالورّاق تحق، رضا1391هـ-1971م.

28) القياس في اللّغة العربية، محمد الخضر حسين الجزائري المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري 1986م.

29) الكتاب لسيبويه، تحق/ عبد السّلام محمد هارون، دار الجيل بيروت ط(1) 1385هـ-1966م.

30) الكشاف للزمخشري تحق/محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط(1) 1415هـ-1995م.

31)لسان العرب لابن منظور دار ص،د،ر بيروت لبنان ط(1) 1410هـ-1990م.

32) لمع الأدّلة ، ابن الأنباري، تحق سعيد الأفغاني.مطبعة الجامعة السورية 1377هـ-1957م.

33) مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحق/عبد السّلام محمد هارون الكويت 1962م.

34)مجالس ثعلب، تحق/ عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر القاهرة 1948م.

35)مراتب النحويين لأبي الطيب اللّغوي تحق/محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي ط(2).

36)المزهر في علوم اللغة و أنواعها للسيوطي تحق/محمد جاد المولى و زميليه،دار الفكر، بيروت.

37) معاني القرآن للفرّاء تحق/ أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجّار دار السرور1955م.

38)معجم القراءات القرآنية، عبد العال مكرم و أحمد مختار عمر، جامعة الكويت، الكويت.

39) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ط(1) 1418هـ-1998م. دار الكتب العلمية، بيروت.

40)مدرسة الكوفة و مناهجها، مهدي المخزومي، الرائد العربي لبنان.

41)المدارس النحوية شوقي ضيف، دار المعارف ط(5) القاهرة 1968م.

42)مقدمة ابن خلدون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط(1)1413هـ-1993م. النحو الوافي، عباس حسن، ط(2) دار المعارف بيروت.

43)الموفى في النحو الكوفي، المجمع العلمي العربي لبنان 1985م.

44)النحو الوافي، عباس حسن ط(2) دار المعارف بيروت .

45) نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي دار المعارف بمصر، ط (5) 1973م.

46)النشر في القراءات العشر، الحافظ أبو الخير الدمشقي، دار الكتاب العربي.

47)همع الهوامع للسيوطي تحق/أحمد شمس الدين ط(1) 1418هـ-1998م. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

48) وفيات الأعيان لابن خلكان تحق ، د/ يوسف علي طويل ،دار الكتب العلمية بيروت ط(1).

فهرس الموضوعات

المـقدمـة:............ 1

الفصل الأول:

نشـأة النحـو:............ 13

سبب نشأة النحو:............ 15

وقوع الفرّاء في اللّحن:............ 19

واضـع النحـو:............ 23

مراحل نشأة النّحو:............ 33

أ – مرحلة الوضع [فطرية] :............ 33

- عبد الرحمن بن هرمز :............ 35

2 - نصر بن عاصم اللّيثي :............ 35

3 - يحـي بن يعمـر :............ 35

4 - عنبسة الفيـل :............ 36

5 - ميمون الأقـرن :............ 36

ب - مرحلة الجدال و الحجاج :............ 37

1- عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي :............ 43

2 - عيسى بن عمر الثـقـفـي :............ 48

3 - أبو عمرو بن العـلاء :............ 53

4 - القياس عند أبي عمرو بن العلاء :............ 57

5 - يونس بـن حبيب :............ 60

ج – مرحلـة التدويـن :............ 62

1 - الخليل بن أحمد الفراهيدي :............ 62

2 - سيبويه و دوره في نشأة النحو :............ 68

الفصل الثاني:

المدرسة الكوفية :............ 76

ظروف نشأتها سياسيا و تاريخيا :............ 76

سبق البصرة الكوفة في نشأة النحو:............ 82

أعلام المدرسة الكوفية :............ 89

الطبـقـة الأولى :............ 89

الرؤاسي :............ 89

الهرّاء :............ 91

الطبـقة الثـانيـة :............ 91

الكسائي :............ 91

الطبـقـة الثـالثـة :............ 95

الفرّاء :............ 95

اسمه و نسبه :............ 96

ولادته و نشأته و وفاته :............ 96

صفاته و علومه:............ 97

رحلاته التي ساعدته على الاتصال بالآخرين:............ 98

مذهبه:............ 99

أقوال العلماء فيه :............ 100

مؤلفاته:............ 101

سبب تأليف كتاب معاني القرآن:............ 103

مشايخه:............ 105

دوره في تأسيس المذهب الكوفي:............ 118

الفصل الثالث:

أهم المسائل النحوية التي خالف فيها الفرّاء الكسائي: 124
1- الكلام على إعراب أوائل السور من الحروف: 126
2 - عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية: 129
3 - جوازحذف الظروف عند الفرّاء: 131
4 - أي الموصولة أهي معربة أم مبنية ؟ 132
5 - العماد عند الفرّاء: 138
6 - "نعم" و "بئس" فعلان أم اسمان: 143
7 - لا النافية للجنس: 151
8 - "حتى" بين نصبها و جرها و رفعها: 154
9 - العطف على الضمير المجرور: 162
10 - جواز الفصل بين إذن و معمولها: 165
11 - حذف ناصب المفعول به: 169
12 - جواز العطف على اسم"إن" بالرفع قبل تمام الخبر: 171
13 - إعراب الضمير المتصل بأسماء الأفعال: 175
14 - حكم إعراب التاء والكاف في قوله تعالى:[قل أرأيتكم] [الأنعام 40]: 177
15 - عمل اسم الفاعل: 178
16 - عامل الرفع في الاسم بعد لولا: 182
17 – حكم المنادى المفرد المعرفة: 186
18 - فتح "إن" وكسرها الجزاء بأن (كإن): 189
19-جواز تقدم الاسم المنصوب أو المرفوع بجواب الشرط على الجواب نفسه : 191
20 - "ما"الحجازية: 193
21 - "إن"النافية عاملة أم غير عاملة: 197
22 - الإشـتـغال: 200
23 – هل يجوز تقديم معمول جواب الشرط على أداة الشرط ؟ 201
24 – الفصل بين لن و الفعل المنصوب بعدها: 203
25 – مسألة ضربي زيدا قائما: 204
26 – فعل التعجب: 208
27 – أثره فيمن أتى بعده: 210
1-محمد بن قـادم : 210
2- سلمـة بن عاصم : 210
3-ابن السكـيب : 212
4-أبو العبّاس ثعلب: 212
5-ابن كسـيان: 216
6-أبو جعفر النحّاس : 216
7-الأعلم الشنـتمري: 217
8-السهـيلـي : 217
9-ابـن مـالك: 217

الفصل الرابع:

مصادر الأخذ عند الفرّاء: 220
1 - القرآن الكريم: 221
2 - القراءات القرآنية: 226

3 - الحديث الشريف: 234
4 - الشعر: 238
5 - الرواية عن العرب: 244
أ. كلام العرب عند الفرّاء: 245
ب. الروايـة عن الأعراب: 251
ج. لهجـات القـبائل: 254
6 - القياس عند الفرّاء: 259
7 - التعليل عند الفرّاء: 269
الخـاتمـة: **275**

الخطـــأ	الصـــواب	الصفحـــة
فهو - بالمصحف	و هو - للمصحف	08
للطبيعة	لطبيعة	10
أبي	أبو	22
يقول	بقوله	39
في القياس النحو	في القياس النحوي	41
عليك أن تقول	علينا أن نقول	44
محاسير	محاسير	45
السم الناقع	السم ناقع	48
تلملم - أن يدخل	تلمم - أن يدخلا	65
غير مخطئي	غير مخطىء	83
نج	نجد	88
منهج	المنهج	100
أن - في	إن - من	110
أنبع	أنبغ	117
الياء	الباء	144
الصائبون	الصابئون	168
فاء - عنه	فاعل - عنها	174
لا تقصع - كأن	لا تقطع - كائن	179
على	إلى	183
بالياء	بالباء	190

الخطــأ	الصــواب	الصفحــة
القوميين	القومين	192
التميمين	التميميين	196
الغويين - بل	اللغويين - ببل	215
تأخروا	تأثروا	215
الشوهد - يمكمن	الشواهد - يكمن	218
تصب - عشية	نصبت - عيشة	222
لانتباه	للإنتباه	229
بلفظة	بلفظه	232
خزانه	خزانة	235
اللذين	الذين	237
قبل و بعد	قبل أو بعد	250
الخبر	الخبز	254
مابلك	مابالك	260
لاكميد	لكميد	262
ظرف مكان	ظرف زمان	264
إعمل	إعمال	266
أعارها	اشعارها	273